مجلة المخطط والتنمية

المخطط والتنمية :مجلة علمية متخصصة محكمة
يصدرها معهد التخطيط الحضري والاقليمي للدراسات العليا
جامعـة بغـداد
العدد (الثاني والعشرون) –السنة الخامسة عشر ١٤٣١هـ – ٢٠١٠ م
ISSN: 1996-983X

هيئة التحرير:–

- رئيس التحرير: ا.د. حيدر عبدالرزاق كمونة
- مدير التحرير: م.د. عامر شاكر خضير

- الاعضاء: ا.د. لؤي طه الملاحويش
  ا.م.د.باسل احمد خلف
  ا.م.د.ناصر الشمري

الهيئة الاستشارية:–

ا.د. كامل الكناني	ا.د. يوسف يحيى طعماس
ا.د. صبيح الجلبي	ا.د. محمد صالح القريشي
ا.د. عدنان البدراوي	ا.د. صبا الخفاجي
ا.د. خليل العلي	ا.م.د. هادي العنبكي
ا.د. سناء ساطع	د.باسم الانصاري

تعنون كافة المراسلات وطلبات الاشتراك الى:
الجادرية ص–ب ٤٧٢٥١
هـ ٧٧٨٩٢٧٦

E-mail: urpi_baghdaduniv@yahoo.com

البحوث الواردة في المجلة تعبر عن اراء اصحابها ولاتعكس بالضرورة رأي المجلة

شروط النشر في المجلة:

١- تخضع البحوث المقدمة للنشر للتحكيم العلمي من قبل خبراء في تخصص البحث.

٢-أن يكون البحث جديدا ولم يسبق نشره أو قبوله للنشر في مجلة علمية أخرى.

٣- ان لا يزيد طول البحث عن (١٦) صفحة من حجم A4.

٤- أن يتضمن كل بحث يقدم للنشر مستخلصا باللغة العربية وآخر باللغة الأنكليزية بما لا يزيد عن (٢٥٠) كلمة.

٥- يقدم البحث بثلاثة نسخ مع قرص مرن CD .

٦- مراعة الأشارة إلى المصادر وترتيبها في الهوامش في نهاية البحث وتأخذ أرقاما تسلسلية بحسب ورودها في المتن.

٧- تحتوي الصفحة الأولى من البحث على عنوان البحث وأسم الباحث أو الباحثين والمستخلص.

٨- تنتقل حقوق الطبع ونشر البحث إلى المجلة حالة أشعار الباحث بقبول بحثه للنشر.

٩- لا تعاد البحوث إلى أصحابها سواء نشرت أم لا.

١٠- يخضع ترتيب البحوث داخل المجلة لاعتبارات فنية.

١١- توجه جميع المراسلات الخاصة بالمجلة إلى (عنوان المجلة).

المواضيع التي تهتم بها المجلة:

- التخطيط الحضري
- التخطيط الأقليمي
- المواقع الصناعة
- بحوث العمليات الموجهة نحو التخطيط
- تخطيط الأسكان
- دراسات تخطيط وتصميم البيئة
- تلوث البيئة
- القوانين التخطيطية
- وكل ما له علاقة بالبعد المكاني لعمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية
- الأقتصاد الحضري
- الأجتماع الحضري
- جغرافية المدن
- التحضر
- المدينة العربية
- التصميم الحضري
- التخطيط السياحي
- التنمية الريفية

قائمة المحتويات

عنوان البحث	***الباحث***	***الصفحة***
توظيف موارد البيئة المحلية في إنشاء الوحدات المكونة للنسيج الحضري ضمن اطار الحفاظ على التراث العمراني (تجربة حسن فتحي نموذجا)	ا.د. حيدر عبد الرزاق كمونة م.م.اورانس عبدالواحد علوان	٢٠-١
عين تمر دراسة توثيقية للموارد الطبيعية وسبل حمايتها	د. ندى خليفة محمد علي اريج محي عبد الوهاب	٥٠-٢١
مرحلة التغيير وبناء المؤسسات وتأثيرها في هيكلة سياسة الإسكان في العراق	د. رافد عبد اللطيف الهماوندي ظبية فاروق القيسي	٧٦-٥١
اثر تصميم طرق المشاة في توفير بيئة مريحة للانسان	د. سوزان عبد حسن	٩٣-٧٧
عمارة الحداثة في تخطيط مدينة بغداد	د.عامر شاكر خصير رنا صبحي ناصر	١٢٣-٩٤

توظيف موارد البيئة المحلية في إنشاء الوحدات المكونة للنسيج الحضري ضمن اطار الحفاظ على التراث العمراني (تجربة حسن فتحي نموذجا)

ا .د .حيدرعبدالرزاق كمونة
المعهد العالي للتخطيط الحضري والاقليمي
م.م.اورانس عبد الواحد
الجامعة التكنولوجية

المستخلص

لايخلو أي بلد في العالم من وجود تراث عمراني عريق على ارضه ، يمثل نتاج الحضارات التي تركتها عهود سابقة مرت عليه ، ويمثل مسيرة تطور الحياة الحضرية ومانالتها من اهتمام اهلها في ميدان البناء والتعمير . وقد يبدو التراث العمراني ومايتصل به من الفنون تراثا ماديا للوهلة الاولى ، لكنه لايخلو من الجانب الروحي ولذا فان الامم في مختلف بقاع الارض تعتز به وتحرص عليه كل الحرص ، لانه يمتزج بتاريخها وذكرياتها وعواطفها .

يناقش هذا البحث موضوع استعمال مواد البيئة المحلية في انتاج الوحدات المكونة للنسيج الحضري ، كما يستعرض عددا من المفاهيم التي تعرف ماهية التراث العمراني التقليدي اضافة إلى استعرض تجربة المعماري المصري حسن فتحي في استخدام مواد البيئة المحلية في تجربته المشهورة في قرية القرنة باعتبار هذه التجربة واحدة من اشهر التجارب العالمية في هذا المجال .

هدف البحث

يهدف البحث إلى التعرف على اثر استخدام موارد البيئة المحلية في إنشاء الوحدات البنائية , وكيف يمكن تحقيق التوافق والتلاؤم بين مكونات النسيج الحضري والبيئة المحيطة بها باستخدام هذه المواد .

مشكلة البحث

تتمحور مشكلة البحث في الابتعاد عن استخدام مواد البناء المحلية في إنشاء الوحدات المكونة للنسيج الحضري في المدن في الوقت الحاضر , واثر ذلك في ظهور وحدات بنائية غير متلائمة مع الواقع البيئي الذي توجد فيه .

فرضية البحث

إن استخدام موارد البيئة المحلية في البناء يلعب دورا أساسيا في نشوء نسيج حضري متوافق مع البيئة المحيطة به , كما يؤدي إلى حدوث أفضل تفاعل بين هذا النسيج والبيئة المحلية , وجعله جزءا لايتجزأ من هذه البيئة .

المقدمة

عبر التاريخ تتكون حضارات وأمم تسعى لإيجاد هوية وطابع مميز لها وان لم تكن تسعى لهذا فانه يصل إلينا عبر الزمن مانطلق عليه التراث الحضاري لهذه الأمم . فنستطيع عبر ماوصلنا من مختلف الحضارات المقارنة بينهم واستخلاص الطابع المميز لهم ، ويستفاد بهذه الدراسات في أوجه كثيرة من الحياة .

ومن الدراسات التي تفيدنا دراسة الطابع العمراني لفترات التاريخ المختلفة منذ بدء الخليقة وحتى الآن ، وملاحظة العوامل المؤثرة في تغيير النتاج العمراني والتي قد تكون عوامل طبيعية لادخل للإنسان بها مثل المناخ والجغرافيا أو الطبيعة الجيولوجية للمكان ، اوالعوامل البشرية مثل الحالة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . فنجد ان الطابع العمراني بالضرورة يتغير تبعا لتغير ايا من العموامل السابقة .

إن الإنسان ومنذ بداية شعوره بأهمية البناء (أي بأهمية وجود مأوى يأوي إليه) هربا من قسوة الظروف البيئية المحيطة به في البداية ، وسعيا الى الاستقرار في مكان ثابت لاحقا ، فانه قام باستخدام المواد المتوفرة في البيئة التي يعيش فيها لفعل ذلك . فرأينا سكان السهول يستخدمون الطين وسكان الجبال يستخدمون الحجر وسكان الاهوار يستخدمون القصب والبردي وهكذا .

وقد استمر الإنسان في استخدام المواد المحلية المتوفرة في إنشاء التجمعات السكانية وفي تطوير تقنيات تستخدم هذه المواد وتراعي ظروف البيئة المحيطة به إلى أن بدأ عصر الثورة الصناعية وعندها بدأ ظهور نمط جديد من البناء يستخدم وسائل التكنولوجيا الحديثة . وكان التطور التكنولوجي يرافقه دائما تطور في وسائل ومواد البناء ، مما أدى إلى الابتعاد تدريجيا عن المواد المحلية في البناء .

التراث العمراني

تطور فن العمارة عبر مختلف حقب التاريخ بفعل الإرادة الإنسانية ، التي عبر عنها الفرد أو الجماعة ، لذا تعتبر إرادة القوى البشرية المحرك الأساسي والمباشر للتفاعل الجدلي ، بين المادة الخام وتحولاتها اللاحقة إلى مبان جميلة .

وقرنا بعد قرن ، تراكمت الحلول المعمارية ذات الكفاءة العالية والمعالجة الذكية والنتائج الإبداعية لتحافظ على خصوصية المكان الذي أقيمت فيه . هذه الحلول التي وظفها التراث العمراني عبر قرونه المديدة حتى كاد المنتج النهائي أن يكون بمستوى يصعب تكراره ، بل إن هذه الحلول التراثية هي الطريق إلى الخبرة لتطوير أنماط بنائية جديدة . [١]

يقول المعماري الشهير حسن فتحي " لقد أدت الخبرات التي تراكمت عبر آلاف السنين إلى تطوير لأنماط بناء قليلة التكاليف توظف فيها المواد المتوفرة محليا والقدرة على تهيئة المناخ الملائم ..... وكانت هذه العمارة على درجة عالية من التعبير الفني " .[٢]

إن مايتميز به هذا التراث العمراني انه احد رموز التطور الإنساني ، فالتراث العمراني هو رمز لتطور الإنسان عبر التاريخ وهو يعبر عن القدرات التي وصل إليها الإنسان في التغلب على بيئته المحيطة به .[٣]

إن تعريف التراث ليس بالسهل بل هو مفهوم لتلك الخصوصية الإنسانية المعنوية أو الروحانية المتضامنة والمتفاعلة مع الوظيفة ، ومن نتائجها يمتلك العمران الحضاري المقياس الإنساني بأبعاد متكاملة ويكتسب خاصية العائدية الحضارية . والمقصود بعبارة العمران الحضاري هو المفهوم الذي نطلبه ويقترن باستمرارية التراث في عملية التصميم والتخطيط الحاضرة .[٤]

كما إن كلمة التراث تعني الشيء المتوارث عبر الأجيال وهي كلمة واسعة المعنى ولكنها تعني الأهمية الاجتماعية أو الحضارية أو السياسية أو الدينية للشيء المتوارث .[٥]

---

١ الناجم ، علي عثمان ، قيم المكان الموروثة واهميتها العمرانية , مقال منشور على الانترنت

٢ ((فتحي , حسن , " الطاقات الطبيعية والعمارة التقليدية " , بيروت , ١٩٨٨))

٣ الناجم ، علي عثمان ، قيم المكان الموروثة واهميتها العمرانية , مقال منشور على الانترنت

٤ ((د. كمونة , حيدر , " التراث الحضاري العربي والمدينة المعاصرة " , مقال منشور في جريدة المدى ومأخوذ من موقع الجريدة على الانترنت www.almadapaper.net))

٥ ((السيف , احمد " المحافظة على التراث العمراني " , ورقة مقدمة لامسية العمارة الاسلامية والتراث في المهرجان الوطني للتراث والثقافة , الرياض , ١٩٩٧))

لذلك فان التراث العمراني هو تتابع لتجربة وقيم حضارية واجتماعية ودينية بين الأجيال ، والمحافظة على التراث العمراني لاتعني المحافظة على التراث العمراني القديم فقط ، بل تتابع الأسس والمعايير التصميمية والتخطيطية القديمة في الأنماط العمرانية الحديثة . بل إن التقدم مرهون بحجم الذخيرة التراثية ، وقد لايكمل الجمال الفني المعماري دون استحضار عناصر التراث .

إن التصميم العمراني والمعماري كفنون تطبيقية لاتستطيع التقدم دون تراث ..... وإذا وسعت النظرة إلى التراث من مجرد آثار وطرز تشكيلية كلاسيكية إلى نظرة واسعة تشمل الكلاسيكي والشعبي وتشمل إمكانات الاستفادة مما هو قائم منه وتشمل نماذجه وأنساقه وتشمل المؤسسات التي أنتجته وتشمل القيم التي ارتبطت بها ، فان التراث سيصبح مصدرا للأجيال الحالية والقادمة يساعدها على استعادة القيم الإنسانية في بيئتها وجعلها أكثر قدرة على البقاء .[٦] ٢
إن التراث العمراني هو المرآة التي تعكس الهوية الحضارية للإنسان , وان التجانس بين التراث والمعاصرة في الوحدات المكونة للنسيج الحضري في أي مدينة أمر في غاية الأهمية لكي تظهر كمكون واحد يربط التغييرات والتطور بالوضع التاريخي للمدينة .

نبذة تأريخية مختصرة عن مراحل تطور العمران الحضري

منذ أن بدأ الإنسان يحس بالحاجة إلى وجود مأوى يعيش فيه ولحد الآن فان هذا المأوى مر بمراحل عديدة من التطور . فبعد انتهاء الفترة التي كان الانسان يعيش فيها في الكهوف وحتى انتقاله الى العيش في وحدات سكنية بناها بنفسه ، مرت هذه الوحدات البنائية بمراحل عديدة من التطور ، حيث عاش الانسان ولحد الان مازال البعض يعيش في الخيام المصنوعة من خيوط القطن او الصوف او في اكواخ مقامة من اغصان الاشجار. وعندما انتقل الانسان من مرحلة جمع قوته الى مرحلة انتاج قوته زادت متطلبات حياته فعمد الى اقامة الحضائر للحفاظ على دوابه وابله واقامة المخازن لخزن فائضه الزراعي كي يأمن على غذائه . وبعد ان زاد تعداد افراد اسرته عمد الى توسيع مساحة بيته ، وعندما زادت محاصيله الزراعية عمد الى تخزينها في بيوت الالهة (المعابد) وبظهور المعبد وماحوله تأسست او بالاحرى ظهرت بوادر القرية بابعادها المعمارية البسيطة التي منها نشأت وتطورت المدينة بابعادها المعمارية الواسعة الكبيرة . ومن هذا وذاك بدأت (الثورة المعمارية الاولى) بالظهور وبدأت الشعوب

[٦] ((الشعيبي , علي , " تأثير التراث في مستقبل العمران " , ورقة مقدمة لامسية العمارة الاسلامية والتراث في المهرجان الوطني للتراث والثقافة , الرياض , ١٩٩٧))

تتنافس فيما بينها على اقامة القصور والمعابد والمؤسسات الدينية والدنيوية . وعندما زاد العطاء الزراعي اضعاف ماكان عليه وزادت الثروات جاء دور اقامة المدافن العملاقة والمزارات فاقيمت الاهرامات في بلاد وادي النيل والمقابر الملكية في بلاد وادي الرافدين وبلاد السند والهند والصين . وعندما توسعت المدينة وزاد عمرانها تنوعت مواد بنائها وادخلت فيها عناصر تشكيلية جديدة لم يكن لها اي اثر من قبل ، ومن تلك المواد حجر المرمر والطابوق والطابوق المزجج والمحلى بصور او نحت بارز ، وزينت القصور والمعابد بالدعامات والاعمدة ذات التيجان ، كما زينت بالتماثيل ذات الابعاد الثلاثة وبالنحت البارز .[٧]

وهكذا نرى ان الشعوب بازدياد ثرائها وتطورها الحضاري كان اهتمامها يزداد ايضا بالجانب العمراني ، واقامة الصروحج المعمارية واستخدام مواد بناء جديدة ومتنوعة اكثر من ذي قبل .

وبعد ظهور الاسلام سيجد المتتبع للدعوة الاسلامية انها دعوة روحية بحتة لذلك كان المسلمون الاوائل في اوائل عصرهم بعيدين كل البعد عن فنون العمارة لحين احتكاكهم بالتراث المعماري الذي كان سائدا في بلاد وادي الرافدين وبلاد الشام ووادي النيل .[٨]

لقد كان اختلاف اساليب البناء والمواد المستخدمة في اقامة الصروح العمرانية راجعا بشكل اساسي الى اختلاف المناخ والبيئة الخاصة بكل منطقة من المناطق التي ظهرت بها الحضارات الانسانية الكبرى . وهكذا نرى ان المواد المستخدمة في البناء كانت دائما مستمدة من البيئة المحيطة ، حيث استخدم الانسان الخامات والمواد الموجودة في المنطقة التي يعيش فيها مثل الحجر والطين والاخشاب والمعادن .....الخ .

ولهذا كانت الصروح العمرانية التي انشأتها الحضارات القديمة احد الادلة التي تبين لنا النواحي الاقتصادية والاجتماعية التي عاشتها الشعوب التي انشأت تلك الحضارات لانها كانت نابعة من البيئة المحيطة التي عاشت تلك الشعوب في كنفها .

التراث العمراني التقليدي (مصطلحات ومفاهيم)

ان التراث العمراني التقليدي كمصطلح ، او العمارة الشعبية (Popular) ، يمثل احد المكونات الرئيسية في النشاط الابداعي / الانتاجي للجماعات ذات الخصوصيات الثقافية المتميزة ، وخاصة في البيئات التقليدية (Traditional Communities) .

---

[٧] ((مأخوذ من موقع جريدة الشرق القطرية على الانترنت www.al-sharq.com , تاريخ النشر ٤/ شباط / ٢٠١٠))

[٨] ((مأخوذ من موقع جريدة الشرق القطرية على الانترنت www.al-sharq.com , تاريخ النشر ٤/ شباط / ٢٠١٠))

ولقد مثل هذا النشاط الجزء الغالب والمكون الاكبر لمعظم النتاج المعماري للجماعات ذات العمق التاريخي ، كما كان اصدق تعبيرا واعمق التصاقا بالخصوصيات والتمايزات الثقافية / الحضارية والاطر الفكرية لهذه المجتمعات . الا ان ماتم دراسته كتاريخ لحالات العمران والعمارة عالميا ارتكز بصورة اساسية على ماانتج بواسطة المؤسسات المعمارية الرسمية او المعماريين المحترفين قديما والاكاديميين في عصر مابعد تحول العمارة الى مهنة وظهور المهندس المعماري المصمم .

و قد لقي النشاط الابداعي التقليدي – معماريا وفنيا وادبيا – اهمالا متعمدا ورفضا شديدا في عصر تمكن الفكر الحداثي (Modern Movement) وسيطرته على معظم بلدان العالم – بما فيها المجتمعات التقليدية – حيث قامت الحداثة على ركيزة القطيعة مع الماضي ورفض التمايزات الثقافية والاعتماد الكامل على السيطرة العقلية / العلمية على النشاط التصميمي المعماري . الا انه وفي اطار ماطرح عالميا من مراجعة للاطار الحداثي (مرحلة مابعد الحداثة Post Modernism) ، مثل النشاط الابداعي التقليدي معماريا وفنيا وادبيا احد التوجهات المطروحة بقوة كمرجعيات جديدة للنشاط التصميمي ، كعلاج للقصور الكبير الذي احدثته الممارسات التطبيقية للنظرية المعمارية الحديثة .[٩]

وقد طرحت مجموعة من المسميات او المصطلحات لوصف النتاج العمراني التقليدي ، وتأرجحت هذه المسميات بين العمارة البدائية Primitive ، العمارة العامية Vernacular ، العمارة التلقائية Spontaneous / Intuitional ، العمارة الشعبية Folk ، العمارة المحلية Indigenous .....الخ .[١٠]

قبة طينية _ شرق حلب

[٩] ((د. الصاوي علي محمد عبد الله , " النتاج المعماري الشعبي , اشكالية المصطلح وتحديد المفاهيم " , مأخوذ من موقع على الانترنت))

[١٠] ((د. الصاوي علي محمد عبد الله , " النتاج المعماري الشعبي , اشكالية المصطلح وتحديد المفاهيم " , مأخوذ من موقع على الانترنت))

وبمراجعة هذه المصطلحات ، نجد ان مصطلح العمارة العامية Vernacular Architecture هو المصطلح الاقرب الى مايقصده هذا البحث من حيث كونه مصطلح يستخدم لتصنيف اساليب البناء التي تستخدم الموارد المتاحة محليا لتلبية الاحتياجات المحلية . كما ان العمارة العامية تميل الى التطور مع مرور الوقت لتعكس الظروف البيئية والثقافية والسياق التاريخي الذي وجدت به . ان مصطلح العمارة العامية عموما يشير الى البناء الذي يبنى من قبل اشخاص غير محترفين ، أي دون تدخل مهندسين معماريين ، ويستعمل في البناء الطرق التقليدية .[١١]

المنحى البيئي واثره على تكوين المدن العربية الاسلامية

العمران البيئي

عمارة الانسان بنوعيتها كانت الشيء الاخر بالنسبة للبيئة ، والتي لاتزال السيناريو المرجعي الثابت . هذه المسافة الهائلة تحدت دائما المعماريين ، الذين اولا لاحظوا ودرسوا البيئة المحيطة بهم ، ثم حاولوا تقليدها او حتى بطريقة فكرية حاولوا فهم مبادئها ، واخيرا حاولوا اقامة تحالف معها (تقريبا بتواطؤ) ، او استخدامها كعنصر من عناصر التكوين العمراني .

البيئة هي مجموعة العوامل الطبيعية والمستحدثة التي يعيش فيها الانسان وتترك اثرا في صحته ومعاشه وانتاجه ، وتستهدف مشروعات تحسين البيئة تطوير المجتمع في مجالات عدة وتحصين الافراد والجماعات من اضرارها واخطارها الخاصة والعامة وتطويرها بما يوفر السلامة والامان والراحة ويساعد على نمو شخصية الافراد وتحسين صحتهم وزيادة امكانياتهم الانتاجية وذلك من خلال استخدام العلوم ووسائل الهندسة والتقانة التي تهيء مقومات البيئة الصالحة وتحافظ على مستوياتها من التدهور .[١٢]

---

[١١] ((ويكيبيديا , الموسوعة الحرة , مأخوذ من موقع الموسوعة على الانترنت www.ar.wikipedia.org))

[١٢] ((د. كمونة , حيدر , دور المعالجات البنائية في تحسين البيئة السكنية , مقال منشور في جريدة المدى ومأخوذ من موقع الجريدة على الانترنت www.almada.com))

تؤدي البيئة وظيفة رئيسية ومهمة في حياة الانسان ، ومنذ الازل كانت المحاولات مستمرة لتطويع البيئة او للتكيف معها ، وكلما كانت ادوات الانسان تقليدية كان انصياعه اكثر للظروف البيئية التي تحيط به [١٣].

اثر البعد البيئي على تكوين المدن العربية الاسلامية

اذا كان المعنى الحقيقي والوظيفي لتتخطيط المدن والعمارة هو خلق المكان للنشاط الانساني ، الا ان طريقة ايجاد هذا المكان وكيفية تجهيزه ليفي بالاحتياجات الانسانية هي الاكثر اهمية . ان علاقة الانسان بالبيئة تشير الى اهمية معرفة اثر البعد البيئي على تخطيط المدن والعمارة ، فالعمارة ماهي الا مرآة صداقة تعكس بيئتنا ومحيطنا وواقعنا بجميع عناصرها المختلفة من جو ومناخ ومعالم جغرافية وتطور اجتماعي وثقافي وعلمي وتكنولوجي .

إن احترام البيئة جاء ضمن االممارسة الاخلاقية في عمارة الاسلام ، كونها مصدر مواد تجسد العناصر المعمارية ، وهي التي تشارك في خلق فضاءات معمارية موائمة للعيش صميمة تراعي فيها الراحة الجسمية والنفسية .[١٤]

إن بيئة العالم الاسلامي وخصوصا العربي منها تختص بمناخ شديد القسوة قليل الامطار تتخلله جبال وهضاب قاحلة وصحارى تهب منها الرياح الشديدة الحرارة المحملة بالرمال وزيادة كثافة الاشعاع الشمسي والمنعكس ، مما يجعل التعايش مع هذه البيئة القاسية يتطلب مراعاتها بكل عناية ودقة من اجل الوصول الى عمارة ملائمة ومناسبة لتلك البيئة .[١٥]

لقد روعي في تصميم العمائر الاسلامية احترام الموروث في كل بيئة طبيعية بما يناسبها ، واحترام الاعراف البنائية المناسبة للبيئات . وجاء التكريس من خلال اشادة الابنية من مواد محلية وبسمك يضمن صمودها وتحملها وزر احمال البناء المحمول ، ومقاومتها للحرارة والرطوبة .[١٦]

---

[١٣] ابراهيم , محمد حمود , الاهوار العراقية وجنة عدن الوهمية (هور السناف في سوق الشيوخ نموذجا) , مركز ابحاث الاهوار – جامعة ذي قار , مجلة المنارة , ٢٠٠٩ , مأخوذ من موقع الجريدة على الانترنت))

[١٤] ((د . ثويني , علي , " المنحى البيئي في العمارة الاسلامية " ,العراق,٢٠٠٨,ص١))

[١٥] ((علي , سيد عباس , " اثر البعد البيئي على تخطيط المدن والعمارة الاسلامية " , بحث مقدم الى مؤتمر الازهر الهندسي الدولي التاسع , ٢٠٠٧, ص٤٣٢))

١٦ د . ثويني , علي , " المنحى البيئي في العمارة الاسلامية " ,العراق,٢٠٠٨,ص٢))

إن الإسلام لم يمنع الاسترسال في القيم الاخلاقية للشعوب ، ولاسيما في العمارة ، على مبدأ الرسول الكريم (انما بعثت لاتمم مكارم الاخلاق) ، وهكذا اقر ان يبني العراقيون بالقصب مدائن الكوفة والبصرة كونها متوفرة وفعالة وتتماشى مع البيئة المحلية . ونذكر هنا مثالا ان المسلمين ورثوا من المصريين استخراج الحجر من المقالع واستخدامها في نفس الاتجاه التوجيهي . وعلى هذا المبدأ لم يكن الانقلاب الاجتماعي الذي احدثه الاسلام قد اثر في تصميم البيوت ، بل راعى المعمار في كل بيئة طبيعية بما يناسبها من ميراثها .[١٧]

استخدام مواد البناء المحلية في العمران الاسلامي

ومما سبق يتضح ان من اهم الحلول التي اعتمدها المعمار العربي المسلم في انتاج الوحدات المكونة للعمران الحضري هو استخدام مواد البناء المحلية في البناء . حيث نلاحظ في العمارة التقليدية اعتمادها على مواد البناء المحلية الموجودة في المنطقة مما جعلها جزءا من هذه البيئة . فكانت كل منطقة لها طابع وهوية تميزها عن غيرها وكانت كل منطقة لها مفرداتها العمرانية الخاصة بها والتي تعبر عن ثقافة هذا المجتمع التي هي جزء منه .

لقد تم استخدام مواد البناء التي تساعد على حفظ الحرارة ومنع تأثير اشعة الشمس والعزل الحراري ، ويعتبر الطين المجفف افضل مادة طبيعية يمكنها توفير العزل الحراري للمبنى ، لذلك استعمل على نطاق واسع في حضارات بلاد الرافدين ومصر واستعمله الرومان وشعوب الشرق الاوسط ، وكان اول المباني الاسلامية التي اقيمت بالطين المجفف المسجد النبوي بالمدينة المنورة ، كما اقيمت المنازل في مكة والمدينة من الطين المجفف وغطيت بالقباب .[١٨]

استخدام الطين المجفف في البناء في العمارة اليمنية

[١٧] ((د . ثويني , علي , " المنحى البيئي في العمارة الاسلامية " ,العراق,٢٠٠٨,ص٢))

[١٨] ((علي , سيد عباس , " اثر البعد البيئي على تخطيط المدن والعمارة الاسلامية " , بحث مقدم الى مؤتمر الازهر الهندسي الدولي التاسع , ٢٠٠٧, ص٤٣٥))

أما الآجر المجفف او الطابوق فقد استخدم في مصر والعراق وايران وبلاد المغرب العربي ، وفي حالة بنائه بسمك كبير فانه يساعد على توفير عزل حراري جيد للفراغات الداخلية للمباني .[١٩]

أما الحجر فقد استخدم في انشاء العمارة الاسلامية في المناطق الجبلية ، حيث يوفر عزلا حراريا جيدا للفراغات ، واستخدم الحجر الجيري ليساعد على احتفاظ الفراغات الداخلية بهوائها البارد معظم ساعات النهار اثناء ارتفاع درجة حرارة الهواء بالخارج .

واستخدم الخشب في عمل الاسقف المستوية في عمل الاسقف المستوية والقباب كقبة الصخرة التي اقيمت من طبقتين ، الاولى خارجية مغطاة بشرائح معدنية تعكس اشعة الشمس لحماية القبة الداخلية ذات النقوش والالوان من التأثر بهذه الاشعة والسماح بالتهوية من خلال الفراغ بين السقفين . واستعملت في قصر بشتاك بالقاهرة اسقف مزدوجة بينها اوان فخارية توفر خاصية المسامية وتخفف الحمل الحراري والانشائي على المبنى والفراغات اسفله .[٢٠]

وانتشر استعمال الخشب لانه عازل جيد للحرارة خاصة في الاسقف بالمناطق الحارة ، واستعمل كمادة مساعدة في بناء الحوائط حتى اذا ماظهر تصدع بالجدران لايؤثر ذلك على باقي الجدران او الاسقف .

استخدام مواد البناء المحلية في حضارة وادي الرافدين

ان الحديث عن استخدام مواد البناء المحلية في الحضارة العربية الاسلامية يقودنا بالضرورة الى استخدام هذه المواد في حضارة وادي الرافدين ، ومحاولة دراسة الاستمرارية الحضارية لتقاليد البناء والعمران الحضري في وادي الرافدين .

لقد نشأت مدن وادي الرافدين خصوصا الجنوبية والوسطى منها على ارض رسوبية يؤلف طين السهول قوام مادتها الانشائية ، فلا غرو ان كانت مادة الطين اقدم مواد البناء في تاريخ العراق . وقد استخدمت كتل الطين المهيئة للعمل والتي تعرف بالطوف في مدن الحضارات القديمة التي نشأت ثم اندثرت في وادي الرافدين في اقدم المباني والبيوت السكنية التي لاتزال اثار بعضها باقية الى يومنا هذا ، مثل مدن اور وبابل والوركاء الاثرية .[٢١]

---

[١٩] ((توفيق , احمد عبد الجواد , " تاريخ العمارة والفنون الاسلامية " المطبعة الفنية الحديثة القاهرة , ١٩٧٠))

[٢٠] ((علي , سيد عباس , " اثر البعد البيئي على تخطيط المدن والعمارة الاسلامية " , بحث مقدم الى مؤتمر الازهر الهندسي الدولي التاسع , ٢٠٠٧, ص٤٣٧))

[٢١] ((د. الانصاري , رؤوف محمد علي , " بيوت جديدة في القرى والارياف تتآلف مع بيئتها العراقية الخاصة ، العراق , ٢٠٠٩ , مأخوذ من موقع على الانترنت www.ahlulbaitonline.com))

لقد بنى السومريون مثل سكان العراق الاخرين بيوتهم من اللبن المعمول في قالب باربع جوانب والمجفف باللبن . وحتى نهاية العصر شبه الكتابي يظهر ان الطابوق الصغير المستطيل الشكل والذي يوضع بصورة مستوية في صفوف افقية كان القاعدة . واختفت هذه بصورة تامة بعد فترة انتقال شملت عصر فجر السلالات الاول وتم تبني طريقة جديدة في البناء . والطابوق الان اكبر قليلا ومسو محدب الشكل بوجه واحد محدب مختوم بطبعات اصبع او ابهام . وقد وضعت على حافاتها عند البناء مثل وضع الكتب ى الرف بصفوف متتابعة ترتكز جانبيا باوضاع معاكسة حتى تعرض نموذج الزوايا المتلاحقة (يمكن تمييزها بكل سهولة كميزة للوجهين الثاني والثالث من عصر فجر السلالات) . وظهر ان الطابوق المفخور بالكورة بنفس الشكل اكثر ملاءمة للارضيات واوجه الجدار في اجزاء يستعمل فيها الماء من البناية او لاكساء الواجهة الخارجية . وفي مواقع قليلة امثال اريدو واور وماري توفرت بعض الصخور ذو النوعية الرديئة والتي يمكن استعمالها للاسس او تسحق لاجل صنع الجص . وللبقية فان بنايات عصر فجر السلالات يفترض كونها ذات سقوف مستوية مبنية من جذوع النخل والدغل والطين . وتستند الابواب على صخرة مرتكزة بينما كانت الشبابيك بصورة عامة صغيرة وعالية في الجدران يمكن وقايتها بحاجز من قضبان طينية مثقوبة . وعند عدم توفر الخشب فان الاعمدة التي تسند السقف تكون اكثر ندرة ولكن الاعمدة المدورة المشيدة من طابوق كروي الشكل كانت شائعة في البنايات الرئيسية .[٢٢]

لقد استخدمت هذه الطريقة في تشييد المباني في العصور الاسلامية الاولى خصوصا في البصرة والكوفة وواسط ، ولايزال استخدامها معروفا في تشييد البيوت الريفية التقليدية في وسط العراق وجنوبه .[٢٣]

[٢٢] ((لويد ، سيتون ، " اثار بلاد الرافدين " ، ترجمة الدكتور سامي سعيد الاحمد ، العراق ، ١٩٨٠ ، ص١٣٨-١٣٩))

[٢٣] ((د. الانصاري , رؤوف محمد علي , " بيوت جديدة في القرى والارياف تتآلف مع بيئتها العراقية الخاصة ، العراق , ٢٠٠٩ , مأخوذ من موقع على الانترنت www.ahlulbaitonline.com))

وفي الحقيقة فان مادة البناء الاكثر شيوعا واستخداما في العراق سواء في الابنية القديمة او الحديثة هي مادة الطابوق ، وذلك لعوامل عديدة منها قلة كلفة صناعته وتوفر مواده الاولية وسهولة استخدامه .

وهيأ الطابوق فرص التوصل لبناء القباب والاقبية والسقوف المعقودة واقواس المداخل بمساعدة مادة محلية اخرى شائعة اخرى هي الجص التي تساعد في تماسك الطابوق بصورة سريعة جدا ، والذي يصنع محليا من حرق حجر الكلس ثم سحقه وتصفيته من الشوائب ، وفي حالة اتقان استخدامه يتصلب بسرعة ويؤدي الى تماسك صفوف الآجر مع بعضها بشكل متين كما هو معروف . واستخدم الجص ايضا بعد عزل الشوائب عنه وخلطه مع البورق الذي يزيد الجص بياضا في اكساء واجهات الجدران الداخلية للبيوت ، وتسمى هذه العملية بالبياض ، اذ انه يكسب الجدران اسطحا مستقيمة بيضاء اللون ويستغنى بذلك عادة عن طلاء الجدران نهائيا بالاصباغ ، اضافة الى شد اجزاء البناء وجعله وحدة متراصة قوية واعطائه قوة ومتانة اكثر .[٢٤]

ومن مواد البناء المحلية الاخرى هو الخشب المتوافر في العراق ، وكان يستعمل بكثرة في الابنية التراثية ، فكان يؤخذ من جذوع النخيل بالدرجة الرئيسية . وهو في نوعيته يعتبر من اردأ انواع الخشب من حيث الطول والاستقامة ومقاومة ثقل السقف وتحمل عوارض الزمن . ومع ذلك عرف استخدامه على نطاق واسع في الابنية القديمة واستمر الى وقت قريب . ولكنه اقتصر على بيوت الطبقات المتوسطة والفقيرة ، وهي البيوت التي لم تعمر طويلا ، ويندر ان نجد نماذجها بين البيوت التراثية . واكثر استخدامات خشب جذوع النخيل كعوارض (جسور) في تسقيف الغرف . اما النوع الثاني من الاخشاب المحلية والذي استخدم في البناء فهو الواح او جذوع اشجار الحور (القوغ) الذي ينمو بكثرة في المنطقة الشمالية من العراق . وهو افضل من جذوع النخيل لناحية الصلابة والاستقامة والطول ، ولكن قياسا بانواع الاخشاب المستوردة يعتبر ادنى مستوى من حيث النوعية . لذلك نجد ان البيوت التراثية التي تتميز بمتانتها وعمرها الطويل هي تلك التي استخدمت فيها لنواع الالواح الخشبية المستوردة قبل شيوع استخدام الجسور المعدنية (الشيلمان) . ويدخل الخشب على نطاق واسع في الاستخدامات البنائية المختلفة ، فمنه تصنع الابواب والشبابيك وتغلف السقوف وبعض الواجهات الداخلية ، كما كانت تصنع منه مساند مائلة لرفع الشرفات البارزة من مستوى البناء في الطابق الاول . كما نحتت من الخشب ايضا الاعمدة وركبت لها تيجان من قطع خشبية باشكال زخرفية جميلة ، كما استخدم الخشب ايضا في صناعة الشرفات البارزة في الطابق الاول والتي تعرف بـ (الشناشيل) .[٢٥]

---

[٢٤] ((نفس المصد السابق))

[٢٥] ((د. الانصاري , رؤوف محمد علي , " بيوت جديدة في القرى والارياف تتآلف مع بيئتها العراقية الخاصة ، العراق , ٢٠٠٩ , مأخوذ من موقع على الانترنت www.ahlulbaitonline.com))

ومن مواد البناء المحلية الاخرى التي شاع استخدامها في بلاد الرافدين هو استخدام القصب والبردي باعتبارها عناصر بنائية مكونة للوحدات السكنية في منطقة الاهوار التي تقع جنوب العراق .

نموذج لاستخدام مواد البناء المحلية (القصب والبردي) في الاهوار

استخدام تقنيات البناء المحلية في منطقة الاهوار

كما استخدم الحجر في المنطقة الشمالية من العراق والتي تتميز بطبيعتها الجبلية وبالتالي توفر مادة الحجر بانواعه المختلفة .

توظيف مواد البناء المحلية في البناء ومفهوم العمران المستدام

لايعتبر مفهوم الاستدامة مصطلحا جديدا او مبتكرا ، بل هو مفهوم جسدته العمارة التقليدية في مختلف ارجاء العالم منذ القدم عبر التوافق العفوي المترابط مع البيئة والاستغلال الكفء لمصادر البيئة الطبيعية .

ان العمران المستدام المتوافق مع البيئة المحلية ليس فكرة جديدة بل انها استخدمت منذ اقدم العصور في اطار عملية التكامل بين الفكر التصميمي والبيئة المحلية . وقد اثبتت هذه العملية التكاملية نجاحها عبر فترات طويلة من الزمن وباستخدام مواد البناء المحلية وبتقنيات بسيطة ومدروسة لكنها بالنتيجة نابعة من نفس البيئة المحلية .

لقد شاع اليوم مفهوم (العمارة البيئية) او (العمارة المستدامة Stainable Architecture) ، والذي يهتم بالمحيط الطبيعي المادي للبيئة حصرا .

ان مغهوم الاستدامة في القطاع العمراني تختلف عن البواعث التي ادت الى ظهور وتبني مفهوم التنمية المستدامة (Sustainable Development) بابعادها البيئية والاقتصادية والاجتماعية المتداولة ويتعدى الامر تداول الخامات البنائية والعوازل والتوجيه الامثل للمبنى بما يخص التشميس والتهوية ، الى استغلال طاقات الطبيعة كالشمس والرياح والعناية بنظم التخطيط وتفاصيل وتطبيق نتائج البحوث العضوية ودورتها لخدمة قاطني البناء .[٢٦]

وفي الحقيقة فان التكيف كان دائما يحدث ضمن مباديء الاستدامة منذ قديم الزمان حيث كان الانسان يعيش في الكهوف مستفيدا من تطوير المواد الطبيعية ومتكيفا مع البيئة لتحسين مستوى المأوى الذي يحميه ، والى وقت قريب من تاريخ الانسان . لقد اعتمدت مباديء الاستدامة على الموارد المتاحة والتقنيات النابعة من البيئة حيث كانت الحلول فعالة ومتفاعلة مع البيئة والموارد متوفرة دون الحاجة الى تحويلها .

وتعتبر المدينة العربية التقليدية بنسيجها المتضام ومواد البناء المحلية المستخدمة في انشاء مكوناتها افضل مثال على تطبيق مفهوم الاستدامة على مستوى النسيج الحضري ككل .

حيث يؤدي النسيج المتضام الى تلطيف مؤثرات المناخ القاسية والتخفيف من اثرها وخاصة درجات الحرارة على الابنية . ان اساليب العمران التقليدي في المدن العربية القديمة كانت متجاوبة مع البيئة ونابعة منها سواء في الحلول التخطيطية او الافكار التصميمية او في مواد البناء المستخدمة .

يوجد في الكثير من دول العالم في الوقت الحاضر توجه الى الرجوع الى التراث العمراني التقليدي ومحاولة استلهام مزاياه السليمة والقابلة للاحياء في بناء التجمعات الحضرية وذلك من اجل انتاج وحدات مكونة للعمران الحضري قليلة التكاليف ومتفاعلة مع البيئة المحيطة بها . ويتم ذلك عن طريق استخدام مواد بناء وتقنيات واشكال وخصائص ينفرد بها ترتث كل دولة .

فعلى سبيل المثال عاودت المانيا استخدام مادتي القش والطين في تشييد البيوت الحديثة كونها مواد صديقة للبيئة , وكبديل لخفض تكاليف البناء وتوفير الطاقة .

وتعد المانيا الدولة الاوربية الاولى التي اثبتت منذ بداية عام ٢٠٠٨ ان استخدام القش كمادة للبناء يوفر عزلا افضل من مواد البناء الحديثة المعروضة في الاسواق .

وقد ازيح الستار في عام ٢٠٠٧ عن اول بيت جديد في البلاد بني كليا تقريبا من حزم القش والطين والخشب في قرية (زيبين لندين) التي تراعي حماية البيئة والواقعة في مدينة (لوباو) شرق المانيا .

[٢٦] ((د . ثويني , علي , " المنحى البيئي في العمارة الاسلامية " ,العراق,٢٠٠٨,ص٤))

تجربة حسن فتحي نموذجا على استخدام مواد البناء المحلية في العمران

اطلقت تسمية (عمارة حسن فتحي) على كل تجربة تحاول استلهام التراث العمراني واحياء اشكال شعبية من العمارة المحلية وباستخدام مواد من نفس البيئة .

ان المعماري حسن فتحي لم يقدم عمارة جديدة بقدر ماقدم منهجية لاحياء العمارة المحلية باستخدام مواد وتقنيات البناء المحلية . وقد سمى حسن فتحي تجربته بـ (عمارة الفقراء) ، وهذه التسمية في الواقع هو عنوان كتاب صدر للمعماري المصري بالانكليزية (Architecture of the Poor) يتناول فيه رؤيته الخاصة حول العمارة البيئية وتجربته في مصر وبالاخص قرية القرنة .

يتناول الكتاب رؤية حسن فتحي للرجوع الى وسائل البناء التقليدية المستمدة من البيئة المحلية كوسيلة لتنمية الريف المصري (ريف ثلاثينات واربعينات القرن العشرين) واستخدام الطوب (اللبن) بشكل عام لبناء منازل اكثر راحة ونظافة وبتكلفة اقل .[٢٧]

ويعرض حسن فتحي في الكتاب تجربته الخاصة ومحاولة استلهام الاساليب التقليدية في البناء وبخاصة المنازل النوبية في الجنوب ، ومحاولته لتطوير تقنيات الباء باللبن لبناء منازل نظيفة وراقية وفي نفس الوقت بسيطة وقليلة التكاليف ولاتحتاج لتقنيات معقدة .

[٢٧] ((ويكيبيديا , الموسوعة الحرة , مأخوذ من موقع الموسوعة على الانترنت www.ar.wikipedia.org))

كانت افكار حسن فتحي قد بدأت في الانتشار مع نهاية الثلاثينات ، وفي منتصف الاربعينات رأى المسؤولون عن مصلحة الاثار المصرية ان نظريته التي تقوم على التكنولوجيا المتوافقة ومزج عمارة الطين بالعمارة العربية الاسلامية وقبلها بالفرعونية يمكن ان تكون اكثر ملاءمة لقرية جديدة يخطط لبنائها في البر الغربي بمدينة الاقصر . هذه القرية كانت ستستغل لتهجير ابناء القرنة الذين يقيمون فوق تلة اثرية . [٢٨]

حسن فتحي يؤكد على ان يكون المعماري ليس مجرد مهندس ، ولكن يجب ان يكون مدركا للابعاد المختلفة للبيئة والسكان ، كما يجب ان يهتم بمراعاة مناسبة البناء للمكان (جبل ، صحراء ، سهل ..... الخ) حتى لايكون قبيحا وغير متناسب مع البيئة ، وهو يرفض ان يصبح الطراز الفرعوني او القبطي او البابلي او الاشوري او الاسلامي مجرد حلية زائفة في بناء معماري على النمط الغربي ، حيث يقول ((ان ثمة عناصر قديمة بائدة في العمارة التقليدية لاتصلح اليوم ، مقابل عناصر اخرى فعالة متطورة هي التي يجب استخلاصها واثراؤها بوحي من مواد البناء المحلية)) . [٢٩]

٢٨ ((ويكيبديا , الموسوعة الحرة , مأخوذ من موقع الموسوعة على الانترنت www.ar.wikipedia.org))

٢٩ ((الحضري ، ايهاب " حسن فتحي شيخ المعماريين ام مجرد حالم ضلل الفقراء " ، جريدة الشرق الاوسط ، ٢٠٠٦))

تكمن الأهمية الحقيقية لحسن فتحي في كونه مهندسا له وجهة نظر خاصة مرتكزة على تراث أمته

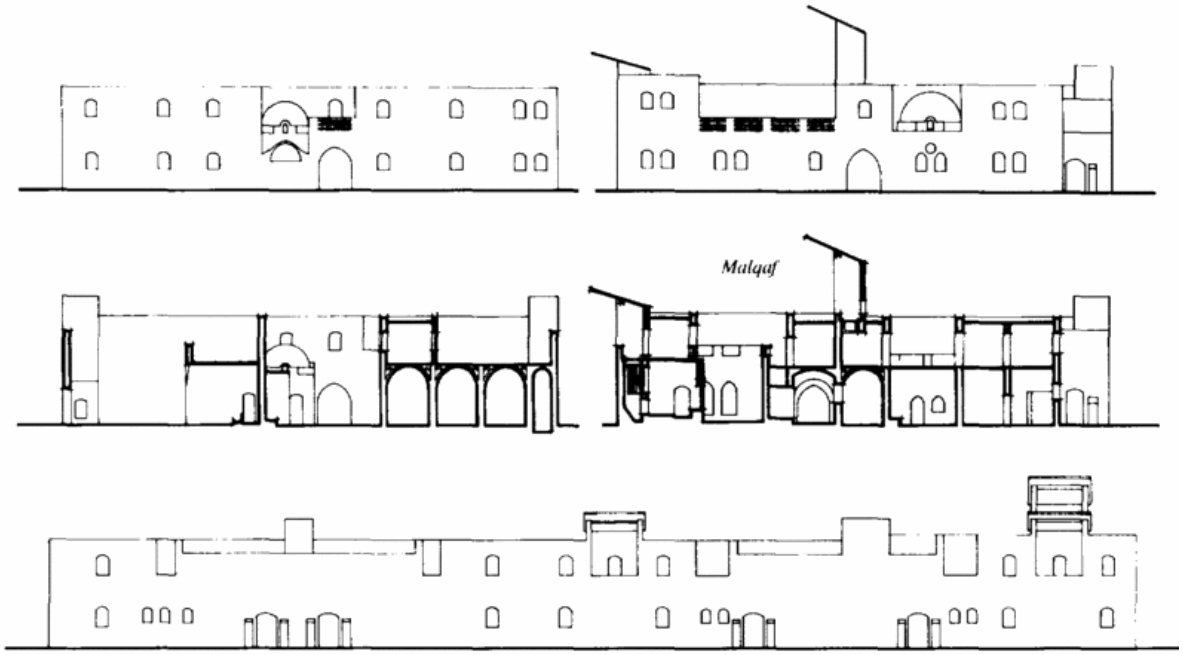

ومستفيدة في الوقت نفسه من انجازات الآخرين , فالبناء عنده لم يكن مجرد جدران وسقف , بل كان حياة وحضارة .

كان حسن فتحي يرى إن أهم مشكلات العمارة والإسكان في الدول الفقيرة كمصر تكمن في الفوارق الرهيبة بين القدرات المادية والدخل السنوي للأهالي وتكاليف البناء , مما يؤدي إلى عدم القدرة على بناء العدد الكافي من المساكن التي يحتاجها أفراد المجتمع .[٣٠]

ويطرح حسن فتحي حلولا أهمها قيام الأهالي ببناء وحداتهم السكنية بأنفسهم , وإخضاع علوم الهندسة والتكنولوجيا الحديثة لاقتصاديات الأهالي ذوي الدخول المحدودة , وبما يسمح بإيجاد مسكن يتفق مع هذه الدخول .

وهكذا ظل حسن فتحي مشغولا طوال حياته بمشكلة توفير المسكن الصحي الرخيص للفقراء المصريين ولجميع فقراء العالم , وقد قدم حسن فتحي منهجا معماريا يمكن الفقراء فعلا من إيجاد مساكن جميلة ومتينة ورخيصة التكاليف عن طريق استخدام ابسط المواد المتاحة في البيئة المحلية وتبعا للتراث الشعبي المحلي للعمارة في هذه البيئة .

[٣٠] ((ويكيبيديا , الموسوعة الحرة , مأخوذ من موقع الموسوعة على الانترنت www.ar.wikipedia.org))

إن تجربة حسن فتحي في استخدام مواد البيئة المحلية في البناء واستلهام تقنيات البناء التقليدية مازالت تعتبر لحد الآن وعلى الرغم من عدم نجاح مشروع (قرية القرنة) إحدى أهم التجارب العالمية في مجال إنشاء بيئة عمرانية متوافقة مع البيئة المحلية .

التوصيات

إن استخدام مواد البناء المحلية في بلد كالعراق يعاني من ازمة سكن كبيرة يعتبر من افضل الحلول لحل هذه الازمة خصوصا بالنسبة الى شريحة واسعة من المجتمع وهي شريحة ذوي الدخل المحدود . وذلك لان استخدام مواد البناء المحلية في البناء اضافة الى كونه جزء من عملية التواصل بين التراث والحياة المعاصرة بما يضمن استمرار التراث الحضاري للامة وضمان عدم اندثاره , فانه ايضا يشتمل على العديد من المميزات المهمة ومنها ان استخدام مواد البناء المحلية في تشييد الوحدات المكونة للنسيج الحضري يكون سهل البناء وقليل التكاليف , اضافة الى ان استخدام مواد البناء النابعة من البيئة المحلية المحيطة بالفرد يؤدي الى تحقيق افضل تفاعل بين وحدات النسيج الحضري والبيئة المحيطة من حيث مقاومتها الجيدة للظروف المناخية , كقدرتها على العزل الحراري والرطوبة والبرودة , اضافة الى كل ذلك فان عملية البناء باستخدام مواد البيئة المحلية عملية بسيطة ولاتحتاج الى استخدام تقنيات عالية او معدات باهظة الثمن .

المصادر

١- د. كمونة , حيدر , " التراث الحضاري العربي والمدينة المعاصرة " , مقال منشور في جريدة المدى ومأخوذ من موقع الجريدة على الانترنت www.almadapaper.net
٢- فتحي , حسن , " الطاقات الطبيعية والعمارة التقليدية " , بيروت , ١٩٨٨
٣- السيف , احمد " المحافظة على التراث العمراني " , ورقة مقدمة لامسية العمارة الاسلامية والتراث في المهرجان الوطني للتراث والثقافة , الرياض , ١٩٩٧
٤- الشعيبي , علي , " تأثير التراث في مستقبل العمران " , ورقة مقدمة لامسية العمارة الاسلامية والتراث في المهرجان الوطني للتراث والثقافة , الرياض , ١٩٩٧
٥- د. الصاوي علي محمد عبد الله , " النتاج المعماري الشعبي , اشكالية المصطلح وتحديد المفاهيم " , مأخوذ من موقع على الانترنت

٦- ويكبيديا , الموسوعة الحرة , مأخوذ من موقع الموسوعة على الانترنت www.ar.wikipedia.org
٧- د. كمونة , حيدر , دور المعالجات البنائية في تحسين البيئة السكنية , مقال منشور في جريدة المدى ومأخوذ من موقع الجريدة على الانترنت www.almada.com
٨- د . ثويني , علي , " المنحى البيئي في العمارة الاسلامية " ,العراق,٢٠٠٨,ص١
٩- علي , سيد عباس , " اثر البعد البيئي على تخطيط المدن والعمارة الاسلامية " , بحث مقدم الى مؤتمر الازهر الهندسي الدولي التاسع , ٢٠٠٧, ص٤٣٢
١٠- توفيق , احمد عبد الجواد , " تاريخ العمارة والفنون الاسلامية " المطبعة الفنية الحديثة القاهرة , ١٩٧٠
١١- ((لويد ، سيتون ، " اثار بلاد الرافدين " ، ترجمة الدكتور سامي سعيد الاحمد ، العراق ، ١٩٨٠ ، ص١٣٨-١٣٩
١٢- د. الانصاري , رؤوف محمد علي , " بيوت جديدة في القرى والارياف تتآلف مع بيئتها العراقية الخاصة ، العراق , ٢٠٠٩ , مأخوذ من موقع على الانترنت www.ahlulbaitonline.com
١٣- الناجم ، علي عثمان ، قيم المكان الموروثة واهميتها العمرانية , مقال منشور على الانترنت
١٤- ابراهيم , محمد حمود , الاهوار العراقية وجنة عدن الوهمية (هور السناف في سوق الشيوخ نموذجا) , مركز ابحاث الاهوار – جامعة ذي قار , مجلة المنارة , ٢٠٠٩ , مأخوذ من موقع الجريدة على الانترنت

عين تمر دراسة توثيقية للموارد الطبيعية وسبل حمايتها

د. ندى خليفة محمد علي
اريج محي عبد الوهاب

الخلاصة :

تكمن مشكلة البحث بأنه توجد سبل لحماية وإدامة المواقع الطبيعية المهمة بيئيا في العراق ولا توجد مصادر توثيقية لهذه المواقع كموقع عين تمر الطبيعي الزاخر بالإمكانات الطبيعية والتراثية المهمة والتي تعاني إهمالا بيئيا شديدا.ومن هنا جاءت أهمية البحث الذي يهدف الى توثيق الموارد الطبيعية والتراثية في موقع عين تمر الطبيعي وإيجاد وسيلة لحمايته من خلال اقتراحه كمنطقة محمية مع اقتراح انظمة جديدة في قانون وزارة البيئة رقم (٣٧) لسنة (٢٠٠٨) الغرض منها حماية البيئة الطبيعية في العراق عن طريق انشاء المحميات الطبيعية ومنها بيئة (عين التمر) التي هي بيئة طبيعية فريدة تستحق الحماية والحفاظ .

نص فرضية البحث:إن إنشاء المحميات الطبيعية وإدامتها هو جزء من التخطيط البيئي السليم المستند الى توثيق الموارد الطبيعية في المواقع الطبيعية ودراسة سبل حمايتها ووجود مواد قانونية تشريعية بيئية خاصة بحماية هذه الموارد لغرض التقليل من التدهور البيئي الحاصل حالياً .

المقدمة:

إنَ الاعتداء على الطبيعة ومحتوياتها يؤدي بمرور الزمن إلى تدهور البيئة, وإلى أن تصبح كثير من النشاطات التي صممت أصلاً لتأتي بالتقدم والتنمية سببًا في التدمير والتخلف ,ولعل أول خطوة حول إمكانات الحل يمكن القيام بها لوقف هذه الاعتداءات وحل مشكلة التدهور في البيئة هو وضع قوانين داخلية لحماية البيئة مع الأخذ بعين الاعتبار القوانين الدولية والإقليمية المرتبطة بالتأثير في البيئة ,والتي تهدف إلى الامتناع عن الاعتداء على البيئة الطبيعية ومكوناتها, والتوازن والاعتدال في استغلال مواردها المتجددة وغير المتجددة مع اتخاذ خطوات ايجابية لإعادة التوازن البيئي للمستوطنات البشرية ,وإزاء خطورة ظاهرة التدهور البيئي والمشكلات البيئية المترتبة على هذه الظاهرة في البلد خاصة في المواقع

الطبيعية منه فيجب سن التشريعات اللازمة للمحافظة على الطبيعة, وحمايتها من الأضرار الهائلة التي تلحق بها ,وتؤثر فيها وتعود عليها بخسائر جمة من أجل الحد من الممارسات الضارة والأنشطة المدمرة والتي تؤثر في البيئة بالسلب ,ويجب ان تتضمن نصوص هذه التشريعات أحكاما تخول الجهات القائمة على تنفيذ هذه التشريعات منح موظفيها الصلاحيات والسلطات اللازمة للقيام بأعمال الرقابة والتفتيش للحيلولة دون وقوع الأضرار التي تمثل مخالفة لأحكام هذه التشريعات.

الجانب النظري:

١- **تعريف (المحمية)** : إنها مساحة محددة من الأرض أو المياه أوكلاهما تخصص بواسطة القانون يتم حماية الموارد الطبيعية فيها من أجل الأهمية العلمية , أو الثقافية , أو التعليمية المتعلقة بها او لحماية نظام بيئي متميز , ولذلك يتم اتخاذ إجراءات للحد من النشاطات التنموية فيها وخاصة التي لها تأثير في تلك الموارد الطبيعية, ويتم إدارة هذه المناطق إدارة بيئية تعمل على تعزيز الحفاظ على هذه الموارد الطبيعية , وتشمل الموارد الطبيعية ما يلي:

- أشكال الأرض , وتضاريسها, وتوزيع اليابسة والبحار عليها.
- المصادر الحيوية, وتشمل: الأنواع النباتية والحيوانية, وخاصة المهددة بالانقراض.
- المصادر التاريخية والثقافية, وتشمل: حضارات المجتمعات الإنسانية القديمة.
- المصادر الترويحية, وتشمل: الأشكال الطبيعية للأرض التي يستعملها الإنسان لإغراض الترويح عن النفس, مثل الرحلات سيرا على الأقدام.

٢- دور المحميات في التنمية المستدامة:

تُسهم المحميات في عملية التنمية المستدامة بالطرق الآتية :

- المحافظة على استقرار البيئة التي تمثلها هذه المناطق , وتقلل تبعاً لذلك من الفيضانات أو الجفاف, وتحمي التربة من الانجراف.
- ضمان الإنتاج واستمرار التوازن البيئي.
- توفير الفرصة للبحث العلمي, ومتابعة الأحياء البرية والنظم البيئية, ودراسة فهم علاقتها مع تنمية الإنسان.
- توفير الفرصة لإحداث واستمرار التنمية في المناطق النائية والاستغلال الأمثل للأراضي الهامشية.
- استغلال الفرصة للتوعية البيئية.

- تسهيل التنزه, والاستجمام , والاقتراب من عالم الطبيعة الغني الجمال. {جمعية الحياة البرية فلسطين ,٢٠٠٧, ص١٢}

٣- الاخطار التي تهدد المواقع الطبيعية في العراق :

١- ان يكون الموقع مهدد بإخطار جسيمة جراء الاستغلال غير المستدام لموارده الطبيعية .

٢- انحسار في حجم مجتمعات التنوع الحيوي الموجود فيه او الأنواع الأخرى ذات القيمة الاستثنائية العالمية .

٣- انتشار الأوبئة او أعمال الصيد غير المشروعة .

٤- تدهور خطير في الجمال الطبيعي جراء الاستيطان البشري.

٥- التعديل غير المدروس في إدارة الموقع او قوانين وضع الحماية القانونية .

٦- مشروعات إعادة التوطين او التنمية المزمع تنفيذها في الموقع .

٧- نشوب أو احتمال نشوب نزاعات مسلحة او استغلاله في مثل هذه الظروف للمشروعات العسكرية .

٨- عدم وجود خطة إدارية او عدم ملائمة الخطة الموضوعة او عدم تنفيذها تنفيذا كاملا. {علي قيس,دلال ,وزارة البيئة, ٢٠٠٩}

٤- التشريعات والقوانين البيئية الخاصة بالمواقع والمحميات الطبيعية في العراق:

اولا :قانون الغابات رقم (٧٥) لسنة(١٩٥٥) والحق به نظام الغابات رقم (٧) لسنة (١٩٥٦) ومن بعده تعليمات مديرية الغابات والتشجير العامة فضلا عن مجموعة من البيانات صدرت خلال هذه المدة من سنة ١٩٥٥ لسنة ١٩٧٥.

ثانيا: قانون المراعي وحمايتها رقم ٢ لسنة ١٩٨٣, وألحقت بقرار رقم ١٤٦٧ لسنة ١٩٨٤ ثم بتعليمات رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٧, بشأن تنظيم الرعي في المراعي الطبيعية, وبيان لسنة ١٩٩٧ تحديد مناطق المراعي الطبيعية.

ثالثا: قانون تنظيم صيد ,واستغلال الأحياء المائية وصيانتها رقم (٤٨) لسنة ١٩٧٦ ,والحق بقانون التعديل الأول لقانون تنظيم صيد واستغلال الأحياء المائية وحمايتها رقم (٤٨) لسنة ١٩٧٦ رقم ١٠ لسنة ١٩٨١وصدرت خلال هذا الوقت وبعد ذلك الكثير من القرارات والتعليمات ,والبيانات الخاصة بهذا

الموضوع ,وكان أخرها قرار رقم ٣٠ لسنة ٢٠٠٠, تمديد المدة التي يمنع فيها صيد الأسماك ببيان ينشر في الجريدة الرسمية ووسائل الأعلام.

رابعا: قانون حماية الحيوانات والطيور البرية رقم(٢١) لسنة (١٩٧٩) والذي الغى بدوره جميع قوانين صيد الحيوانات البرية التي سبقته والحق به قرار منع صيد الحيوانات البرية في بوادي القطر رقم (١٢٧٧) لسنة ١٩٧٨ وقرار منع صيد الغزلان رقم (٤٦٣) لسنة ١٩٨٩ .

٥- المؤشرات السلبية التي تعاني منها التشريعات والقوانين البيئية العراقية:

١- إنَ اهتمام العراق في سن تشريعات وقوانين حماية الأحياء النباتية والحيوانية ,(الغابات والأحياء المائية والحيوانات البرية والمراعي) بدأ قديما جدا في العام (١٨٧٠) , وهي نقطة ايجابية , ولكن لا تزال هذه القوانين والتشريعات منذ الخمسينات لم يجر عليها أي تعديلات الا القليل جدا منها , ولا تزال سارية المفعول الى حد الآن , ولا تشمل جميع مفاهيم حماية الطبيعية والأحياء الفطرية ومواقعها, واغلب الأسباب الموجبة لإصدار هذه التشريعات هي أسباب اقتصادية بالدرجة الأولى , وعليه يتطلب تعديل هذه القوانين بما يتلاءم والوضع البيئي الحالي للبلد.

٢- إنَ العقوبات التي تفرضها الدولة في التشريعات البيئية بالنسبة للذين يتسببون بضرر للبيئة , سواء كانت عقوبات مالية , أو توقيفية لا تتلاءم مع نوع الضرر, وفي أغلب الأحيان تكون بسيطة فلا تشكل رادع قوي بالنسبة للمخالفين لعدم العودة والتسبب بالضرر للبيئة , وعليه يتطلب ان تكون العقوبة الموضوعة تتلاءم مع نوع الضرر وخاصة فيما يتعلق بالضرر الحاصل للمواقع الطبيعية والأحياء فيها.

٣- لا يوجد تشريع سابق خاص بالمحميات او المواقع الطبيعية في العراق مصادق عليه , ولا يوجد تشريع سابق خاص بحماية الطبيعة , والمواقع الطبيعية التراثية , والعالمية.

٦- موقع عين تمر

المدينة المسماة اليوم بـ (عين التمر) هي قرية من قرى عين التمر في الماضي والتي تدعى أيضاً بـ(شثاثة) وهي كلمة آرامية تعني (الرائقة الصافية) وقد اندثرت المدينة القديمة بفعل عوامل عديدة لعل أبرزها انحسار المياه عنها,وكذلك تفشي مرض الملاريا الذي قضى على معظم أهلها والغزو الذي تعرضت له سنة ١٢٩٤م , وقد تم تغيير اسم المدينة عام ١٩٣٨ من شثاثة الى عين التمر رسمياً بعد تباين الألفاظ في تسميتها تخليدا لمدينة عين تمر التاريخية المندرسة التي كانت من أحسن المراكز العسكرية فقد كانت حصنا منيعا للفرس قبل الإسلام وحصنا إسلاميا حتى زمن اندثارها {الشرقي,١٩٩٦, ص٤٢- ٥٢} أي ان للمدينتين وجود تاريخي أحدهما اندثرت التي تقع على بعد(٩٢)كم الى الغرب من مركز محافظة كربلاء بين شثاثة والرحالية وأصبحت هذه المنطقة تابعة لمحافظة الانبار حالياً ,

والأخرى التي كان يطلق عليها (شثاثة) وتم تغيير اسمها الى (عين التمر) ما تزال حتى يومنا هذا, وهي منطقة الدراسة في هذا البحث, ويقول الدكتور احمد صالح العلي الباحث في علم التاريخ ان تسمية عين التمر اي منبع التمر او تصدير التمر يوم ذلك, وكان يجلب منها التمر ويصدر الى سائر الأماكن . تقع منطقة عين التمر في الهضبة الغربية الصحراوية من القطر , وتشغل الجزء الغربي من إقليم كربلاء على بُعد ٨٥كم عن كربلاء المقدسة , وتقع منطقة الدراسة بين دائرتي عرض (َ٩ و ْ٣٢) و (َ٥٠ و ْ٣٢) شمالاً, وخطي طول (َ١٠ و ْ٤٣) و (َ٤٦ و ْ٤٣) شرقاً , ويحد منطقة الدراسة من الشرق مركز قضاء كربلاء ، ومن باقي الجهات فتحدها محافظة الانبار.

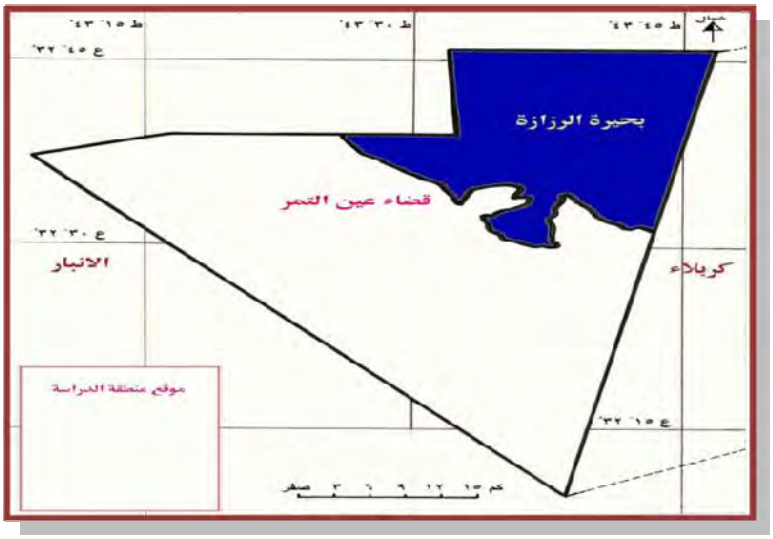

{المصدر : مجلس قضاء عين التمر ، ٢٠٠٤}

***<u>الطبوغرافية</u>*:**

تمثل الترب الصحراوية معظم أجزاء منطقة الدراسة، وتمتاز بـ:

انبساط سطحها,انحدارها التدريجي من الجنوب الغربي نحو الشمال الشرقي وتتخللها مظاهر متنوعة من المنخفضات والتموجات وعوامل باطنية عملت على خفض بعض الأماكن الواقعة الى الغرب منها (كمنخفض الرزازة). يتقطع سطح الهضبة بواسطة عدد من مجاري الأودية التي تتبع الانحدار العام لسطحها.تصريف الوديان محدود جداً بسبب النفاذية العالية لطبقات الرمال والحصى التي تجري فوقها المياه مما ادى الى ضحالة مياهها , وتكوين برك موسمية او فيضان في وسط الهضبة. {المسعودي, ٢٠٠٠, ص٥} ينقسم سطح المنطقة إلى ثلاثة أقسام:

١- بحيرة الرزازة

٢- منطقة المراوح الفيضية المجاورة لبحيرة الرزازة.

٣- الهضبة الغربية الصحراوية التي تشكل اكبر قسم لسطح منطقة الدراسة.

المناخ:

المنطقة هي جزء من الصحراء , ومناخها له مواصفات المناخ الجاف , حيث تتفاوت درجات الحرارة بين الليل والنهار والشتاء والصيف على نحو حاد, ومقدار التساقط المطري محدود في عدد من أشهر الشتاء والربيع , ويتحقق عادة فائض مائي رغم ارتفاع عمق التبخر يتسبب بحدوث جريان سطحي في وديان الأبيض والغدف خاصة نتيجة لطبيعة توزيع التساقط الذي يتحقق عادة على شكل زخات كثيفة , إلا أنَ مددها قصيرة اما سرعة الرياح تزداد في فصلي الربيع والصيف مما يدل على كثرة العواصف وارتفاع نسب التبخر مع تزايد هذه السرع للرياح.{شركة الفرات,٢٠٠٠,ص٥ }

الدراسة الميدانية وهي توثيق للمصادر الطبيعية والتراثية في الموقع:

هي دراسة لكافة الإمكانات الطبيعية والتراثية المهمة في موقع عين تمر الذي يجعله موقع طبيعي يستحق الحماية والحفاظ عن طريق تشريعات متينة لحماية الطبيعة وبخاصة تشريعات المحميات .

الموارد المائية:

يضم القضاء أكثر من مصدر للمياه وهي كالآتي:

اولا: مياه السيول في الوديان:

تنتج من هطول الأمطار في المنطقة وخارجها (خارطة) وادي الأبيض , وادي الغدف, وادي فؤاد , وادي العرجاوي , وادي ابو كهف , وادي ألصبحي ,و تصب مياه السيول في فيضه ام الحشيش , ويصل قسم منها الى بحيرة الرزازة , وكميتها تعتمد على الأمطار , ومدتها وشدتها إما نوعية مياهها , فهي جيدة بصورة عامة وتحتوي أملاح قليلة تقدر نسبة الأملاح المذابة في مياه السيول نحو(٨٤-١٧٠) جزءاً بالمليون . بالمليون اما نوعية المياه, فهي هيدروكاربونية وتحتوي عنصر الكالسيوم{مركز الفرات,٢٠٠٠, ص١٤}

ثانيا: بحيرة الرزازة:

بحيرة الرزازة سميت بهذا الاسم نسبة إلى منطقة الرزازة شمال غرب مدينة كربلاء المقدسة , وتبعد نحو (١٥)كم غرب المحافظة التي تقع بدورها على بُعد(١٢٠)كم جنوب بغداد , وتقع الى الشرق من مدينة عين التمر استبعد استغلال مياه البحيرة لأغراض الزراعة بسبب تراكم الأملاح فيها لكونها مغلقة وصلت نسبة الأملاح في السنوات الأخيرة أكثر من (١٤٥٠٠) جزء بالمليون ولهذا المياه لا تصلح للشرب او الزراعة, وتبلغ مساحة البحيرة نحو(٢٠٠٠)كم٢ , وعلى ارتفاع (٤٠) م عن مستوى سطح البحر, وتتسع لنحو (٢٦) مليار متر مكعب من المياه , و أعمق نقطة في البحيرة تتراوح بين(٣٠-٥٠)

م , كما إنها جزء من سهل يضم بحيرة الثرثار, والحبانية , وبحر النجف. {وزارة البيئة , بحث غير منشور, ٢٠٠٨}.

نبذة تاريخية عن البحيرة : كانت موجودة منذ العهد العثماني أو قبله بتأريخ غير محدد من المؤرخين (حيث انه وجد في منطقة الرزازة آلات حجرية وأدوات تعود إلى العصر الحجري القديم ,وهذا يدل على إن المنطقة تعود إلى حقبة أقدم من حقبة العصر العثماني), وهي على شكل منخفضات مائية متفرقة , وكان نهر الفرات كثير الفيضانات , ويهدد مدن العراق , فتكونت فكرة في العهد العثماني بتحويل قسم من مياه الفرات عند الفيضان إلى الصحراء الغربية لدرء خطر الفيضان عن المدن فاستخدمت المتفجرات لحفر ممرات مائية في الأرض المرتفعة غرب الفرات, والبحيرة تشبه الكمثرى رأسها يقع قرب بحيرة الحبانية غرب المدينة , وبحر الملح يقع إلى الشمال من هور ابي دبس مقابل حصن الاخيضر وقضاء عين التمر, وكانت عبارة عن مستنقع شديد الملوحة , يقال إن بداخلها عيونا مالحة حيث يستخرج منه الملح من قبل الدولة ويباع إلى المواطنين وكانت هناك منخفضات, ومستنقعات مائية ممتدة تصل إلى بحيرة الحبانية , وبعد ذلك فكرت الدولة العراقية بالاستفادة من بحيرة الحبانية وتحويلها من مستنقع إلى خزان احتياطي للماء , والاستفادة من شحة مياه نهر الفرات , وانخفاض مستوى الماء فيه أيام الصيف للتمكن من خزن كميات كبيرة من المياه فيها و لتصريف المياه الفائضة في أثناء فيضان نهر الفرات إلى منخفض بحيرة الرزازة , ولوجود أراضي مرتفعة , وتلال ظهرت بعض الجزر في البحيرة , منها الجزيرة الكبيرة وسط البحيرة , ومنطقة مقابل قضاء عين التمر وبعض الجزر الكلسية البلورية الصغيرة وقد تكررت الفيضانات مما سبب ارتفاع منسوب المياه , وفي بداية السبعينات انشات سدة كونكرينية ضخمة بدل السدة القديمة التي كانت مبنية من الحجر والاسمنت في الجهة الشرقية الجنوبية من البحيرة , وذلك لمنع تدفق المياه الى مدينة كربلاء المقدسة نظرا لوقوع المدينة في واد منخفض اقل من مستوى مياه البحيرة بمقدار ١٧م { وزارة البيئة,بحث غير منشور ,٢٠٠٨}

وصف الموقع في الوقت الحالي :

١- الموقع عبارة عن منخفض مائي يعاني إنحسار كبير جداً من المياه , ونسبة تصحر, حيث يؤشر معدل انسحاب الماء إلى كيلو أو كيلو متر ونصف من ساحل البحيرة مقارنة مع حالتها السابقة .كما في الشكل رقم (٣-١)

٢- بروز الجزرات الكلسية والبلورية بشكل كبير ومنتشر على مساحات كبيرة , وبارتفاعات عالية على شكل تلال , والتي كانت في السابق عبارة عن جزرات صغيرة في البحيرة , ولوحظ انتشار قطع الكلس (كبيرة وصغيرة)في المنطقة كما موضح في الشكل (١) و(٢)

الشكل رقم (١) المرتفعات الكلسية في بحيرة الرزازة الشكل رقم (٢) منطقة انحسار المياه في البحيرة

المصدر : الباحثة

٣- إنتشار صيد الأسماك من قبل الصيادين بشكل كبير جداً , حيث ينتشر سمك الشانك والهامور, وهي اسماك تم تربيتها في هذه البحيرة في الوقت الراهن , في حين كانت هناك أنواع عديدة أخرى من الأسماك وهي:(الكطان الخشني, والحمري,والبني , واللصات, والشبوط,والكارب الذي تم إدخاله إلى البحيرة في نهاية التسعينات والشلك , والبياح والروبيان ذو الحجم الصغير) فضلاً عن وجود حلزونات تعيش في قاع البحيرة بأشكال مخروطية, أما ألان فليس هناك وجود لهذه الأنواع إلا الشانك الذي نقل إلى البحيرة وتأقلم لجو البحيرة كونها تقاوم الملوحة العالية التي لا تتمكن بقية الأسماك النهرية من العيش فيها وقد نفقت اغلب الأسماك المحلية في البحيرة نظرا لارتفاع نسبة الملوحة وانخفاض منسوب المياه فيها وعدم دخول المياه من بحيرة الحبانية إلى الرزازة لسنين طويلة .{مديرية النظم الطبيعية,وزارة البيئة ,بحث غير منشور,٢٠٠٨} ومن الجدير بالذكر فان الصيد يقل في بعض المواسم نتيجة لقلة مياه البحيرة وتم ملاحظة انتشار براميل تم انتشالها من قاع البحيرة قيل إنها كانت تحوي على سموم ألقيت في زمن النظام السابق للقضاء على الأحياء المائية في البحيرة وهذا دليل واضح على ضعف قانون تنظيم صيد الأحياء المائية وحمايتها رقم (٤٨) لسنة (١٩٧٦)وعدم فاعليته.

١- انتشار الطيور المائية , ويلاحظ وجود العديد من أنواع الطيور, مثل: النوارس والحلحلك , وهي التسمية المحلية لطائر يسمى (غراب البحر) فضلا عن انتشار طائر الغرنوك (الفلامنكو) , وبأعداد كبيرة جداً , وكان ينتشر كذلك طائر الخضيري ودجاج الماء التي تُعد من الطيور المهاجرة , والتي تم ملاحظة أسرابها بشكل كبير جدا, وخاصة في شهر تشرين الثاني وتبقى لغاية شهر آذار من كل عام حيث إن البحيرة تعتبر موطن للعديد من الطيور المقيمة فضلا عن كونها طريق هجرة للأنواع المهاجرة كما في الشكل رقم (٣و ٤)

الشكل رقم (٣) طيور الفلامنكو

الشكل رقم (٤) الطيور المهاجرة في البحيرة

٢- تأتي مياه الرزازة من نهر الفرات , وبحيرة الحبانية شرق الرمادي , وبحيرة الراشدية شمال كربلاء , وينابيع المياه الجوفية بعين التمر.

اما عن الإجراءات المتخذة من قبل السلطات المحلية :

- تم صب مياه المبازل إلى البحيرة للتخلص منها , وأدى ذلك إلى ارتفاع المنسوب بنسبة ضئيلة جداً.
- هناك مقترح لضخ مياه نظيفة إلى البحيرة ما زال مستمر العمل فيه .
- صيد الأسماك يقع تحت إشراف جمعية الصيادين العراقية .
- المنطقة تحت إشراف وسيطرة ومتابعة الشرطة النهرية لمحافظة كربلاء المقدسة.

ثالثاً : المياه الجوفيـة:

توجد في منطقة الدراسة مصادر مياه سواء أكانت عيوناً أم آباراً أنبوبية, وأكثر الآبار الموجودة في شرق منطقة الدراسة , وبمحاذاة الشارع العام بين عين التمر, والطريق المؤدي الى مرقد الامام احمد بن هاشم (عليه السلام) هي آبار متدفقة. {المسعودي, ٢٠٠٠ ,ص١٥-١٦}

- انتاجية العيون: ١-٦٠٠ لتر/ثا
- الاملاح المذابة في مياه الآبار تتراوح ملوحتها: ٣٠٠٠-٣٢٠٠ميكروموز/ سم
- التكوينات والطبقات الحاملة للمياه الجوفية التي يكون حفرها ذات جدوى اقتصادية: لا يزيد عمقها على ٨٠٠-١٠٠٠م .

- **مكامن المياه الجوفية:**

١. مكمن الطيارات: وهو اعمق الطبقات الحاملة للمياه, وأهم مكمن.
٢. مكمن ام أرضمة: يلي المكمن الثاني في العمق.
٣. مكمن الدمام: وقد تعرض للتعرية قبل ان تترسب فوقه الطبقات الاحدث على نحو غير توافقي.
٤. مكمن الفرات الجيري: يكون مكمناً مائياً مفتوحاً نتيجة لأحتواء الطبقات السطحية على فجوات إذابة وطبقات ذات مسامية اولية متوسطة.

- قد يتم استخراج المياه الجوفية اصطناعياً على شكل آبار.
- تخرج على نحو طبيعي على شكل عيون وهي دائمة الجريان.
- تظهر العيون حصراً في مركز عين التمر. {المسعودي,٢٠٠٠, ص١١٩}

رابعاً :العيــون :

تنتشر في عين التمرمجموعة من العيون الكبريتية ذات المياه المعدنية التي كان يخرج الماء من اعماقها , ويجري عبر فتحات ذات ابواب حديدية من العيون الكبيرة الى قنوات , ومجار فرعية تصل الى مسافات بعيدة في الاراضي الزراعية , ويصل عمق هذه العيون قرابة الاربعة امتار او اكثر ,وكان يلاحظ فيها كثرة الكائنات الحية الحيوانية حيث تتحرك داخل الماء ويمكن مشاهدتها بكل وضوح وكانت مياهها بصورة عامة قليلة الملوحة , وتحتوي على الكلوريدات والكبريتات مما يجعلها غير صالحة للشرب وهي المصدر الرئيس لسقي المزروعات وتقع هذه العيون في وسط المدينة حيث تقع على خط كنتوري (٦٠) م ,والجدول رقم (١)يوضح أهم العيون ,وإنتاجيتها لغاية العام(٢٠٠٤).

جدول رقم (١) يوضح أهم العيون في القضاء وإنتاجيتها

ت	العيون	الانتاجية (لتر/ثا)	ت	العيون	الانتاجية (لتر/ثا)
١	عين صداح عبير	نضبت	١٩	عين الحمرة	٦٠٠
٢	عين صداح	نضبت	٢٠	عين البو دندل	نضبت
٣	عين ام الحشيش	نضبت	٢١	عين العوينة	نضبت
٤	عين ام سريمة / سليمة	نضبت	٢٢	عين أم طير	٩
٥	عين ابو سحر	نضبت	٢٣	عين جديد /١	نضبت
٦	عين محريجة	نضبت	٢٤	عين فتنة	نضبت
٧	عين السودة	٤.٢	٢٥	عين لواء	نضبت
٨	عين شثاثة	نضبت	٢٦	عين عصفور	نضبت
٩	عين محمد	نضبت	٢٧	عين الشرجية	نضبت
١٠	عين ام ذاكر	نضبت	٢٨	عين علبة	نضبت
١١	عين الرجة (الرغة)	نضبت	٢٩	عين غريبة	نضبت
١٢	عين سليمان	نضبت	٣٠	عين هادي	نضبت
١٣	عين بسبيسة	نضبت	٣١	عين كبريت	نضبت
١٤	عين ام كفشة	نضبت	٣٢	عين الفار	نضبت
١٥	عين جديدة /٢	١٢.٢	٣٣	عين ام الشريفة	٢١
١٦	عين الشريف	نضبت	٣٤	عين السعدة	٧
١٧	عين الزرقاء (الكبيرة)	٦٤٣	٣٥	عين السيب	٢٢٣
١٨	عين أم الكواني	٢٨	٣٦		

{المصدر : شركة الفرات العامة لدراسات وتصاميم مشاريع الري ,مشروع الغضاري – المرحلة الثانية , الجزء الاول ص ٢٥ – ٢٦ }

من الجدول أعلاه نلاحظ اهم هذه العيون الموجودة في عين التمر, وهي:

١- **عين الزرقاء:** سميت بهذا الاسم بسبب مصدر مياهها يكون مختلف عن بقية العيون , حيث انها كانت مصدر لمياه الشرب حتى العام (١٩٨٥)حيث تاثر طعم الماء بسبب كثرة حفر الابار الارتوازية وكانت تعيش فيها اسماك البني وهي اكبر العيون , ويسقون المزروعات سيحا منها **اما الان فهي تعاني إهمال شديد.**

٢- **عين السيب:** يقال ان التسمية جاءت من اللفظة الفارسية (سيب) , ومعناها التفاح وذلك لكثرة اشجار التفاح القريبة منها ويقال انها تعني بالعربية(مجرى الماء) , وبسبب انسياب الماء من الاعلى الى الاسفل سميت (عين السيب)من الانسياب وهذه العين كانت محاطة ببساتين النخيل , والفاكهة , وخصوصا اشجار التفاح , وشكلها بيضوي , وكان السكان المحليون يستخدمونها للاستحمام فيها لبعدها عن المارة. { طالب علي الشرقي ، ١٩٩٦ ,ص ١٢٤ }.

٣- **عين ام الكواني** : وهي تسمية محلية كانت محاطة سابقا باكياس (بالكواني) لحصر المياه الفائضة عن التصريف الى البساتين المجاورة وذلك لكثرة المياه التي كانت موجودة فيها وهي صغيرة يصل قطرها الى (١٥) م تقع العين ملاصقة للعين الحمرة .كان مستوى الماء فيها اعلى من العينين المتجاورتين لها (الزرقة والحمرة) ويخرج الماء منها عبر بوابة حديدية واحدة نحو قناة مبطنة بالحجر والاسمنت الابيض وتصريف هذه القناة هو (٠.٦٣ م٣/ ثا) وتسقي مساحة من البساتين قدرها (١٥٤ دونماً). { طالب علي الشرقي , ١٩٩٦ ,ص ١٢٤ }.

اما حاليا فتعاني تدهور بيئي سبب نضوبها ونمو القصب والحشائش غير المرغوب فيها , ولاحظت الباحثة إنها مليئة بالاكياس والنفايات السكنية , وهذه دلالة على عدم وجود رقابة على نظافة العيون وحراستها من التجاوزات عليها لعدم وجود تشريع يمنع التجاوز عليها على اعتبارها ثروة وطنية.

٤- **عين الحمراء:** سميت بهذا الاسم لانها ذات لون احمر تبعاً للتراب الموجود في قاعها. وتقع بجانب العين الزرقاء الكبيرة على بعد (٥٠ متراً) جنوب شرقها {طالب علي الشرقي , ١٩٩٦,ص ٦٩ }, **والعين مسيجة بسياج من الحديد والطابوق وشهدت السنوات الاخيرة انخفاضاً في تصريفها من المياه ويلاحظ الاهمال عليها وعدم تطهيرها منذ سنوات عدة مما سبب في تدهورها الحالي وانخفاض انتاجيتها فهي اقرب للنضوب حالياً .**

٥- **عين السودة:** تقع بالقرب من قصر أم اريلة سميت بهذا الاسم لكون قاع العين رملية ولون الرمل داكناً وتمتاز بأن نسبة الاملاح المعدنية في مائها كثيرة , وهي صغيرة يبلغ قطرها خمسة أمتار تقريباً وفيها مزية خاصة انها فوارة , يخرج الماء من جهة ثم يهدأ ويخرج من جهة اخرى , ويرتفع الماء مرة الى درجة انه يملؤها ثم يهبط الى منتصف العمق {طالب علي الشرقي , ١٩٩٦ . ص٧٣ }.

اما العيون الثانوية والتي يبلغ عددها اكثر من (٢٠) عين فالقسم الاكبر منها قريبة من العيون الرئيسة اما الباقي موزعة على عدة مقاطعات واغلبها نضبت بسبب سوء الاستخدام وعدم وجود حماية عليها باعتبارها ثروة وطنية لايمكن استبدالها .

وتتميز هذه العيون بالمواصفات القياسية والخصائص الناجحة في أستثمارها في السياحة العلاجية ولاسيما درجة حرارة مياهها التي تكون معاكسة مع درجة حرارة المناخ فهي تضمن الدفء في الشتاء والبرودة في الصيف مما يوفر عنصراً مهماً في توفير الراحة الجسمية لمستخدميها .

أضافة الى ذلك فأن ما تتمتع به هذه المياه من وجود معدني فيها جعلها تستخدم في استخدامات طبية علاجية كثيرة ، على نحو عام يمكن ان نقسمها الى استخدامين اساسيين في العلاج وهما :- {فارس ذنون العباجي وزملاؤه ، ص ٥ }.

أولاً – علاج بعض الامراض الجلدية :

أن وجود المواد الكبريتية في هذه المياه تساعد في علاج بعض الامراض الجلدية والتخفيف من حدتها وهي ما يأتي :

- مادة الكبريت بنسب متفاوتة تساعد على علاج أمراض حب الشباب وبعض أمراض الاكزيما الدهنية وحالات أمراض الجرب كافة .
- أن وجود عنصر الكالسيوم يساعد على علاج امراض الصدفية الحديثة .

ثانياً – علاج بعض الأمراض الروماتزمية .

الاستخدام الأفضل لهذه العيون من حيث السياحة العلاجية يمكن توضيحها على النحو الآتي :

١- يمكن استخدام المياه المعدنية للعيون غير الملوثة (الحمرة ، السودة) لعلاج الأمراض الجلدية بإشراف أطباء اختصاصيين في هذا المجال .

٢- إعادة الحياة السياحية لمنطقة الدراسة لما هو موجود من الفندق السياحي القديم مع توافر فرصة بيئية مناسبة وصحية خالية من البعوض والحشرات حول تلك العيون علاوة على وجود طين الخاوة (الكيل) الذي يستخدم لأغراض غسل الشعر .

٣- ان رائحة الكبريت خالية من غاز H2S يمكن استخدامها للسباحة دافئة شتاءً وباردة صيفاً . ويمكن بناء وتشييد قرى سياحية وحمامات بطرز حديثة للأغراض الترفيهية (منتجعات) وبناء مراكز صحية متخصصة لتأهيل المرضى . { فارس ذنون العباجي وزملاؤه ،ص ٦}

واستطاعت الباحثة الحصول على احد الأسباب الرئيسة في نضوب العيون الحالية , حيث أصر أهالي المنطقة بأن فريق العمل التابع لوزارة الموارد المائية عند قيامهم بعملية كري هذه العيون عملوا على ردم المنابع الرئيسة لها, وبدأت منابع جديدة بالظهور في مناطق أخرى , وهذا موضح بالصور التي تم جمعها لتوثق الإهمال الذي أصاب هذا الموقع الطبيعي المميز , فضلاً عن تجاوز أعمال الأعمار في مدينة عين التمر على احد المنابع الجديدة المجاورة لعين الزرقاء بإقامة مشروع تنموي (إنشاء جسر فوق منابع العيون) , وهذا يثبت مشكلة البحث , وهي عدم فعالية القوانين البيئية الخاصة بحماية مثل هذه المواقع الطبيعية المهمة والتي من المفروض ان تكون مواقع محمية لا يمسح بالتجاوز عليها بأي شكل من الأشكال.

سوف توضح الباحثة التحليل المقارن لما كانت عليه العيون سابقاً, وما آلت إليه في الوقت الحالي عن طريق الصور , وهي خير دليل على مدى الضرر الذي تعرضت له هذه العيون خلال سنوات قليلة ,حيث تبين الأشكال وهي عبارة عن مجموعة صور كيف كانت العيون لغاية العام (٢٠٠٥) وكيف اصبح حالها في العام (٢٠٠٩).

أولا: عين السيب

الشكل رقم (٥) عين السيب عام ٢٠٠٥

{ المصدر:موقع الانترنيت الموضح على الشكل}

الشكل رقم (٦) عين السيب عام ٢٠٠٩

{ المصدر: الباحثة اثناء الزيارة الميدانية }

ثانيا:عن الحمرة

شكل(٧) عين الحمرة عام ٢٠٠٥

{ المصدر موقع الانترنيت الموضح على الشكل}

شكل (٨) عين الحمرة عام ٢٠٠٩

{ المصدر الباحثة اثناء الزيارة الميدانية }

ثالثا:عين الزرقاء

الشكل رقم(٩) عين الزرقاء عام ٢٠٠٥

المصدر موقع الانترنيت الموضح على الشكل}

الشكل رقم(١٠) عين الزرقاء عام ٢٠٠٩

{ المصدر الباحثة أثناء الزيارة الميدانية }

الشكل (١١) منابع جديدة مهملة لعين الزرقاء **الشكل (١٢) مشروع إنشاء جسر فوق عين الزرقاء**

{ المصدر: الباحثة بتأريخ٢٠٠٩/٨/١١ }

رابعاً:عين أم الكواني

الشكل (١٣) عين ام الكواني

{المصدر :الباحثة بتأريخ ٢٠٠٩/٨/١١}

دراسة أولية للمواقع الأثرية والتأريخية :

تتميز منطقة عين التمر بعدة مواقع أثرية, منها الطبيعي , ومنها التراثي, نبدأ باقدمها تأريخياً :

١- **كهوف الطار:** تقع كهوف الطار في قضاء عين التمر في منتصف الطريق المؤدي الى حصن الاخيضر, وهي امتداد طبيعي لبحر النجف وطاراته , وهذه المرتفعات الصخرية تمتد من مدينة النجف لتصل الى غرب كربلاء, وتقع هذه الكهوف الاثرية فوق تل صخري على بعد(٣٠) كم

جنوب مدينة كربلاء و(١٥)كم الى الشمال الشرقي من قصر الاخيضر كما انها تقع غرب العاصمة القديمة بابل بمسافة (٨٠) كم وهي تقدر ما يقارب(٤٠٠) كهف محاطة بعدة وديان وواحات. تكون هذه الكهوف في منطقة متصحرة , واعلى ارتفاع لها يبلغ (٦٥) متر عن مستوى سطح البحر, وهو ارتفاع كاف لتسمى (طاراً) وتكون منقذاً للناس في ذلك الزمان من الكوارث او من اي شيء له علاقة بالطبيعة, وهي نوعين:

اولهما : كهوف فوق مستوى الوادي بقليل , حيث يتضح ان لكل كهف فتحة صغيرة لا يتجاوز ارتفاعها المتر ونصف ,وعرضها نصف متر , وهي غرف صغيرة مساحتها تقريبا (٢ x3) متر مربع , فيها فتحات تصل الى غرف ثانوية , وآثار الدخان بادية للعيان على السقف .

ثانيهما : الكهوف التي تقع فوق مستوى الكهوف الأولية , وهذه الكهوف تختلف في هندستها , وشكلها حيث انها منتظمة الحفر وبشكل اسطواني , وتوجد ايضاً كهوف اخرى تقع على امتداد الوادي .

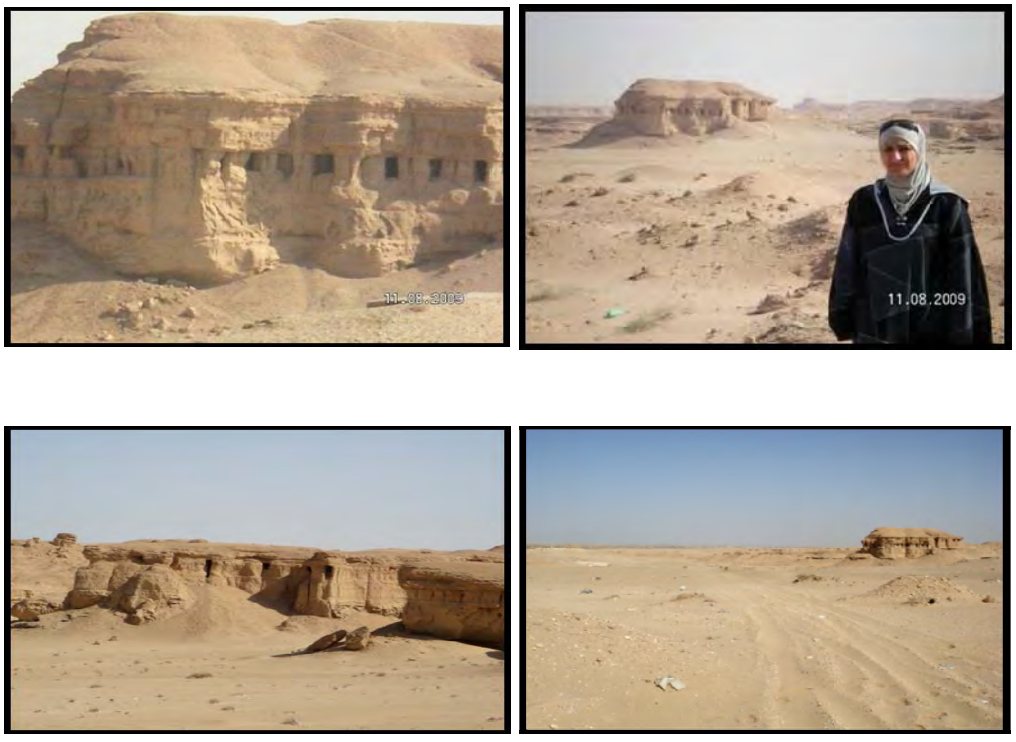

الشكل رقم (١٤) يبين إنتشار الكهوف في الطارات المحيطة في المنطقة
{المصدر: الباحثة بتأريخ ٢٠٠٩/٨/١١}

٢- **كنيسة الاقيصر**: تقع الكنيسة على بُعد (١١٠) كيلو متر جنوب بغداد, و (٦٠) كيلومتر جنوب غرب مدينة كربلاء المقدسة في صحراء قضاء عين تمر.عود تأريخ انشاء الكنيسة قبل (١٥٠٠) عام , اي انها بنيت قبل (١٢٠) عام من وصول الاسلام الى هذه المنطقة , وفي مقابلة شخصية مع مديرة آثار كربلاء (جنان عبد الرضا المشكور) ذكرت انها على الارجح اقدم كنيسة في الشرق الاوسط اتخذت من القدس قبلة لها , تقع على بحيرة الرزازة باتجاه مدينة عين التمر , مشيرة الى انها تعد واحدة من أقدم الكنائس في العالم وذكر المنقب الدكتور محمد صبري للباحثة ان كنيسة الاقيصر تزخر برسوم متعددة لأشكال مختلفة للصليب, وتوجد على جدران الكنيسة كتابات آرامية تعود إلى القرن الخامس الميلادي, وعندما سألت الباحثة عن سبب التنقيب أجاب الدكتور صبري انه لغرض ان توضع كنيسة الاقيصر على قائمة التراث العالمي لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (يونيسكو).

الشكل رقم (١٥) يبين كنيسة الاقيصر

{المصدر: الباحثة في الزيارة الميدانية بتاريخ ٢٠٠٩/٨/١١ مع الدكتور محمد صبري رئيس بعثة التنقيب في الكنيسة }

٣- **حصن الاخيضر**:يقع حصن الأخيضر في قلب البادية , وعلى بعد (٢٠) كم من مدينة عين التمر(شثاثة) , وبمسافة (٤٨) كم من جنوب غرب مدينة كربلاء , و(١٥٠) كم عن بغداد وهو احد الشواهد التاريخية والدفاعية التي تدل على تاريخ المدينة العريق صمم خصيصا للأغراض العسكرية , وضع العديد من العلماء العرب والأجانب والرحالة نظريات لهذا الشاهد بسبب قيمته الثقافية التي تدل على فن العمارة العربية في هذا الجزء من العالم, حيث كان هذا الحصن في يوم من الأيام يربط العراق مع العالم الخارجي عن طريق الربط بين حلب والبصرة من جهة وبلاد مابين النهرين والخليج العربي وميناء البصرة من جهة اخرى

الشكل رقم (١٦) حصن الاخيضر قبل إعادة التأهيل والترميم
{المصدر:دليل العراق السياحي ١٩٨٩ }

الشكل رقم (١٧)الحصن بعد أعمال الترميم
{المصدر: الباحثة بتأريخ ٢٠٠٩/٨/١١ }

تزخر مدينة عين تمر بكثير من الشواهد والمعالم الأثرية والتراثية التي تبين أهميتها التاريخية والتراثية ونذكر منها علاوة على ما ذكر سابقاً :-

٤- قصر شمعون

٥- قصر العوينه

٦- قصر عطشان

٧- منارة موجدة

شكل (١٨) منارة موجدة
{المصدر: موقع مديرية أثار كربلاء}

الاستنتاجات

اولاً : ما يخص التشريعات العراقية :

١. إنَ اهتمام العراق في سن تشريعات وقوانين حماية الاحياء النباتية والحيوانية ,(الغابات والاحياء المائية والحيوانات البرية والمراعي) بدأ قديما جدا في العام (١٨٧٠) , وهي نقطة ايجابية , ولكن لاتزال هذه القوانين والتشريعات منذ الخمسينات لم يجرعليها أي تعديلات الا القليل جدا منها , ولاتزال سارية المفعول الى حد الآن , ولاتشمل جميع مفاهيم حماية الطبيعية والاحياء الفطرية ومواقعها, واغلب الاسباب الموجبة لاصدار هذه التشريعات هي اسباب اقتصادية بالدرجة الاولى , وعليه يتطلب تعديل هذه القوانين بما يتلائم والوضع البيئي الحالي للبلد .

٢. إنَ العقوبات التي تفرضها الدولة في التشريعات البيئية بالنسبة للذين يلحقون ضرراً للبيئة , سواء كانت عقوبات مالية , اوتوقيفية لا تتلائم مع نوع الضرر, وفي أغلب الاحيان تكون بسيطة فلا تشكل رادع قوي بالنسبة للمخالفين لعدم العودة والتسبب بالضرر للبيئة , وعليه يتطلب ان تكون العقوبة الموضوعة تتلائم مع نوع الضرروخاصة فيما يتعلق بالضرر الحاصل للمواقع الطبيعية والاحياء فيها.

٣. لايوجد تشريع سابق خاص بالمحميات او المواقع الطبيعية في العراق مصادق عليه , ولايوجد تشريع سابق خاص بحماية الطبيعة , والمواقع الطبيعية التراثية , والعالمية.

٤. يفتقر القانون العراقي الى أنظمة بيئية خاصة بالمناطق المحمية , ونظام حماية الطبيعة, في حين يتضمن القانون الاردني اليها, والعقوبات الاردنية تعد اكثر صرامة من العقوبات في القوانين العراقية .

ثانيا:- المواقع الطبيعية والأثرية في قضاء عين التمر:

بحيرة الرزازة

١- انحسار المياه بسبب قلة الإمطار , وقيام النظام السابق بتجفيف المنطقة الواقعة بين نهري دجلة والفرات عن طريق بناء السدود , والخنادق, والقنوات كما وتم تحويل البحيرة إلى منطقة تدريب عسكرية لعدم وجود قوانين خاصة تفرض حماية مشددة تمنع التجاوزات على هذا الموقع الطبيعي المهم .

٢- صب مياه البزل إلى البحيرة بهدف زيادة نسبة المياه فيها غير صحيح من الناحية البيئية لان تغيير نوعية مياه البحيرة وزيادة ملوحتها من شانه أن يقضي على الكائنات الحية التي تعيش فيها .

٣- قلة أنواع الأسماك الموجودة في البحيرة لقلة منسوب المياه, وان الزيادة القليلة التي تحصل في البحيرة لا تكفي لإحياء التنوع البيولوجي في بحيرة الرزازة بسبب عدم فاعلية القوانين الخاصة بحماية الثروة الحيوانية .

٤- عدم وجود خطة إدارية من قبل السلطات المحلية لإعادة إحياء البحيرة .

العيون تعرضت هذه المنطقة بما فيها من مكونات بيئية طبيعية من (العيون المائية,والبساتين) الى تدهور بيئي جراء المشكلات والمعوقات التي واجهت بيئة الموقع ويمكن اجمالها :

- حفر الآبار في المناطق المجاورة للعيون بشكل عشوائي ,وبمناسيب منخفضة اوطأ من مناسيب العيون وقد بلغ عدد الآبار الارتوازية (٧٥) بئر, تتراوح أعماقها بين (٧٠-١٢٠) م ,حسب الخط الكنتوري للمنطقة ,وهذا أدى الى توقف مياه العيون الرئيسة .
- انحسار مياه بحيرة الرزازة و شحة الأمطار مما له من تأثير على مياه العيون.
- عدم وجود حماية او حراسة على العيون للحد من الممارسات البيئية السلبية التي يمارسها المواطنون, وذلك لعدم وجود عقوبات قانونية او قانون نافذ يحدد ما هو مسموح او ممنوع في مثل هذه المواقع الطبيعية. وهذه المشكلات أدت الى :

١. شحة مياه الري في المنطقة ادى إلى تملح التربة وتصحر مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية, وبساتين النخيل, والفواكه المحيطة بالعيون.
٢. اندثار الأصناف المحلية من المحاصيل بسبب شحة المياه وحلت بدلها نباتات ذات استهلاك مائي اقل مثل الجت
٣. جفاف العيون المائية الموجودة في المدينة وذات الأهمية التاريخية,والسياحية ,والبيئية وأصبحت مستنقعات وبرك بسبب إهمالها من قبل الجهات المسئولة فأصبحت بؤرة للأمراض وعدم تنظيف العيون المائية من الأدغال والأعشاب والقصب والنفايات.

كهوف الطار:

١. ان الموقع يعاني من إهمال من قبل السلطات المحلية ,فقد كانت مستغلة كمعسكرات بدلا من تحويلها الى أماكن سياحية عامرة ذات حماية خاصة.

٢. عدم تسليط الضوء إعلاميا على أهميتها الاثارية, والبيئية ,كونها تمثل مرحلة مهمة من مراحل تاريخ البشرية والطبيعة .

٣. فيها احد الأنواع النادرة من الحيوانات, وهي الذئاب , وهذا السبب الذي منع الدخول فيها, لذلك يمكن إعادة التنقيب فيها وقد توجد آثار ومقتنيات يمكن ان تشكل أهمية تاريخية كبيرة.

٤. لان هذا الأثر من صنع الإنسان فلا يمكن اعتباره موقع تراث طبيعي, ولكن يمكن اعتباره موقع تراث ثقافي طبيعي وجوده يزيد من أهمية المنطقة المحمية إن تم اقتراح مثلها في الموقع.

القصور الأثرية

١- قلّة التخصيص وغياب الرعاية المناسبة من دائرة الآثار في الحفاظ على هذا الإرث التاريخي.

٢- تم تشكيل قوة حماية الآثار بعد سقوط النظام السابق وكان التجاوز والإضرار قد لحق بالجزء الأعظم من القصور ومنها قصر شمعون على سبيل المثال

<u>التوصيات</u>

- إستحداث تشريعات خاصة بإنشاء وإدارة المناطق المحمية , او مواقع التراث بمختلف انواعه في المواقع الطبيعية المهمة في البلد كمنطقة الدراسة عين التمر.وفيمايلي احد الحلول التشريعية لحماية المواقع الطبيعية وإدامتها, وهي المسودة للمواد التي يقترحها البحث لادراجها في أي تشريع خاص بالمناطق المحمية :

المادة (١)تحدد اهداف انشاء المحمية الطبيعية او المناطق المحمية (اي الاهداف التي وضع لاجلها النظام) كما يلي:

١-المحافظة على النظم البيئية والتنوع الاحيائي في المناطق المحمية لغرض الحفاظ على استدامتها.

٢-حماية الانواع الفطرية الحيوانية والنباتية من الانقراض واعادة توطين ماانقرض منها بغض النظر عن فوائدها الاقتصادية.

٣-المحافظة على استمرار العمليات البيئية التي تشكل اساس انتاجية نظم الموارد الطبيعية .

٤-اعادة تأهيل البيئات الطبيعية المتدهورة .

٥-حماية المناظر الطبيعية التي تتميز بجمالها , وندرتها, وتشجيع السياحة البيئية دون الاضراربموارد البيئة الطبيعية.

٦-إنشاء المتنزهات الوطنية لغرض الترويح والاستجمام.

٧-حماية المواقع التي تشكل اهمية علمية للباحثين بامور الطبيعة والاحياء.

٨-الحفاظ على مواقع التراث الطبيعية وزيادة الوعي باهميتها.

٩-نشر الوعي لدى المواطنين باهمية المناطق المحمية والحفاظ عليها واهمية مواردها كموروث للبلد.

المادة (٢)يقصد بالعبارات والالفاظ الواردة في هذا النظام المعاني الموضحة ازاء كل منها:

الحماية : المحافظة على نظم البيئة البرية , والبحرية بما تحويه من نباتات , وحيوانات فطرية من التدهوروالانقراض من اجل صون التراث الطبيعي وبالتالي استمرار التوازن البيئي واستغلال الموارد الطبيعية بطريقة تكفل حفظها للاجيال القادمة وذلك عن طريق اقامة المناطق المحمية.

المناطق المحمية : هي مساحة من الارض أو المياه الساحلية او الداخلية تتميز بوجود كائنات حية نباتية أو حيوانية أو خواص طبيعية ذات قيم ثقافية أو علمية أو سياحية أو جمالية توضع تحت الحماية القانونية لحماية ثروتها البيئية ولاستدامة تنميتها .

المحمية الطبيعية: مساحة من الارض او البحر او المسطحات المائية التي تحتوي على انظمة بيئية وموائل طبيعية متميزة يعيش فيها احياء نادرة ويقرر مجلس الوزراء انها محمية طبيعية.

المتنزه الوطني : مساحة من الارض او الماء او الشواطئ او الواحات او الغابات او المناطق التراثية التي يقرر مجلس الوزراء انها متنزهات وطنية.

التنوع الحيوي : هو التنوع في الكائنات الحية (النباتية ، الحيوانية ، الاحياء الدقيقة) والقاطنة لكل الموائل (الغابية ، السهبية ، البوادي ، الصحاري ...) والمائية (البحرية والعذبة) والأنظمة البيئية .

الموئل : هوالبيئة التي يعيش فيها الكائن الحي ,ويكون مجموع الغذاء والماء والمأوى والمكان مناسبا لاحتياجات الحيوانات والنباتات اووخاصة الفطرية منها.

الانواع المهددة بالانقراض : جميع الانواع النباتية أو الحيوانية التي كانت وافرة العدد في الماضي وتناقصت أعدادها نتيجة للنشاطات البشرية من زراعة وقطع ورعي وتخريب للموائل الطبيعية .

النظام البيئي : أية مساحة من الطبيعة وما تحويه من كائنات حية ومواد حية في تفاعلها مع بعضها البعض ومع الظروف البيئية وما تولده من تبادل بين الأجزاء الحية وغير الحية.

الاراضي الرطبة: مناطق المستنقعات والبحيرات والأهوار والأراضي المغمورة بالمياه سواء أكانت طبيعية أم صناعية دائمية أم مؤقتة او جارية عذبة أو مالحة بما فيها مناطق المياه البحرية والجزرات ... الخ

التنمية المستدامة : التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية بطريقة تصونها للأجيال القادمة وتحافظ على التكامل البيئي ولا تتسبب في تدهور عناصر ومكونات الأنظمة البيئية ولا تخل بالتوازن بينها.

السياحة البيئية : تعرف بانها رحلات مسؤولة بيئياً وزيارات الى اماكن غيرملوثة ذات طبيعة بكر بهدف الدراسة والتمتع بالنباتات والحيوانات البرية وتأمل الطبيعة والملامح الثقافية المرتبطة بها وتدار بطريقة تضمن الديمومة وحما ية الموروث الحضاري والطبيعي وتعتبر السياحة نشاطا" رفيقا" للبيئة يعطي بعدا"جديدا "لها .

التراث الطبيعي : المعالم الطبيعية المتألفة من التشكيلات الفيزيائية او البيولوجية او من مجموعات هذه التشكيلات التي لها قيمة عالمية استثنائية من وجهة النظر الجمالية او العلمية .

– التشكيلات الجيولوجية او الفيزيوغرافية والمناطق المحددة بدقة مؤلفة موطن الاجناس الحيوانية او النباتية المعرضة للخطر والمحافظة على الثروات .

– المواقع الطبيعية او المناطق الطبيعية المحددة بدقة التي لها قيمة استثنائية من وجهة نظر العلم او المحافظة على الجمال الطبيعي .

خطة الادارة : الوثيقة التي تحدد الادارة الواجب تطبيقها في المحمية .

المناطق الامنة:هي مناطق تحيط بالمحمية وتدار بهدف تأمين دعم المحمية .

المادة (٣)يحدد تصنيف المناطق المحمية حسب معايير الاتحاد الدولي للصون

يمكن تصنيف المناطق المحمية الى ستة انواع ,وفقا لاهداف الادارة:

الفئة (١) منطقة محمية تدار اساسا لاغراض علمية او لحماية البرية (أ) محميات طبيعية صارمة و(ب)البراري.

الفئة (٢) منطقة محمية تدار اساسا لحماية النظام البيئي ,والترفيه (متنزه وطني).

الفئة (٣) منطقة محمية تداراساسا لحفظ معالم طبيعية معينة,(المعالم الطبيعية التي تصلح كمواقع تراث طبيعي وتأريخي).

الفئة (٤) منطقة محمية تداراساسا للحماية من خلال التدخل الاداري (محمية الانسان والمحيط الحيوي تحمى لاجل الارتقاء بالعلاقة المتوازنة بين الانسان والطبيعة).

الفئة (٥) منطقة محمية تداراساسا لحماية النسق الطبيعي بري او بحري وتشمل حماية الاراضي الرطبة –الشاطئية التي تؤمن حماية النظم البيئية البحرية والشاطئية ومكوناتها بما في ذلك الملامح التاريخية والتراثية.

الفئة (٦) منطقة محمية تداراساسا للاستخدام المستدام للنظم البيئية الطبيعية ,(محمية ادارة الموارد).

المادة (٤)تبين هذه المادة اجراءات قيام (انشاء المناطق المحمية)

يجب ان تتضمن اي دراسة ترفع الى وزارة البيئة لغرض انشاء او ادارة المحمية المعلومات التفصيلية التالية:

أ. الغاية من إنشاء المنطقة المحمية.

ب. مساحة المنطقة المحمية وحدودها.

ج. استعمالات الأراضي في المنطقة المحمية وحولها وتحديد الآثار المترتبة على إنشاء المنطقة المحمية على الأراضي المحيطة بها.

د. خريطة لموقع المنطقة المحمية تبين ملكية الأراضي حول حدود المنطقة المحمية.

هـ. المجموعات النباتية والحيوانية والنظام البيئي للمنطقة المحمية.

و. جيولوجية وهيدرولوجية المنطقة المحمية والمواقع الأثرية فيها، إن وجدت.

ز. الوضع الاقتصادي والاجتماعي للمنطقة المحمية.

ح. إجراءات الحماية وطرق ممارستها ومواصفاتها.

ط. مستوى ومنهجية مشاركة المجتمع المحلي في تأسيس وإدارة المنطقة المحمية.

ي. أي معلومات أو دراسات أخرى تطلبها اللجنة إذا اقتضت طبيعة المنطقة ذلك.

المادة (٥)يشترط توفر أحد المقومات التالية في الموقع عند أختياره كمنطقة محمية :

أولاً : أن يكون ذا تركيز عالٍ من الأنواع (الاحيائية) .

ثانياً : أن يكون ذا عدد هام من الانواع المنفردة .

ثالثاً : أن يكون ذا عدد هام من الانواع النادرة أو المهددة أو الموشكة على الانقراض .

رابعاً : أن تكون فيه موائل فريدة في نوعيتها .

خامساً : أن تكوين موقع متحجرات تمثل سجل الحياة وتطورها عبر العصور الجيولوجية .

سادساً : شكل أرضي مميز يكون ذا قيمة علمية أو تاريخية أو جمالية .

المادة (٦)تشكل هيئة دائمة متخصصة لاقامة المناطق المحمية تسند رئاستها لوزارة البيئة ولها ان تستعين بمن تشاء من المختصين وتتكون من الجهات الحكومية التالية:

- وزارة الزراعة .

- وزارة الدولة لشؤون السياحة والاثار.
- وزارة الموارد المائية .
- وزارة الداخلية .
- وزارة البلديات والاشغال العامة.
- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
- وزارة النقل .
- وزارة النفط.
- وزارة الدفاع.

وبوجود ممثل عن منظمات المجتمع المدني الناشطة في هذا المجال.

المادة (٧)تحديد المهام التي تقوم بها الهيئة المتخصصة وهي :

اولا:تكون الهيئة مختصة بدراسة المقترحات المقدمة لغرض انشاء أي منطقة محمية فنيا وميدانيا وتعطي التوصيات اللازمة بشأن حماية هذه المنطقة الى الوزارة وتعمل على هذا الاساس قائمة بالمواقع المرشحة لتصبح مناطق محمية.

ثانيا:المساهمة في اعداد البرامج والدراسات اللازمة لتنمية المناطق المحمية والتنسيق مع المنظمات الدولية المعنية والدول التي لها خبرة في هذا المجال .

ثالثا:وضع المعايير والضوابط المتعلقة برصد الظواهر البيئية وحصر الكائنات البرية والمائية في المناطق المحمية وتسجيلها.

رابعا:نشر الوعي البيئي عن طريق إعداد برنامج متكامل للتوعية البيئية للملاكات العاملة فيها والسكان المحليين وعموم المواطنين في المناطق المحمية بأهمية المحافظة على المناطق المحمية وضرورة المشاركة في حمايتها وتطويرها ومنع التجاوزات عليها من خلال وسائل التوعية والإعلام المتاحة.

خامسا:تشكيل فرق للحراسة تتولى حماية المناطق المحمية وتعد محاضر بمخالفات احكام هذا النظام ويفضل ان تكون هذه الفرق من السكان المحليين,ويتم التنسيق في ذلك مع وزارة الداخلية.

سادسا: (أ) تشكيل مجلس ادارة للمناطق المحمية وتعيين مدراء للمناطق المحمية .

(ب) مهمة المجلس وضع خطة ادارة تفصيلية للمحمية الطبيعية او المتنزه الوطني خلال مدة زمنية محددة من قبل وزيرالبيئة تبدأمن تأريخ اعلان المحمية او المتنزه الوطني وتقدم الخطة الى الوزراة

لاتخاذ القرار المناسب بشأنها, وفي حال اقرار الخطة الادارية يتولى مدراء المناطق المحمية مسؤولية تنفيذها.

(ج) يقوم المجلس بتحديد موقع المنطقة المحمية وحدودها بعد الاتفاق مع اعضاء اللجنة وذلك بشكل واضح على خارطة موضح عليها الاحداثيات وكذلك اهم المعالم التي يمكن الاسترشاد بها كما يرفق مع الخارطة وصف للمنطقة موضح عليه المعالم الطبيعية واي معالم اخرى مثل القرى والموارد المائية وغيرها.

المادة (٨)تتضمن الخطة الادارية المقدمة الى الوزارة مايلي:

١. وصفا تفصيليا لموقع المحمية الطبيعية او المتنزه الوطني .
٢. تقييم مكونات المحمية او المتنزه الوطني .
٣. تحديد اهداف ادارة الموقع واجراءات تنفيذها :
- حماية وادارة الموارد الطبيعية في المنطقة .
- تحديد القيود التي قد تفرض على استخدام الموارد في المحمية او في بعض اجزائها حسب نمط الحماية المطبق فيها.
- تحديد النشاطات الانمائية ونوعية النشاطات التي يمكن ان يرخص بها .ويجوز للمجلس تعديل خطة الادارة او تغييرها من وقت لاخر حسب مقتضيات الحماية.

٤. اعداد الموازنة التقديرية للخطة الادارية للموقع ومصادر التمويل المتوافرة .
٥. استعمال الاراضي التي تقع داخل المحمية الطبيعية او المتنزه الوطني والمنطقة المحيطة بها .
٦. تنظيم الرعي .
٧. تنظيم السياحة البيئية .
٨. احكام استعمال المحمية الطبيعية او المتنزه الوطني واسس مشاركة المجتمع المحلي فيها .

المادة (٩)يقوم مدراء المناطق المحمية والمتنزهات الوطنية بالمهام الآتية :

اولاً : إعدادا تقارير دورية تتضمن واقع التنوع الاحيائي في المنطقة المحمية وكافة الاجراءات وترسل الى التشكيل المعني بالمحميات الطبيعية والحياة البرية في الوزارة لغرض تقييمها وأبداء الملاحظات واتخاذ ما يلزم بصددها واعلام اللجنة الوطنية بالاجراءات .

ثانياً : إعداد قاعدة بيانات للانواع النباتية والحيوانية البرية والمائية كافة وتسجيل الزيادات والهلاكات فيها والاسباب المحتملة لها والإجراءات المتخذه للمعالجة وتحديثها .

ثالثاً : رصد حالات التجاوز مثل الصيد الجائر او تخريب البيئة الطبيعية واتخاذ الاجراءات الرادعة بحق المتجاوزين وحماية المصادر الطبيعية والتراثية على وفق القانون .

رابعاً : توعية الزائرين بعدم الاضرار بالمناطق المحمية وجذب انتباههم لحماية البيئة بالوسائل المختلفة

المادة (١٠)

تقوم وزارة البيئة بالتنسيق مع الجهات المعنية بالتنسيب لاي جهة ذات علاقة لشراء او استئجار او استملاك الاراضي المملوكة داخل حدود المحمية الوطنية او المتنزه الوطني وبخلاف ذلك يكون لاصحاب هذه الاراضي الحق في استخدام اراضيهم بما لايتعارض مع اهداف الحماية والخطة الادارية للمحمية الطبيعية او التنزه الوطني.

المادة (١١) يحظر القيام بالنشاطات التالية داخل المناطق المحمية والمناطق الآمنة حولها وتعتبر جزءاً مكملاً للخطة الإدارية على سبيل المثال لا الحصر:

اولا: الدخول إلى المنطقة المحمية دون إذن رسمي من السلطة الإدارية.

ثانيا: الرعي داخل حدود المنطقة المحمية دون إذن رسمي من السلطة الإدارية.

ثالثا: مخالفة أنظمة وتعليمات السلوك داخل المنطقة المحمية والمعلن عنها عند المداخل الرئيسية وفي مراكز الزوار أو من خلال المطبوعات الخاصة.

رابعا: مخالفة التعليمات التي ترد في الخطة الإدارية للمنطقة المحمية.

خامسا: محاولة الصيد أو محاولة التحطيب أو محاولة قطع الأشجار أو محاولة جمع الأحياء البرية أو القطع الأثرية أو الأحجار أو أي جزء من الموجودات داخل حدود المنطقة المحمية والمنطقة الآمنة.

سادسا: صيد كافة أنواع الأحياء البرية والمائية داخل حدود المنطقة المحمية وفي المنطقة الآمنة.

سابعا: إشعال النيران في المناطق غير المسموح بها في المنطقة المحمية والمنطقة الآمنة دون إذن رسمي من السلطة الإدارية.

ثامنا: وضع أو استخدام السموم داخل حدود المنطقة المحمية وفي المنطقة الآمنة ولأي سبب كان .

تاسعا: تحليق الطائرات على ارتفاع منخفض (اقل من ٢٠٠ متر) من سطح الأرض فوق المنطقة المحمية دون إذن رسمي من السلطة الإدارية.

عاشرا: دخول المركبات إلى المنطقة المحمية أو استعمال الطرق غير المحددة من السلطة الإدارية بدون إذن رسمي.

احد عشر: قطع أو حرق الأشجار أو الشجيرات أو أي مساحة مغطاة بالأعشاب.

ثاني عشر: سرقة أو اخذ أي قطع من الآثار من المنطقة المحمية ويجب تسليمها للسلطة الإدارية حتى وإن تم الحصول عليها قبل إعلان تأسيس المنطقة المحمية.

ثالث عشر: تلويث مصادر المياه داخل حدود المنطقة المحمية بأي طريقة كانت.

رابع عشر: تلويث مصادر المياه ووديان جريان المياه والتي تصب أو تمر في المنطقة المحمية وتقع خارج حدود المحمية في المنطقة الآمنة.

خامس عشر: إلقاء النفايات الصلبة أو الخطرة أو طرح الأنقاض أو الأتربة أو ضخ المياه العادمة إلى داخل حدود المحمية أو في المنطقة الآمنة .

سادس عشر: ضخ المياه أو حفر الآبار أو التعدين أو التنقيب بكافة أشكاله داخل حدود المحمية.

سابع عشر: التأثير على طبيعة المنطقة المحيطة في المحمية والذي من المحتمل أن يؤدي إلى تغيير المنظر العام المحيط بالمنطقة المحمية وخصوصا في مناطق السياحة البيئية في المحمية إلا بأذن مسبق من السلطة الإدارية.

ثامن عشر: الاعتداء أو محاولة الاعتداء على المكلفين بتنفيذ مواد هذا النظام أو أعاقتهم عن تطبيق أي تشريعات أخرى صادرة بموجبه.

تاسع عشر: الحراثة أو الزراعة أو أية نشاطات زراعية أخرى دون موافقة مسبقة من السلطة الإدارية

عشرون: جمع النباتات الطبية وزراعة النباتات غير المحلية أو الغازية .

واحد وعشرون: الدراسات والأبحاث وجمع العينات لأي سبب كان دون موافقة مسبقة من السلطة الإدارية.

المادة (١٢)مع عدم الإخلال بما تقضي بـه الأنظمة الأخرى يعاقب كل من يخالف النظام في المحميات بما يلي:

١ .بالسجن مدة لا تزيد على (.....).

٢ .بغرامة لا تزيد على (.....).

٣ .بالعقوبتين معاً.

وفي حالة تكرار المخالفة يجوز الحكم بمضاعفة الغرامة أو بمصادرة المركبات وأدوات ووسائل الصيد البرية التي استخدمت في ارتكاب المخالفة.

المصادر

١- جمعية الحياة البرية في فلسطين ,التقرير السنوي , ٢٩ نوفمبر ٢٠٠٧ ,ص١٢-٢٠.

٢- العباجي , فارس ذنون وزملاؤه , دراسة أمكانية استثمار المياه المعدنية في منطقة عين تمر , جامعة الموصل , كلية الصيدلة , ٢٠٠٢ .

٣- المسعودي , رياض محمد علي عوده , الموارد المائية ودورها في الإنتاج الزراعي في محافظة كربلاء , رسالة ماجستير , جامعة بغداد , كلية التربية , قسم الجغرافية , ٢٠٠٠.

٤- المسعودي , عباس عبد الحسين خضير , دور التنمية الريفية في تطوير الاستيطان الريفي في محافظة كربلاء , رسالة ماجستير , جامعة بغداد , كلية التربية , قسم الجغرافية, ١٩٨٩.

٥- الشرقي , طالب علي , عين التمر , النجف , مطبعة الاداب , ١٩٦٩

٦- وزارة البيئة , بغداد , قسم التنوع الاحيائي , تقارير فنية غير منشورة لكل من :

- الجيولوجي وسن جاسم محمد (مسئولة قسم المحميات), بحث عن المحميات الطبيعية في شمال العراق ,٢٠٠٩.
- المهندسة نهلة رضا (رئيسة اللجنة الوطنية لدراسة المواقع الطبيعية في العراق) , دراسة عن المحميات في العراق ,٢٠٠٨.

٧- وزارة البيئة , مديرية النظم الطبيعية , قسم التراث الطبيعي , (تقارير فنية غير منشورة عن المواقع الطبيعية في عين التمر لدلال علي قيس مسئولة قسم التراث الطبيعي) ,٢٠٠٩.

٨- هيئة السياحة والاثار , (بحوث غير منشورة عن المواقع الطبيعية السياحية في العراق) , ٢٠٠٨.

٩- مديرية آثار محافظة كربلاء , مقابلات شخصية مع المسئولين.

١٠- وزارة البيئة , مديرية بيئة كربلاء المقدسة , شعبة النظم الطبيعية (مجموعة مراسلات وتقارير بيئية حول التنوع الاحيائي في عين التمر صادرة من المديرية الى وزارة البيئة في بغداد),٢٠٠٩.

١١- وزارة الصناعة والمعادن , المنشأة العامة للمسح الجيولوجي والتحري المعدني , جيولوجية محافظة كربلاء (تقرير غير منشور) , ١٩٩٥م.

١٢- هيئة السياحة , دائرة سياحة كربلاء , مواقع العيون في كربلاء , ١٩٨٥.

١٣- الهيئة العامة للأنواء الجوية العراقية , قسم الأرصاد والمناخ , بيانات غير منشورة , ١٩٩٨.

١٤- شركة الفرات العامة لدراسات وتصاميم مشاريع الري , مشروع الغضاري – المرحلة الثانية , الجزء الأول , دراسة هيدرولوجية لمنطقة غرب منخفض الرزازة.

١٥- مركز الفرات لدراسات وتصاميم مشاريع الري , الجدوى الفنية والاقتصادية لمشروع الغضاري في كربلاء , المرحلة الثانية , ٢٠٠٠.

١٦- البيئة والقانون , http.//www.green line.com

١٧- صور عين التمر لعام ٢٠٠٥من الموقع , http://www.iraker.dk

مرحلة التغيير وبناء المؤسسات وتأثيرها في هيكلة سياسة الإسكان في العراق

د. رافد عبد اللطيف الهماوندي
ظبية فاروق القيسي

ملخص البحث

يتقصى البحث واقع قطاع الاسكان في العراق ومرحلة التغيير وبناء المؤسسات ، الذي يزداد فيه التحدي في الاستجابة لحاجات التنمية، حيث تشير التشريعات القانونية في العراق خلال الخمس سنوات الأخيرة إلى الانتقال الملحوظ نحو تعزيز اللامركزية حيث يتم تفويض الصلاحيات والخدمات من الوزارات الفدرالية في المركز إلى المستويات الإقليمية فالمحلية ، كما مثل النمو في المدن والمراكز الحضرية عاملا مضافا يستلزم وجود استجابات من الحكومات المحلية في تقوية قدرات مؤسساتها المشاركة في مناقشة السياسات الوطنية على المستوى الإقليمي والمحلي ، ومع إطلاق وزارة التخطيط للخطة الخمسية للتنمية الوطنية التي تسعى لتوسيع الموارد المركزية في ذات الوقت الذي تعمل فيه على بناء سلطات محلية ، يصبح من اللازم تنمية قدرات المجالس المحلية على القيام بمسئولياتها التنموية.

في هذا الإطار، فان قطاع الإسكان يمثل إحدى القطاعات الحيوية في خطة التنمية الوطنية ، وحيث أن التشريعات القانونية في العقود السابقة كانت تتعامل مع هذا القطاع انه مطلب ونشاط اجتماعي ، عليه فان المؤسسات والأطر المؤسسية تعكس منهجا مركزيا في التعامل مع تلبية الحاجات السكنية يرتكز على إنتاج وحدات سكنية يبنيها القطاع العام ، وقطع ارض تمنح لبناء مساكن عليها وفي كلتا الحالتين لم توفر حلا للمشكلة المتنامية لقطاع الإسكان حيث لم تكن هناك قدرة على إنتاج وحدات سكنية توازي الزيادة المضطردة في الحاجة السكنية ، ومع التغيرات الحاصلة أضحى من الضروري أن يكون هنالك هيكلة للمكونات المؤثرة في قطاع الإسكان وفق رؤية التغيرات المؤسساتية والتشريعية. مثّل استمرار الرؤية إلى الإسكان على انه إنفاق يتعلق بالخدمات الاجتماعية وليس كقطاع منتج واستثماري مشكلة

البحث في حين مثل إعادة الرؤية إلى قطاع الإسكان كمحرك أساسي للنمو الاقتصادي وخلق الوظائف وتوليد الثروة والحث على الاستثمار الفردي هدف البحث الذي تبرز أهميته في بيان دورا لقطاعات الخاصة والعامة وغير الربحية في التعاون مع الجهات ذات العلاقة من اجل تشجيع وتمويل وبناء إسكان لكل طبقات المجتمع بمختلف مداخيلها المالية مع اهتمام خاص بإسكان ذوي الدخل المتوسط والمنخفض انطلاقا من فرضية البحث في أن هيكلة المكونات المؤثرة في قطاع الإسكان سيقود إلى دور منتج اكبر لقطاع الإسكان كالخدمات المالية والبناء والأعمار والاستثمار.

أفرزت النتائج التي خلص اليها البحث الى تحديد محاور المواجهة مع صياغة آلية لمشروع إعادة هيكلة قطاع الاسكان مع الجوانب المطلوبة لهذه العملية المتمثلة في رسم سياسة اسكان حديثة وحشد الموارد للنهوض بقطاع الاسكان اضافة الى تفعيل دور المجالس المحلية في هذا القطاع .

المقدمة

تشير التشريعات القانونية في العراق خلال الخمس سنوات الأخيرة إلى الانتقال الملحوظ نحو تعزيز اللامركزية حيث يتم تفويض الصلاحيات والخدمات من الوزارات الفدرالية في المركز إلى المستويات الإقليمية فالمحلية ، كما مثل النمو في المدن والمراكز الحضرية عاملا مضافا يستلزم وجود استجابات من الحكومات المحلية في تقوية قدرات مؤسساتها المشاركة في مناقشة السياسات الوطنية على المستوى الإقليمي والمحلي ، ومع إطلاق وزارة التخطيط للخطة الخمسية للتنمية الوطنية التي تسعى لتوسيع الموارد المركزية في ذات الوقت الذي تعمل فيه على بناء سلطات محلية ، يصبح من اللازم تنمية قدرات المجالس المحلية على القيام بمسئولياتها التنموية.

في هذا الإطار، فان قطاع الإسكان يمثل إحدى القطاعات الحيوية في خطة التنمية الوطنية ، وحيث أن التشريعات القانونية في العقود السابقة كانت تتعامل مع هذا القطاع انه مطلب ونشاط اجتماعي ، عليه فان المؤسسات والأطر المؤسسية تعكس منهجا مركزيا في التعامل مع تلبية الحاجات السكنية يرتكز على إنتاج وحدات سكنية يبنيها القطاع العام ، وقطع ارض تمنح لبناء مساكن عليها وفي كلتا الحالتين لم توفر حلا للمشكلة المتنامية لقطاع الإسكان حيث لم تكن هناك قدرة على إنتاج وحدات سكنية توازي الزيادة المضطردة في الحاجة السكنية ، ومع التغيرات الحاصلة أضحى من الضروري أن يكون هنالك هيكلة للمكونات المؤثرة في قطاع الإسكان وفق رؤية التغيرات المؤسساتية والتشريعية.

منهجية البحث:-

- المشكلة البحثية : استمرارا لرؤية الإسكان على انه انفاق يتعلق بالخدمات الاجتماعية وليس كقطاع منتج واستثماري .
- هدف البحث: وفقا للتغيرات المؤسساتية والتشريعية ، تكون الرؤية إلى قطاع الإسكان كقطاع منتج محرك للنمو الاقتصادي في خلق الوظائف وتوليد الثروة والحث على الاستثمار.
- فرضية البحث: هيكلة المكونات المؤثرة في قطاع الإسكان يقود إلى دور منتج اكبر لقطاع الإسكان كالخدمات المالية والبناء والاعمار والاستثمار.

مخطط الاسكان العام في العراق عام ١٩٨٠

خضع قطاع الإسكان في العقود الزمنية الماضية إلى هيمنة القطاع العام الحكومي الموسوم بالمركزية ، وكان يرى التوجه في الإسكان على انه نشاط اجتماعي محض وعليه فان المؤسسات والأطر المؤسسية فيه التزمت منهجا وفق هذا المنظور وفي الواقع العملي لم يكن هذا المنهج قادرا على أن يلبي احتياجات الإسكان في تلك الفترة حيث كان لابد مع الحجم المتزايد للمشكلة السكنية وانعدام السياسة الإسكانية في العراق من التوجه نحو إعداد مخطط للإسكان وفق توجهات ذات المنظور المركزي الاشتراكي للدولة.

اعد مخطط الإسكان العام من قبل مؤسسة بول سيرفس البولونية وفق العقد المبرم بينها وبين وزارة الإسكان والتعمير/ المؤسسة العامة للإسكان بالاشتراك مع دار العمارة الاستشارية بتاريخ ١٩٧٦/١/٢٩. ويعد مخطط الإسكان العام أهم دراسة للوضع السكني في العراق وكان يمثل المخطط سياسة إسكانية شاملة للفترة من ١٩٨١- ٢٠٠٠ حيث كان يهدف إلى تحقيق ما يلي :-

١. تحديد الوضع السكني القائم.
٢. محاولة تحديد الاحتياجات السكنية الفعلية.
٣. التنبؤ بالتطور الحاصل في المستقبل في هذا المجال وتقدير احتمالات الحاجة السكنية .
٤. إعداد مقترحات بخصوص السياسات السكنية وإستراتيجية التنفيذ التي تقود إلى تحقيق الهدف النهائي وهو إيجاد الحلول لمشكلة السكن.

كما أكد المخطط على مشاركة كل من الدولة والقطاع الخاص في تنفيذ المنهاج السكني العام من خلال إشباع الحاجة السكنية بتنفيذ ٣٣٨٠ ألف وحدة سكنية جديدة في العراق عام ٢٠٠٠ مع كافة البنى التحتية الفنية والاجتماعية المرتبطة بها ، إضافة إلى تحسين وصيانة الرصيد السكني القائم .
واعتمدت منهجية التخطيط السكني على ما يلي:

- قيام القطاع الاشتراكي (الدولة والتعاونيات) بتنفيذ المساكن وتوفيرها لفئات الدخل الواطئ والمتوسط التي ليس بمقدورها تلبية حاجاتها السكنية بالسبل المتاحة.
- أن تكون الدولة مسؤولة عن تنفيذ كافة البنى الارتكازية الفنية والاجتماعية.
- أن تكون مساهمة القطاع الاشتراكي في تنفيذ المخطط بما يعادل ٤٠% من مجموع السكن المطلوب بينما تكون نسبة ٦٠% من التنفيذ من قبل القطاع الخاص الذي ينحصر نشاطه في تلبية الحاجة السكنية المفردة مضافا إليها حاجة السوق السكني لغرض البيع والإيجار أي الطلب السكني.

كما جزأ تنفيذ البرنامج السكني إلى أربعة فترات تتلائم مع خطط التنمية المتوسطة المدى ذات الخمس سنوات، الفترة الابتدائية ١٩٨١- ١٩٨٥ ، الفترة التنفيذية المكثفة ١٩٨٦- ١٩٩٠ ، فترة التطوير المنسق ١٩٩١- ٢٠٠٠ ، حيث أكدت الفترة الابتدائية على إصلاح وتحسين الرصيد السكني القائم ثم تهيئة الأرض وتنمية جمعيات الإسكان التعاونية وتنمية الأنظمة الجديدة لأعمال المقاولات والفعاليات الواجب إتباعها، وفي فترة التنفيذ المكثف للإسكان تم التأكيد على الجهود والإجراءات اللازمة لمضاعفة عدد الوحدات الجديدة المنفذة ،أما في فترة التطوير المنسق فان الحاجة للاستثمار الجديد في صناعة مواد البناء ستنخفض ويكون الإنتاج السكني متوازيا مع الإنتاجية النامية لطاقة البناء.

أما على مستوى تقنيات البناء فقد أوصى مخطط الإسكان العام بإتباع التقنيات التالية عند الإنشاء:

- الاعتدال في استخدام الإنتاج للألواح المصنعة الكبيرة.
- تطوير الإنتاج السكني بواسطة التقنيات الحديثة.
- التوسع باستخدام الألواح الكونكريتية في إنتاج السكن واطئ الارتفاع .
- تطبيق التقنيات المرشدة (Rationalized Technologies).
- أما تنفيذ السكن بوحدات منفردة فيتم وفق تقنيات دارجة (Conventional) وتقنيات دارجة مرشدة (Rationalized Conventional) .

كما أشار مخطط الإسكان العام في العراق على أن الإسكان هو منظومة تتكون من الوحدات السكنية والبنى التحتية الفنية والاجتماعية وقد تناول المخطط تحديد المعايير المساحية للأبنية العامة وحسب حجوم المحلات السكنية التي ورد ذكرها ضمن معايير التخطيط العمراني الصادر عن وزارة التخطيط عام ١٩٧٨.

أما نظام التمويل لمشاريع الإسكان فقد كان يهدف إلى ما يلي:-

- توفير مصادر مالية كافية لضمان تنفيذ برامج الإسكان.
- في المرحلة الثانية من التنفيذ، أي بعد عام ١٩٨٦ يكون الاتجاه إلى خفض دور الأرصدة النقدية غير القابلة للاسترداد والمقدمة من ميزانية الدولة إلى المؤسسات والأفراد في مقابل زيادة دور الأرصدة المتجمعة من التمويل الذاتي المباشر للمواطنين وعوائد قروض المصادر التمويلية الأخرى.
- التركيز على إدارة الرصيد السكني وإدامته وتحسينه أما الوحدات السكنية التالفة فهي تستحق الاستبدال و يفترض أن تكون قد أدخلت ضمن البرنامج الكمي للوحدات السكنية الجديدة.
- بخصوص تنظيم الأراضي لغرض السكن يفترض أن تسمح التشريعات والأنظمة بإدخال الأنماط الجديدة للمناطق السكنية من خلال تحديد أنواع الوحدات السكنية والكثافات الإسكانية .

وقد بينت الدراسة ضرورة وجود خزين كبير من قطع الأراضي المخصصة للإسكان لغرض تنفيذ البرنامج.(المصدر رقم ١).

مع كل ما تقدم، إلا أن المخطط العام للإسكان لم يتم المباشرة به بسبب توجهات الدولة نحو مجالات ارتبطت كليا بظروف الحرب في الثمانينات ومطلع التسعينيات لتستمر وتتعاظم المشكلة السكنية ومن هنا اتجهت الدولة في محاولات التعامل مع تلبية الحاجات السكنية حيث كان للدولة نهج من شقين لتلبية الاحتياجات من خلال إنتاج وحدات سكنية يبنيها القطاع العام ، وقطع أراضي تمنح لبناء مساكن عليها وفي كلتا الحالتين لم توفر حلا للمشكلة المتنامية لقطاع الإسكان حيث لم تكن هناك قدرة على إنتاج وحدات سكنية توازي الزيادة المضطردة في الحاجة السكنية ، وخاصة رافق ذلك سوء الأوضاع الاقتصادية في التسعينيات ومطلع الألفية الثالثة في ظل الحصار الاقتصادي (١٩٩١-٢٠٠٣) الذي أسفر عن حرمان العراق من صادراته النفطية حيث أمضى العراق يعاني من نقص رأس المال وعدم القدرة على تمويل المشروعات المرتبطة بقطاعات التشييد والخدمات والإسكان والتي تحتاج إلى اعتمادات مالية ضخمة.(المصدر رقم ٣)

<u>توصيات ندوة الإسكان في العراق ٢٠٠٤</u>

قامت الوزارات المعنية بإشكالية السكن في العراق، بعرض خططها وبرامجها من خلال دراستها لمشاكل السكن والمهجرين داخل العراق خلال ندوة الإسكان والتنمية الحضرية في ٢٠٠٤، حيث تم استعراض واقع مشكلة الإسكان في العراق في تغيير استعمالات الأراضي ، قصور التشريعات المنظمة للعمران، النمو العشوائي وتدهور المناطق السكنية القائمة، انخفاض مستوى الخدمات وتدهور حالة الرصيد السكني وخاصة في المناطق الريفية وارتفاع كلفة التشييد بالإضافة إلى مشاكل إيجاد المأوى والسكن الملائم للاجئين وعدم وجود نظام شامل للتمويل العقاري يشجع الاستثمار.

وقد خلصت الندوة إلى مجموعة من التوصيات على محاور مختلفة مع خطة للتحرك، إلا أن ما تم انجازه أو قيد الانجاز منه منذ ٢٠٠٤ لغاية ٢٠٠٨ يعد محدودا، فبالنسبة إلى التوصيات المرتبطة بإعداد سياسة للإسكان والتطوير الحضري وتمويل الإسكان فان ما يلي يوضح ذلك: (المصدر رقم ٣)

توصيات ندوة الإسكان في العراق ٢٠٠٤		
أولا: إعداد سياسة وطنية للإسكان والتطوير الحضري	**خطة التحرك المقدمة في ٢٠٠٤**	**ما تم انجازه أو قيد الانجاز منذ ٢٠٠٤ لغاية ٢٠٠٨**
١- وضع إستراتيجية متكاملة للإسكان متلائمة مع سياسات وطنية لتمكين حيازة المأوى الملائم للجميع مع الخدمات الإنسانية ٢- شروط الإستراتيجية والسياسة الإسكانية: - دفع نحو نمو اقتصادي - تولد استثمارات مستدامة في مجال الإسكان - تشجيع تحديث صناعة التشييد - تعزز الممارسة الملتزمة - تخلق فرص العمل - تحمي الإرث الثقافي - تحسن المستوى النوعي للبيئة - تحمي حقوق الإنسان	١- مراجعة جوانب الحالة السكنية (حضر وريف) ورسم خارطة التوزيع السكاني للحضر والتنبؤ بالهجرة وتأثيرات قطاعات الصناعة على النسيج الحضري والخارطة السكانية (تنجز بداية ٢٠٠٥) ٢- القيام بالمسموحات الإسكانية والرصيد السكني وتأثيرات المرحلين والعائدين واللاجئين وتوفر الأراضي وتحديث قواعد المعلومات وصولا إلى سياسة وطنية للإسكان والتطوير الحضري (تنجز منتصف ٢٠٠٥) ٣- إعداد وعلى التوازي خطة للإسكان على مراحل متوسطة وبعيدة المدى تنجز نهاية ٢٠٠٥ وبداية	١- مسوحات لعدد من المحافظات ضمن دراسة سوق السكن في ٢٠٠٦ ٢- العمل على إستراتيجيات الإسكان لثلاث محافظات مع غياب سياسة وطنية للإسكان

– تضم مشاركات كل ذوي العلاقة ٣– أن تحظى السياسات والاستراتيجيات برعاية المستوى السياسي الأعلى	٢٠٠٦ مع إعداد الاستراتيجيات والمخططات الهيكلية لمدينة بغداد والمدن الأخرى (تنجز نهاية ٢٠٠٦)	
ثانيا: تعزيز تمويل الإسكان	**خطة التحرك المقدمة في ٢٠٠٤**	**ما تم انجازه او قيد الانجاز منذ ٢٠٠٤ لغاية ٢٠٠٨**
١– تأسيس آليات العمل المؤسساتي لتمويل تهيئة الأرض لأغراض السكن والتطوير الحضري وما تتطلبه من شبكات للبنى التحتية ٢– توسيع وتعزيز القدرات للمؤسسات المالية لدى القطاعين العام والخاص ذات العلاقة بأنشطة تمويل الإسكان التوجه نحو تأسيس وترويج الأسواق الثانوية للرهن العقارية ٣– استحداث محفزات مادية مناسبة لتحريك الموارد (الودائع والائتمان وغيرها من الخيارات) لتشجيع الإقراض لأغراض السكن ٤– الطلب من الهيئة الإستراتيجية لإعادة الأعمار في وزارة التخطيط ايلاء تمويل أنشطة الإسكان الأولوية المتقدمة وبالأخص تلك التي تخاطب متطلبات الأسر الفقيرة ٥– تخصيص المبالغ المناسبة للإسكان من المانحين والمجتمع الدولي	١– تأسيس آليات العمل المؤسساتي لتمويل تهيئة الأرض لأغراض السكن والتطوير الحضري (تنجز منتصف ٢٠٠٥) ٢– توسيع وتعزيز القدرات للمؤسسات المالية لدى القطاعين العام والخاص ذات العلاقة بأنشطة تمويل الإسكان وخلق كيانات مؤسسية جديدة كلما اقتضت الضرورة ٣– تشريع قانون للإقراض وتأسيس سوق ثانوية للاستثمار العقاري (تنجز قبل نهاية ٢٠٠٦) ٤– استحداث محفزات مادية مناسبة لتحريك الموارد (الودائع والائتمان وغيرها من الخيارات) لتشجيع الإقراض لأغراض السكن ٥– تقوية برنامج تأهيل الإسكان المعتمد من المؤل بتوفير التمويل المطلوب لضمان التنفيذ لبرامجه المتفرعة للمساعدة في تحقيق الهدف والتأثير المطلوبين ٦– تحريك الاعتمادات المالية المناسبة لتمويل الإسكان والبنى التحتية من المانحين والمجتمع الدولي عبر المنظمات المتخصصة	١– انجاز مسودة قانون صندوق الإسكان الجديد منذ ٢٠٠٧ وانتظار الموافقات الأصولية منذ ذلك توزيع القروض على المواطنين وان كانت محدودة قياسا للحاجة السكنية

مما تقدم في أعلاه ، فان عدم الانجاز أو التلكؤ في انجاز خطة التحرك المقترحة للتوصيات المشار إليها يتركز في الأسباب المرتبطة بالحالة الأمنية التي أدت إلى صعوبة انجاز مسوحات سكنية في مناطق أو انجازها بصورة غير متكاملة في مناطق أخرى، التهجير وتغيرات التوزيع السكاني ، وتأخر تشكيل الحكومة الوطنية حيث تشكلت في ٢٠٠٦ ، إضافة إلى تعددية الأطراف العاملة في اتخاذ القرار في قطاع الإسكان ، واللامركزية وما رافقها من تداخل الصلاحيات ونقص في كوادر عالية التخصص في الوزارات المعنية بمجال قطاع الإسكان، كما أن عدم ورود السكن في الدستور قلل من أهميته وعلى كافة الأصعدة.

أما بالنسبة إلى التوصيات المرتبطة باستخدام وإدارة الأراضي واستدامة الإدارة الحضرية الجيدة فان ما يلي يوضح ذلك:(المصدر رقم ٣)

ثالثا: استخدام وإدارة الأراضي	خطة التحرك المقدمة في ٢٠٠٤	ما تم انجازه أو قيد الانجاز منذ ٢٠٠٤ لغاية ٢٠٠٨
١- مراجعة النمط الحالي لاستخدامات الأرض وأنظمة التنطيق بالإضافة إلى قوانين البناء ضمن مفهوم احتياجات الإسكان والتطوير الحضري بهدف رسم سياسات متقدمة لاستعمالات الأرض وتطويرها بما يحقق الاستخدام الأمثل للأرض ٢- تطوير إستراتيجيات جديدة ومخططات هيكلية للعاصمة والبلديات في المدن بالاستفادة من التقانات الحديثة والاعتماد على قواعد المعلومات المحدثة عن تلك المدن ٣- ضمان حيازة الأرض وبالأخص للفئات المتضررة من السكان لدعم التنفيذ السريع والمستدام لخطة	١- ضمان حيازة الأرض لتنفيذ خطة الإسكان ٢- وضع أدوات شفافة لتخصيص الأرض وإدارتها ٣- استخدام تقانات مكيفة للظروف المحلية لاستحداث قاعدة معلومات متكاملة ٤- وضع ضوابط عبر عمليات مشاركة واحتواء المعنيين لفض النزاعات ودعاوي حقوق التصرف بالأراضي ٥- تنفيذ خدمات البنى التحتية بلتلازم مع إجراءات تطوير استخدامات الأراضي	١- انجاز مسودة قانون التخطيط العمراني ٢- استحداث هيئة نزاعات الملكية

الإسكان ٤- تطوير شبكات البنى التحتية مع ضبط التوازن بين تنفيذ المشاريع السكنية وتطوير شبكات البنى التحتية تحقيقا للتكامل فيما بينها	٦- تكامل عمليات تطوير الإسكان مع تطوير البنى التحتية	
رابعا: إنشاء وتشجيع استدامة الإدارة الحضرية الجيدة	**خطة التحرك المقدمة في ٢٠٠٤**	**ما تم انجازه أو قيد الانجاز منذ ٢٠٠٤ لغاية ٢٠٠٨**
١- تشجيع التوجهات الملائمة والمتقدمة في عملية صنع القرارات والموارد بما يفضي إلى الانتقال المخطط والمتطور للسلطات ٢- الارتقاء بمشاركات المجتمع المدني في تقديم الخدمات بمستوياتها الملائمة ٣- إدخال إدارة مالية شفافة والتمكين لمختلف المستويات	١- تشجيع التوجهات الملائمة والمتقدمة في عملية صنع القرارات والموارد بما يفضي إلى الانتقال المخطط والمتطور للسلطات ٢- الارتقاء المتدرج بمشاركات المواطنين في الإدارة والخدمات ٣- إدخال إدارة مالية شفافة والتمكين لمختلف المستويات	١- قانون مجالس المحافظات ٢- إنشاء وحدات تخطيطية ترتبط مع دائرة التخطيط الإقليمي وتتولى مهام التنسيق بين وزارة التخطيط ومجالي المحافظات

مما تقدم في أعلاه ، فان عدم الانجاز أو التلكؤ في انجاز خطة التحرك المقترحة للتوصيات المشار إليها يتركز في الأسباب المرتبطة بغياب خطة الإسكان مما يعرقل الوضوح في ضمان حيازة الأرض لغرض تنفيذ الخطة ، كما أن الحالة الأمنية أدت إلى صعوبة انجاز قاعدة معلومات دقيقة ومتكاملة ومحدثة عن مدن العراق تساهم في تطوير إستراتيجيات جديدة ، وصعوبة التنسيق الفعال مع الدوائر ذات العلاقة ، مع صعوبة التنسيق بين الوزارات الفدرالية والمحافظات والدوائر المختصة ذات العلاقة ، غياب خطة إسكان وطنية ، إضافة إلى تعددية الأطراف في اتخاذ القرار، كل ذلك كان عائقا في انجاز خطة التحرك المرتبطة بخطة تحرك التوصيات المشار إليها.

أما بالنسبة إلى التوصيات المرتبطة بالأطر التشريعية والتنظيمية فانه يتوضح مما يلي:

(المصدر رقم ٣)

خامسا: استحداث اطر تشريعية وتنظيمية	خطة التحرك المقدمة في ٢٠٠٤	ما تم انجازه أو قيد الانجاز منذ ٢٠٠٤ لغاية ٢٠٠٨
١- مراجعة التشريعات الحالية للإسكان والتطوير الحضري بتوجه نحو تعديلها أو إلغائها أو إصدار تشريعات جديدة لتقوية الأطر التشريعية التي تدعم خطة التحرك للإسكان والتطوير الحضري ٢- المبادرة بعملية إنشاء إطار تنظيمي ملائم لتفعيل شراكة القطاعين العام والخاص ٣- إصدار تشريع جديد للإقراض العقاري لتمكين المصارف كافة في تمويل مشاريع وبرامج الإسكان	١- مراجعة التشريعات الحالية للإسكان والتطوير الحضري بتوجه نحو تعديلها أو إلغائها أو إصدار تشريعات جديدة لتقوية الأطر التشريعية التي تدعم خطة التحرك للإسكان والتطوير الحضري ٢- المبادرة بعملية إنشاء إطار تنظيمي ملائم لتفعيل شراكة القطاعين العام والخاص (تنجز بداية ٢٠٠٥) ٣- إصدار تشريع جديد للإقراض العقاري لتمكين المصارف كافة في تمويل مشاريع وبرامج الإسكان إصدار تعليمات لفض النزاعات والتقاطعات	١- مسودة قانون صندوق الإسكان ٢- مسودة قانون التخطيط العمراني

إن عدم الانجاز أو التلكؤ في انجاز خطة التحرك المقترحة للتوصيات المشار إليها يتركز في غياب خطة وطنية توضح من خلالها ماهية الاحتياجات ليتم على أساسها تعديل أو إضافة تشريعات جديدة إضافة إلى عدم التنسيق بين الجهات ذات الاختصاص للشروع في هذا الجانب كما ينبغي.

أما بالنسبة إلى التوصيات المرتبطة بشراكة القطاعين العام والخاص والمشاركة المجتمعية فانه يتوضح مما يلي:(المصدر رقم ٣)

سادسا: تشجيع شراكة القطاعين العام والخاص والمشاركة المجتمعية	خطة التحرك المقدمة في ٢٠٠٤	ما تم انجازه أو قيد الانجاز منذ ٢٠٠٤ لغاية ٢٠٠٨

١- تحقيق الانتقال المتدرج والمنهجي المستند على قاعدة متسعة من الإدارة اللامركزية التي استأثر بها القطاع العام إلى شراكة القطاعين العام والخاص بما يضمن التكيف مع قوى السوق ٢- تشجيع المساهمة المجتمعية كوسيلة متقدمة في أنشطة الإسكان والتطوير الحضري	١- تحقيق الانتقال المتدرج والمنهجي المستند على قاعدة متسعة من الإدارة اللامركزية التي استأثر بها القطاع العام إلى شراكة القطاعين العام والخاص بما يضمن التكيف مع قوى السوق ٢- تشجيع المساهمة المجتمعية كوسيلة متقدمة في أنشطة الإسكان والتطوير الحضري	١- تجارب محدودة ناجحة في بغداد والديوانية والسماوة تعتمد تأهيل المناطق الفقيرة المحتاجة والمتهرئة المعتمدة على المشاركة المجتمعية

إن عدم الانجاز أو التلكؤ في انجاز خطة التحرك المقترحة للتوصيات المشار إليها يتركز في كونها تجارب جديدة تماما، لذا فان الوعي والتفهم لأهمية مثل هذه المشاريع ضروري على المستوى الشعبي والحكومي.

أما بالنسبة إلى التوصيات المرتبطة ببناء القدرة والإصلاح المؤسساتي فانه يتوضح مما يلي:

(المصدر رقم ٣)

سابعا:الإسراع باستكمال بناء القدرة والإصلاح المؤسساتي	**خطة التحرك المقدمة في ٢٠٠٤**	**ما تم انجازه أو قيد الانجاز منذ ٢٠٠٤ لغاية ٢٠٠٨**
١- المباشرة الفورية بفحص الحالة الحاضرة لغرض تقييم القدرات المؤسساتية الحالية وتحديد حاجات التدريب لضمان أن الإجراءات الآنية (قصيرة الأمد) والمستقبلية (بعيدة الأمد) وكذلك سياسات واستراتيجيات الإسكان والتطوير الحضري سيتم إسنادها مباشرة بالموارد البشرية المؤهلة	١- الانجاز العاجل لتقييم حاجات التدريب والهياكل التنظيمية والمؤسساتية التي يمكن لها إسناد عمليات تقييم وتنفيذ برامج مفيدة عملية تبدأ بتدريب المدربين ٢- مراجعة هيكلية المؤسسات المعنية بأنشطة الإسكان والتطوير الحضري ٣- النظر في تأسيس مركز وطني	١- إنشاء مركز التدريب والمعرفة والذي لا يزال يحتاج إلى الكثير ليعد من المراكز الطموحة والمتطورة ٢- بالرغم من المشاركة في

٢- مراجعة هيكلية المؤسسات المعنية بأنشطة الإسكان والتطوير الحضري ٣- تأسيس مركز وطني للإسكان والتطوير الحضري ليعمل كوعاء معرفي لمتابعة البحث والتطوير وتدريب الموارد البشرية ٤- استحداث برامج جديدة لبناء القدرة بتدريب المدربين للاستجابة إلى المتطلبات المتولدة من خطة التحرك للإسكان ٥- تحديث موارد البناء وصناعة التشييد باعتماد مواد وتقانات صديقة للبيئة ومرشدة للطاقة والكلفة ٦- توسيع وتعزيز مراكز التدريب العاملة لتصبح مراكز لموارد الإسكان	للإسكان والتطوير الحضري ليعمل كوعاء معرفي لمتابعة البحث والتطوير وتدريب الموارد البشرية (ينجز ٢٠٠٧) ٤- استحداث برامج جديدة لبناء القدرة بتدريب المدربين للاستجابة إلى المتطلبات المتولدة من خطة التحرك للإسكان ٥- تحديث موارد البناء وصناعة التشييد بشكل عاجل والارتقاء بأداء الصناعات المتوسطة والحرفية ٦- توسيع وتعزيز مراكز التدريب العاملة لتصبح مراكز لموارد الإسكان ٧- إنشاء وحدات إنتاج لامركزية لمواد البناء مع استحداث منافذ لتسويقها ٨- تحديث موارد البناء وصناعة التشييد باعتماد مواد وتقانات صديقة للبيئة ومرشدة للطاقة والكلفة	عشرات الدورات التدريبية ودورات إعداد المدربين إلا أن تأثيرات تلك الدورات يعد محدودا قياسا للسنوات التي خلت ومواضيع الدورات وعددها

إن عدم الانجاز أو التلكؤ في انجاز خطة التحرك المقترحة للتوصيات المشار إليها يتركز في أن إقامة الدورات خارج العراق يجعل القائمين عليها القيام بتركيز المادة العلمية أو اختصارها دون الخوض في تطبيقاتها لضيق مدة الدورة وعدم إمكانية إعطائها مددا مستحقة بسبب الكلفة في إقامتها خارج العراق.

واقع قطاع الإسكان في العراق

مما تقدم فإن مشكلة السكن في العراق نشأت نتيجة التوجهات الغير متوافقة مع الحجم المتزايد للمشكلة السكنية واستمرار انعدام السياسة الإسكانية في هذا المجال مع الرؤية إلى الإسكان بأنه إنفاق يتعلق بالخدمات الاجتماعية ، وفي الوقت ذاته شكل النمو السكاني والانفجار العمراني والهجرة الريفية والحضرية والهجرة المترتبة عن الظروف السياسية ، قضايا جعلت العراق أمام تحديات متعددة تتعلق بالسكن زاد من تأثيرها مجموعة من الأسباب وكما يلي:

١. إن وزارة الأعمار والإسكان نمت، كمؤسسة تضم عددا من الشركات لتنفيذ وتصميم الأبنية والمنشآت، ولم يسمح للوزارة أن تؤدي وظيفتها في بناء وتطوير رؤية إستراتيجية ونظام وإطار قانوني لتسهيل سد حاجات المجتمع في مجال السكن والإنشاءات باعتبار الإسكان فعالية اجتماعية وليست اقتصادية قائمة على نشاط السوق ليقتصر قيام القطاع العام ببناء الإسكان العام من جهة ، وتوزيع الأراضي المخدومة أو غير المخدومة وفي كلا التوجهين لم يكن ذلك حلا للمشكلة المتنامية لقطاع الإسكان.

٢. خلال العقدين الأخيرين للقرن الماضي لم يتح للاقتصاد العراقي فرصة للانطلاق بشكل عام و قطاع التشييد والبناء بشكل خاص وخصوصا الإسكان وقد ساءت الأوضاع أكثر في ظل الحصار الاقتصادي الذي أسفر عن حرمان العراق من صادراته النفطية حيث أمضى العراق عقد التسعينيات وهو يعاني من نقص رأس المال وعدم القدرة على تمويل المشروعات التي تحتاج إلى اعتمادات مالية ضخمة مثل مشاريع الإسكان إضافة إلى الإجراءات الحكومية التي زادت من حجم المشكلة بالغاها الهيئة العامة للإسكان ١٩٨٧ وأعيد تأسيسها بموجب القانون رقم ٣٩ لسنة ٢٠٠١، مما جعل الإسكان ينتقل من حالة كونه حاجة إلى أزمة كنتيجة لتوقف مشاريع الإسكان المنفذة من قبل القطاع العام وبالتزامن مع الانخفاض في القدرة الشرائية لانخفاض معدل دخل الأسرة وانخفاض التخصيصات للقطاع من برنامج النفط مقابل الغذاء حتى نهاية ٢٠٠٠ مسببا نقصا بحوالي ٩٧.٥% من مجموع الوحدات السكنية المقرر تنفيذها بين ١٩٨٩-١٩٩٦.

٣. انخفاض مستوى الدخول بسبب الانخفاض الكبير في الناتج المحلي الإجمالي، وبسبب الموارد المحدودة فان الدولة شجعت الأفراد والجماعات على تنفيذ مشاريع الإسكان إلا أنها تركتهم يتعاملون بوسائلهم الخاصة في عملية الحصول على القروض، و كما ياتي:

- شريحة ذوي الدخل المحدود: أن قسما كبيرا من هذه الشريحة يحققون دخولا من الضالة بحيث تقل قيمتها أضعاف ما هو مطلوب لشراء أو تشييد سكن بالأسعار الجارية (تكون هذه الشريحة حوالي ٦٠% من مجموع السكان).
- أما شريحة ذوي الدخول الواطئة: وهم الذين لا يملكون دخلا محددا فيبقون خارج النظام كليا (تكون هذه الشريحة حوالي ٢٠ % من مجموع السكان). وبذلك يظل الإسكان المدعم المخصص للفقراء اقل كثيرا مما هو مطلوب، فضلا عن أن الدولة لا تمتلك الموارد اللازمة لدعم هذا النوع من الإسكان على النطاق المطلوب.

ولا يزال الإسكان في الوقت الحاضر ليس بمقدور حتى الفئات ذات الدخول المتوسطة حيث أن الكلف السكنية تزيد عن دخل العائلة السنوي لحوالي ٦ إلى ٨ سنوات وفي بعض الحالات بعدد سنوات اكبر من ذلك.

٤. قانون الإيجار للدور السكنية الذي لم يعد له أي محتوى اقتصادي ، إذ تعرض الدخل الذي يحصل عليه الملاك من إيجار عقاراتهم مع التضخم المتزايد للتآكل وفي حالات عديدة تتساوى مصاريف الصيانة مع إيجار العقار نفسه ونتيجة لذلك قل إلى حد كبير من لا يرغب بتأجير عقاراتهم بل يفضلون البيع النهائي أو الهدم لإنشاء مشاريع تجارية محلها.
٥. اتخاذ الدولة اجراءت عدتها كمعالجات جزئية لحالة عدم التوازن في توزيع السكان الحضر و توزيع السكان بين الحضر والريف تمثلت بإصدار قانون يمنع غير المسجلين في بغداد عام ١٩٥٧ للسكان من استئجار أو شراء عقار في مدينة بغداد إضافة إلى قرار ترحيل غير المسجلين في بغداد في إحصاء ١٩٨٧ للسكان وإعادتهم إلى أصولهم التي قدموا منها.

٦. ضعف دور التمويل الإسكاني بسبب انعدام المبالغ المرصودة للاستثمار في قطاع الإسكان لأسباب عديدة أهمها هي أن المؤسسات الرسمية التي كانت مسؤولة عن توفيره عانت من حالة من السبات و حتى الاحتضار على مدى العقدين أو العقود الثلاث الأخيرة ، ومع تعقيد نظم الإقراض والشروط الموضوعة وانخفاض مستويات الدخول أدى إلى عدم قدرة المقترضين من الإيفاء بمستلزمات تلك القروض لارتفاع أسعار الفائدة مقارنة بدخولهم وقصر مدة القروض وانعدام دور القطاع الخاص من البنوك والشركات في مجال التمويل الإسكاني لغياب المحفزات والتشريعات اللازمة لذلك.

٧. ارتفاع كلف التشييد الإسكاني بسبب ارتفاع تكاليف مواد البناء و نقص اليد العاملة الماهرة.

٨. تجميد كثير من الأراضي التي اقترحها التصميم الأساس سنة ١٩٧٣ كحزين للأراضي السكنية و تم تحويل اغلبها إلى استعمالات حضرية أخرى.

كما ظهرت مجموعة من العوامل في السنوات الأخيرة زادت من الحاجة السكنية منها:

١. استمرار غياب سياسة إسكانية وطنية واضحة ذات استراتيجيات تنفيذية محددة.

٢. تحولات النظام السياسي بمفاصله كافة (التشريعية والتنفيذية) مما يشكل انعكاسات على البنية المجتمعية تتمثل في الجوانب التالية ذات التأثير المباشر على نشاط الإسكان:
- التوجه نحو اقتصاد السوق واللامركزية في إدارة الدولة.
- تنشيط ادوار القطاع الخاص في تفعيل الشراكة من خلال مؤسسات المجتمع المدني.
- إعادة ترتيب الأولويات في خطة التنمية والإنفاق الحكومي وفق مستجدات الأهداف.

٣. تعدد جهات اتخاذ القرار الخاص بالإنتاج الإسكاني بين وزارة الأعمار والإسكان ومجالس المحافظات (قانون الأقاليم رقم ١٣ سنة ٢٠٠٨ و قانون مجالس المحافظات رقم ٢١ سنة ٢٠٠٨) وعدم وضوح الصلاحيات والمحددات لكل منهم أدى إلى غياب الهيكل المؤسساتي الهرمي لاتخاذ القرار.

٤. أحجام المستثمرين من استثمار أموالهم في تشييد المساكن لطول الفترة الزمنية اللازمة لاسترداد أموالهم إضافة إلى ارتفاع قيمة الكفالات المصرفية وغياب آليات واضحة لتنفيذ قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦.

٥. عدم تمكن صندوق الإسكان من تحقيق تقدم في مجال التمويل الإسكاني إذ أفلتت منه فرص توفير أدوات الإقراض المبتكرة متجها بدلا منها إلى توفير تمويل المشاريع المنتجة لوحدات سكنية تفوق كلفتها قدرة الأسر المستهدفة فيها على الشراء والدفع، علما بان آلية التمويل الإسكاني في العراق يتم من خلال :المصرف العقاري و صندوق الإسكان.

٦. عدم وضوح المعايير الإسكانية المحددة للحد الأدنى الذي يجعل من المأوى ملائما للسكن .

٧. ضخامة حجم الشرائح المستهدفة بالإسكان المجان من قبل الحكومة (اسر الشهداء والمسجونين السياسيين) التي سوف تستنفذ معظم الإنتاج الإسكاني العام حتى ٢٠١٥.

٨. ظاهرة المهجرين داخليا كجزء من المشكلة الإسكانية وليست مسالة متفردة وخاصة فيما يتعلق بحق العودة أو البقاء وحقهم في الحصول على وحدة سكنية.

٩. قلة تخصيصات قطاع الإسكان ضمن التخصيصات السنوية لوزارة الأعمار والإسكان ومجموع الموازنة العامة للدولة للسلسلة الزمنية من عام ٢٠٠٤ و لغاية عام ٢٠٠٩ وكما في الجدول الآتي:-

*(المبالغ بملايين الدنانير)

السنة	مجموع التخصيص السنوي لوزارة الأعمار والإسكان	التخصيص السنوي للهيئة العامة للإسكان	النسبة المئوية للإسكان من تخصيصات الوزارة	مجموع الموازنة العامة للدولة	النسبة المئوية للإسكان من تخصيصات الموازنة العامة للدولة
٢٠٠٤	٤٨٨٧١٩	٢٠٠٠٣٦	%٤١	٣٥٩٩٩٣٣	%٥.٥
٢٠٠٥	٤٦٠٥٢٥	٢١٩٧١٥	%٤٧	٦٨٠٠٠٠٠	%٣.٢٣
٢٠٠٦	٣٨٥٧٢٨	١٣٩٥٤٤	%٣٦	٨٥٢٢٠٠٠	%١.٦
٢٠٠٧	٣٥٥٧٨٨	١١٤٣٨٠	%٣٢	٨٠٩٥٣٠٥	%١.٤
٢٠٠٨	٥٤٥٠٨١	١٩٦١٥٠	%٣٦	٨٦٣٧٣٦٠	%٢.٣
٢٠٠٩	٥١٠٠٠٠	٢٤٨٠١٢	%٤٩	٦٩١٦٥٥٢	%٣.٦

ما تقدم أدى إلى تفاقم أزمة الإسكان المطلوب لقطاع عريض من الشرائح الاجتماعية وما أفرز ذلك من مشاكل اجتماعية، واقتصادية كان من نتائجها في تعميق الأزمة :

١. المضاربة بأسعار الأراضي والتي وصلت قيمة المتر فيها إلى أرقام كبيرة وخصوصاً داخل الكتلة العمرانية للمدن القائمة لتفوق بكثير أسعار الأراضي في البلاد الصناعية المتقدمة مما رفع أسعار الوحدات السكنية بشكل غير مسبوق، لاسيما أن الاستثمار في الأراضي أدى إلى تحقيق مكاسب لأصحابها تفوق مثيلاتها عن أية استثمارات إنتاجية أو تجارية مما يؤدي إلى خلق اقتصاد لا تنعكس آثاره إلا سلباً على التنمية الوطنية .
٢. اقتناء القصور والمساكن الخاصة، والتي لا تشكل قيمة تراثية أو معمارية ، ولكنها تمثل قناة لاستنزاف المدخرات للأفراد وسوء توظيفها ، مما يزيد من التناقضات الاجتماعية وإهدار كثير من مواد البناء في تنفيذ هذه المباني.
٣. انخفاض الكفاءة التصميمية لكثير من المباني الخاصة بإسكان محدودي الدخل والفقراء.
٤. سوء استخدام الأراضي الحضرية وعدم تناسب المساحات المخصصة للاستخدامات المختلفة، وعدم ارتباطها بالاحتياجات الحقيقية لشرائح السكان ذات الدخول المختلفة.
٥. الدور الضعيف للسلطات المحلية في تطبيق القوانين الخاصة بالبناء في المناطق المختلفة، مما يؤدي إلى تشوه التجانس وفقدان الطابع وتباين الأنماط في المنطقة الواحدة.

٦. عدم ربط الإسكان بتنمية المجتمعات المحلية واعتباره المسكن وحدة لا ترتبط عضوياً بالحيز الإسكاني المحيط وانتشار العشوائية في تحديد إشغالات المباني مما أدى إلى تداخل الأنماط والوظائف وتدهور البيئة السكنية.

٧. عدم التعامل بواقعية مع العشوائيات والإخفاق في رؤية الجوانب الإيجابية للبناء العشوائي وتوظيف هذه الإيجابيات في السيطرة وتقنين الأوضاع العشوائية مع معالجة الجذور الاقتصادية والاجتماعية التي تمنع استمرار إفراز هذه الظاهرة.

مما تقدم فان الواقع العام لقطاع الإسكان في العراق يمكن تمثيله بالمخطط أدناه: (المخطط من اعداد الباحثين)

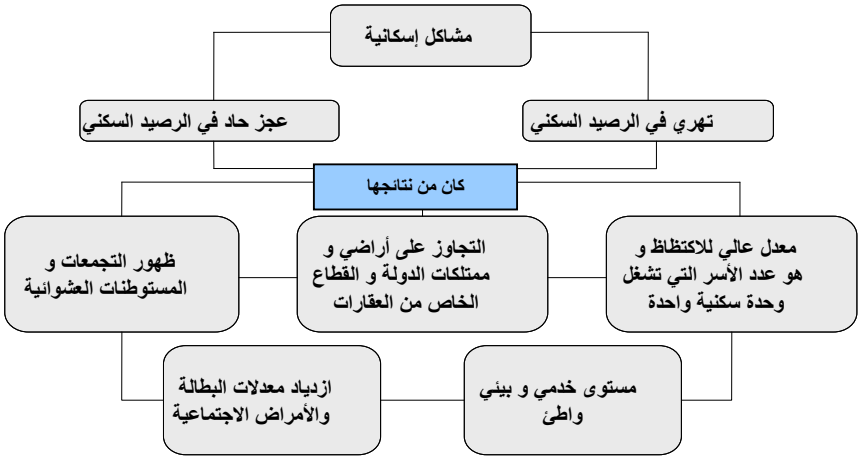

<u>المؤشرات الحالية – السكانية والإسكانية</u>

إن المؤشرات الحالية المستخلصة من آخر دراسات وزارة الأعمار والإسكان وإحصاءات المسح الاجتماعي والاقتصادي للاسرة في العراق ٢٠٠٧ والصادرة عن الجهاز المركزي للاحصاء وتكنلوجيا المعلومات، أشرت ما يلي :(المصدر رقم ٥)

١. يبلغ مجموع سكان العراق خلال عام ٢٠٠٩ حوالي ٣١ مليون نسمة بمعدل نمو سنوي يتراوح بين ٢.٧-٣%.

٢. يبلغ متوسط حجم الاسرة في العراق ٦.٩ فرد.

٣. يشير التوزيع العمري للافراد الى ان المجتمع العراقي ما يزال مجتمعا فتيا اذ ان ٣٩.٨% منهم اطفال دون الخامسة عشر من العمر.
٤. تبلغ نسبة سكان الحضر ٧٠.٩.%، يعيش ٤١.٥% في مراكز المحافظات و ٢٩.٤% منهم في المناطق الحضرية الاخرى .
٥. يقدر عدد الوحدات السكنية المتوفرة حاليا في العراق باكثر من ٢.٥ مليون وحدة سكنية،اكثر من ٢٠% من الرصيد السكني يتجاوز فيه عمر الوحدات السكنية ٣٠ سنة مما يجعلها وحدات سكنية متقادمة يتطلب اجراء صيانة دورية منتظمة لها،علما ان ٢٥% من الوحدات السكنية في الريف ،جدرانها او ارضياتها مبنية من مواد بناء غير مقاومة (طينية).
٦. تبلغ نسبة الاندثار السنوي (استبدال الوحدات غير القابلة للتأهيل) ٥%، اذ ان حالة الوحدات السكنية من النواحي البيئية (الاضاءة والتهوية)تعاني من قصور ،فعلى سبيل المثال ٣٠% من الاسر تعاني من هذا القصور في الريف و٥٠% في عدد اخر من المحافظات يعاني من ذات القصور البيئي.
٧. ان ربع السكان يعانون من الاكتظاظ مع وجود تفاوت ما بين المحافظات ،ما يعادل ٤٠% من الاسر في اكثر من نصف محافظات العراق تعاني من الاكتظاظ في نسب عدد الافراد في الغرفة الواحدة وعدد العوائل في الوحدة السكنية الواحدة.
٨. سيبلغ مجموع الحاجة السكنية التراكمية للفترة (٢٠٠٦ – ٢٠١٥) نحو ٣٥٢٨٥٨٥ وحدة سكنية على مدى عشر سنوات بواقع ٣٥٢٨٥٩ وحدة سكنية سنويا يتطلب تشييدها.

جدول يبين الحاجة السكنية اعتمادا على اسقاطات الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات

السنوات	مجموع السكان	عدد الأسر	الرصيد السكني	الحاجة السكنية
١٩٩٧	٢١٩٤٤٢٦٧	٢٤٩٤٣٠٧	٢١٤٠٤٩٤	٣٥٣٨١٣
٢٠٠٦	٢٨٧٨٢٤٢٩	٣٧٣٧٩٧٨	٢٥٠٠٠٠٠	١٢٣٧٩٧٨
٢٠١٥	٣٧٥٥٤٥٣٧	٦٨٢٨٠٩٨	٤٨٩١٣٠٤	١٩٣٦٧٩٤
المجموع				**٣٥٢٨٥٨٥**

إعادة هيكلة قطاع الإسكان

أدت الأوضاع الاقتصادية والمتغيرات الاجتماعية التي طرأت وما واكبها من ضغوط، إلى عجز الحكومة مُمَثَّلة بالقطاع العام على الاستمرار وحدها في تأمين الحاجة السكنية للمواطنين وخاصة ذوي الدخل المتدني والمنخفض،وأصبح دورها مقتصرا على دور المُمَكِن والمُسَهِل في هذا المجال، ومما تقدم من تحليل واقع الإسكان الحالي والمؤشرات السكانية والإسكانية ، فان خصائص بعينها باتت جوهرية في إعادة هيكلة قطاع الإسكان وهي :

١. بعد التغيير الحاصل في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ، بات واضحا بان أسلوب النظام المركزي بدأ بالتراجع أمام التشريعات القانونية الجديدة الموجهة إلى اللامركزية وتعزيز مفاهيمها وكما هو معروف لا تعد اللامركزية هدفا في حد ذاتها وإنما هي فلسفة وأداة تنموية تمكن البشر من المشاركة في صنع واتخاذ القرارات المتعلقة بتنمية مجتمعاتهم بما يعود عليهم بالفائدة ، وهي عملية نقل وإسناد سلطة اتخاذ القرار إلى مستويات أدنى في التسلسل الهرمي التنظيمي ويتم سريان تدفق المعرفة والمعلومات والأفكار والقرارات من المستويات الأدنى مع نطاق تحكم محدود (يرتبط بسياسات التمكين) للمستوى الأعلى لزيادة مشاركة المواطنين في الحكم، ومع هذه التشريعات القانونية الجديدة يبقى الأساس في ذلك كله آلية وإدارة المحافظات المنتظمة بإقليم أو الباقية المتبعة أسلوب ونظام اللامركزية مع حكومة المركز وكيفية الحصول على مجالس فعالة ونشطة توازي بمسؤولياتها وكفاءاتها حجم المهام المطلوبة والتي ينبغي القيام بها.

ومن هنا فإن اللامركزية الإدارية ومجالس المحافظات أصبحت خاصية جوهرية لابد من أن توظف باتجاه تعزيز النمو المستدام في قطاع الإسكان من خلال صياغة العلاقة بين الحكومة المركزية والمحليات بشكل يحقق تنفيذ الخطة العامة للدولة عن طريق وضع سياسات تحكم أداء المحليات.

٢. اللامركزية الإدارية في دور المجالس المحلية في قطاع الإسكان

إن اللامركزية الإدارية تكون من خلال صياغة العلاقة بين الحكومة المركزية والمحليات ومن هنا يأتي دور المجالس المحلية مع التوجه إلى التخفيف من المركزية لمجاراة التطورات الاقتصادية والاجتماعية ، إذ يهدف هذا النظام إلى رفع مستوى العمل الإداري والتنمية في المناطق المختلفة، وهو توجه نحو اللامركزية لمنح المحليات صلاحيات وسلطات تمكنها من مواجهة المتغيرات والمستجدات المحلية وتلبية احتياجات السكان واستغلال الموارد والمقومات المحلية، ويؤكد على البعد

الاقتصادي وتنمية الخدمات العامة ، والشراكة في تقاسم هذا الجهد من خلال الحوار وتبادل الآراء ووجهات النظر حول احتياجات ومستقبل مجتمعاتنا الحضرية منها والريفية لوضع كافة الإمكانيات المتوفرة من الموارد المالية والبشرية لإيجاد الحلول للمشاكل التي تطرح عليها ،ومما لاشك فيه ، أن أهم التغيرات التي طبعت المؤسسات الإدارية هو التحول نحو اللامركزية، إن حداثة هذه المؤسسات وضرورة تتبع سيرها في إطار احترام المصالح العامة ، قد فرضا مراقبة الدولة للمجالس المحلية ، ولعل هذه الاحتياطات هي التي ستجنب المجالس المحلية والمنتخبين أخطاء كثيرة.

تعد المجالس المحلية محركاً اقتصادياً واجتماعياً مهماً في التنمية الوطنية ، وطرفاً أساسياً في مجال الاستثمار على مستوى التنمية المحلية ، فالمجالس المحلية تملك اختصاصات واسعة وصلاحيات هامة في مجال التخطيط المحلي، وتوجيه التنمية الاقتصادية والاجتماعية وإنجاز البنية التحتية والتجهيزات الأساسية وتحقيق المشاريع الاجتماعية والمرافق العامة ،ويأتي قطاع الإسكان في مقدمة القطاعات التي تتولى المجالس المحلية مباشرتها بعد قيامها بالأشغال البلدية كطرف مخطط وموجه ومراقب ومستثمر في نفس الوقت .

يرتبط الاعمار في مجال الإسكان، بصورة وثيقة بسياسات اتخاذ القرار المتعلقة باللامركزية وإدارة الأراضي والتخطيط والمشاركة الشعبية، وهذا يتطلب امتلاك إستراتيجية تخطيط تنظر إلى الإسكان قليل الكلفة على انه الأساس في نمو المجتمع، كما انه بحاجة إلى سلطات محلية لكي تقيم حاجات مجتمعاتها من الإسكان، وان تتبنى الدوائر البلدية والحكومات المحلية فيه، عناصر الإسكان في خططها العامة، وان تطور كل حكومة محلية خططا وبرامج وتحدد المواقع من اجل خلق قدرة التعاطي مع نسبة كافية من النمو الجديد في مناطقها في كل أنواع الإسكان، ويتم تبنى أساليب إدارة النمو عوضا عن سياسة ضبط النمو، فسياسات ضبط النمو غالبا ما تطبق في الخطط الكبرى الصلبة وتصمم لتحديد النمو في قطاع الإسكان، فيما إن سياسات إدارة النمو تتلاءم والنمو المستقبلي والتطور المبرمج، وتنطلق مهمة المجالس المحلية في مجال الإسكان بدءاً من مرحلة التخطيط وانتهاء بمرحلة الاستثمار والانجاز مروراً بمرحلة المراقبة ، وذلك فيما توجهه من مخططات وفيما تبرمجه من مشاريع ، على اعتبار أنها تمثل إرادة مجتمعها المحلي ، تعمل على تنميته وتطويره وتبني مشاريع تنموية في كافة المجالات جنباً إلى جنب مع مشاريع الحكومة المركزية ، من هذا المنطلق على المجلس المحلي أن يضع مخطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية لمنطقته الإدارية طبقاً للأهداف في المخطط الوطني.(المصدر رقم ٦)

٣. تقوية دور القطاع الخاص لزيادة مساهمته في إقامة المساكن لفئات الدخل المتدني والمنخفض ونقل تلك المسؤولية إليه تدريجيا ليأخذ على عاتقه في النهاية مهمة تطوير الأرض السكنية وإقامة المشاريع الإسكانية الموجهة لخدمة تلك الفئات ، إن سياسة تقوية دور القطاع الخاص يكون وفق سياسة إسكانية مبرمجة للاستفادة من أدواره في التنفيذ ومرونته في الاستجابة إلى الحاجة السكنية بالإضافة إلى قدرته المستمرة على الإنتاج وفقا لمبدأ العرض والطلب.

٤. سياسة إسكان جديدة

من اجل أن يحقق الإسكان إمكانيته في التطور الاجتماعي والاقتصادي، فانه من المهم ان تجعل الحكومة العراقية من الاسكان اولوية، و في هذا الصدد فان سياسة العراق الاسكانية تتطلب ستراتيجة لتقييم السوق وتبني التخطيط الطويل الأمد وادارة النمو وتعبئة رأس المال الخاص من اجل تمويل الرهون وادخال القطاع الخاص والمنظمات ذات القاعدة الاجتماعية من اجل تحسين آلية انجاز الاسكان والبنية التحتية، سوف يرتبط الاعمار في مجال الاسكان، بصورة وثيقة بسياسات اتخاذ القرار المتعلقة باللامركزية وادارة الاراضي والتخطيط والمشاركة الشعبية.

وعليه فإن صياغة السياسة الاسكانية يتطلب دراسة الجوانب التالية :-

المؤشرات السكانية

حيث إن الإنسان هو وسيلة التنمية وغايتها ، يستلزم دراسة محاور النمو السكاني والانفجار العمراني والهجرة الريفية والحضرية والهجرة المترتبة عن الظروف السياسية ، التي تمثل قضايا تجعل العراق أمام تحديات متعددة المظاهر، من اهمها ظاهرة السكن .

المؤشرات الإسكانية

آ. الإصلاح المؤسساتي و التشريعي

التنسيق لضمان عدم تعددية الاطراف العاملة في اتخاذ القرار في قطاع الاسكان وتداخل الصلاحيات في الادارة والقرارات، تداخل الأدوار والبرامج بين القطاع العام والخاص، عدم التنسيق بين المؤسسات العاملة في قطاع الإسكان ، تحديد مكان ودور وحدة تسهيل الإسكان، مراجعة التشريعات الحالية للاسكان واصدار تشريعات جديدة لتقوية الاطر التشريعية التي تدعم خطة التحرك للاسكان مثل ضوابط الإفراز ومساحات القطع السكنية وقانون الإيجار وضوابط نقل الملكية والرسوم

المستحقة عليها بما يشجع على الاستثمار والتشييد في مجال الإسكان ، إكمال إصدار القوانين ذات العلاقة مثل (قانون الاستثمار العقاري والسكني،قانون البناء والتخطيط العمراني،قانون صندوق الاسكان الجديد ...) .

ب. الأراضي السكنية

دراسة اسباب ارتفاع أسعار الأراضي، عدم مواءمة أحكام البناء والمعاييرمع الواقع ، عدم فعالية سوق الأراضي في المناطق الحضرية فيما يتعلق بتوفير قطع أراضي سكنية تلائم احتياجات الفئات المستهدفة ، سياسات الاملاء الحضري، عدم وجود حوافز سلبية للاحتفاظ بالأراضي خالية من البناء ، أساليب التدخل الحكومي في سوق الأراضي مع اجراء جرد شامل للاراضي المملوكة للدولة بهدف توفير وتخصيص خزين كبير من الاراضي المخصصة مع ازالة جميع العقبات في القوانين والانظمة الحالية غير القادرة على تلبية هذه الحاجة مثل قانون ادارة البلديات والقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٨٦ وإعادة النظر بالقوانين المتعلقة بإفراز الأراضي الزراعية للأغراض السكنية داخل حدود التصاميم الأساسية وفي مداخل المدن وهو القانون ٢٢٢ لسنة ١٩٧٧ والقرار ٥٨١ لسنة ١٩٨١.

ج. التمويل الإسكاني

تفاوت شروط التمويل باختلاف الجهات المعنية بقطاع الإسكان،دراسة دور بنوك الإسكان في توفير التمويل الإسكاني لذوي الدخل المتدني، محدودية القروض الموجهة لتمويل شراء مواد البناء السكنية، تدوير السيولة النقدية وضخها لمؤسسات التمويل الإسكاني ، تعظيم دور القطاع الخاص و المختلط في الاستثمار في قطاع الاسكان.

د. مواد البناء و تقنياته

اعتماد إدخال التكنولوجيا الحديثة وأنماط البناء الجاهز والمواد الحديثة الصديقة للبيئة وتطوير نظم إدارة المشاريع والتوسع في إنتاج مواد البناء الأساسية للمعامل القائمة وبناء المعامل الجديدة بما يؤمن الحاجة الفعلية مع تنمية القدرات التنفيذية للسوق المحلية كماً ونوعاً على مستوى (الأفراد والشركات) وربط سياسات استيراد المواد الإنشائية من حيث الكم والنوع والأسعار بما لا يتعارض مع خطط تطوير الإنتاج المحلي ودعمه والحاجة الفعلية للسوق المحلية.

و. التدريب و بناء القدرات

اعتماد اليات مستحدثة في تعميق العمل والتعاون وتوسيع وتقييم مناهج بناء القدرات بما يتفق والسياسة الوطنية للاسكان مع دراسة احتياجات القطاع الخاص من التدريب للقيام بدور فعال في إسكان الدخل المتدني عن طريق الاحتكاك بخبرات القطاع العام وذلك من خلال تطوير برامج تدريبية محلية تركز على خطط الاسكان لهذا المستوى من السكن.

الاستنتاجات

١- ضرورة الفهم الجيد لأدوار الأطراف الثلاثة لمنظومة الحكم الجيد في إعادة هيكلة قطاع الإسكان وهي الحكومة ، المجتمع المدني، القطاع الخاص بهدف تحقيق التنمية الشاملة واستدامتها من خلال مجموعة السياسات والمؤسسات التي يستطيع من خلالها المجتمع إدارة الجوانب والعلاقات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والعمرانية من خلال التفاعل والتعاون المشترك بين الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص وانعكاس ذلك تطبيقيا على جوانب سياسة الإسكان الوطنية وخطط تنفيذها.

٢- لتعزيز تحقيق ما تقدم وبما أن قطاع الإسكان يعتبر قطاع إنتاجي هام ويؤثر على أداء قطاع الاقتصاد ككل يضاف إلى ذلك أن الإسكان يشكل حافزاً رئيسياً للادخار، لذلك ينبغي أن يكون سوق الإسكان فعالاً وعادلاً ويسدد جميع الاحتياجات الإسكانية بأقل كلفة على الاقتصاد الكلي ،وهذا يتطلب الموائمة بين مصالح الجهات المشار إليها ، لذا فان هذا القطاع بحاجة إلى توجيهات سليمة ومتابعة وذلك من خلال مجلس أعلى للإسكان ، يشارك فيه الخبراء في مجال الإسكان وممثلو القطاع العام العاملين في هذا المجال وممثلو عن القطاع الخاص أيضا والجمعيات والمنظمات الغير حكومية العاملة في مجال الإسكان والتطوير الحضري والتنمية الاجتماعية والاقتصادية .

٣- إعادة توزيع السلطات واللامركزية للسلطات المحلية ليكون دور الحكومة المركزية كمراقب وممكن ومشارك في التنفيذ لتكون الإدارة المحلية كممكن أو ميسر وتعزيز اللامركزية لتفويض اختصاصات التنفيذ والإدارة والتخطيط التفصيلي للمشروعات الإسكانية، وإناطة إنشاء شبكات البنية الأساسية والخدمات إلى أجهزة الحكم المحلى والبلديات واتساع المجال للمشاركة الشعبية المنظمة لذلك في إطار الخصوصية المحلية كما في أدناه:

اللامركزية	الاستقلالية المحلية	❑ وجود إطار واضح لتفويض السلطة من المستوى المركزي للمحلى ووجود نظام لمتابعة ومراقبة استخدام الموارد المحلية ❑ تنمية القدرات الإدارية الفنية والمالية على المستوى المحلى لإدارة التنمية ❑ دعم وتقوية الإدارات المحلية ضعيفة الموارد لكي تتمكن من أداء مسؤولياتها

٤- مشاركة الأطراف في صناعة القرار في المدينة أصبح واحد من العناصر الأساسية في التخطيط الاستراتيجي وما لذلك من علاقة وطيدة بتنفيذ سياسات قطاع الإسكان ، لذا فان التركيز على فكرة الشراكة في توفير الخدمات وإداراتها لها فعل مباشر في إعادة هيكلة قطاع الإسكان على مستوى السياسات ومستوى تنفيذها، ويمكن رؤية المشاركة كما في أدناه:

المشاركة المدنية	بناء فكر المشاركة الشعبية والفعالة لكافة شركاء التنمية	❑ بناء ثقافة الاحترام المتبادل بين كافة شركاء التنمية ❑ تدعيم آليات المشاركة المختلفة مثل جلسات الاستماع- استشارة المدينة واللقاءات الشعبية ❑ تطوير آلية لفض النزاعات بين الشركاء
	التمكين	❑ وضع الإطار التشريعي المناسب لمشاركة كافة فئات المجتمع ❑ تطوير الإجراءات العملية التي تمكن من مشاركة الرجال والنساء بصورة متساوية

٥- التحكم والسيطرة على العمران الحالي والمستقبلي من خلال تبني سياسات متكاملة متعددة الجوانب (الاجتماعية، الاقتصادية، التقنية، الإدارية، التخطيطية، البيئية)، ووضع الضوابط والتشريعات المنظمة لذلك في إطار الخصوصية المحلية، والعمل على استقرار هذه التشريعات وعدم تبديلها.

٦- إتاحة الفرصة كاملة لمشاركة القطاع الخاص غير المستغل مع وضع الحوافز والضوابط التي تحكم الاستثمار في هذا المجال وذلك من أجل تزايد مساهمته في تلبية الاحتياجات المتزايدة على الإسكان.

التوصيات

وهي في مجال تنفيذ السياسة التمكينية وفق ما تقدم وكما يلي:

أولا: تطوير الأداء المؤسسي وتعزيز المظلة الحكومية للقطاع.

- يتطلب الدور الفاعل للحكومة في القطاع تعزيز دور المظلة الرسمية للقطاع بحيث تنعقد تحت لوائها جهود كافة الجهات لتوجهها الوجهة السليمة وفق رؤية واضحة؛ والعمل على:

١- الانسحاب التدريجي للقطاع العام من الإنتاج المباشر واقتصار دوره في الإنتاج على تلبية الحاجة السكنية للفقراء وذوي الدخول المتدنية في أدنى سلم الدخل الوطني.
٢- تهيئة الظروف الملائمة للأسواق الإسكانية للعمل بفاعلية من خلال إرساء الأطر التشريعية والمالية والمؤسسية التي من شانها تمكن كافة الجهات من العمل بفاعلية في توفير المسكن.
٣- إيجاد آليات تشريعية تنظم أداء القطاع وتعطي المظلة الحكومية القوة في توجيه ومتابعة تنفيذ السياسات في القطاع.

ثانياً: توجيه الدعم

١- تقليل مستوى الدعم الكلي إلى مستوى يتفق مع المصادر المالية المتاحة وبالتالي إزالة الدعم غير الفعال وتوجيهه لمستحقيه.
٢- إعطاء الأولوية في الدعم لأدنى الشرائح على سلم الدخل الوطني وشمول كافة الأسر المحتاجة ضمن هذه الشرائح.
٣- التأكيد على تجنب الدعم المقدم على شكل ضوابط الإيجار لأنه يربك سوق الإسكان.

ثالثا: التمويل

١- التوسع في خدمات تأمين القروض السكنية ورفع نسب التمويل من القيمة الحقيقية للعقار ورفع عمر القرض وتخفيف الأعباء الشهرية والدفعة الأولى على المقترض.
٢- خفض أسعار الفائدة على القروض السكنية من خلال منح القطاع المصرفي حوافز لذلك، و التوسع في إطلاق برامج تمويلية طويلة الأجل.
٣- تشجيع المنافسة بين مؤسسات التمويل الإسكاني بشكل والمؤسسات المقرضة حسب الشريعة الإسلامية.
٤- تشجيع إنشاء أسواق الرهن العقاري للتخفيف من مخاطر السيولة التي تتعرض لها البنوك.
٥- تشجيع الجمعيات التعاونية والمنظمات الغير حكومية في الإقراض الإسكاني للفقراء.
٦- التوسع في خدمات التأجير التمويلي.
٧- فتح مؤسسات الضمان الاجتماعي و التقاعد لنوافذ اقراضية لأغراض السكن لصالح عملائها.

رابعا: تطوير حقوق الملكية

١- تصويب وضع الملكيات الغير آمنة في مناطق السكن العشوائي.
٢- الحد من الاعتداءات على أراضى الخزينة.

خامسا: تحفيز دور القطاع الخاص الإسكاني في الإنتاج

١- منح الامتيازات للقطاع الخاص مثل الإعفاء من ضريبة نقل الملكية ورسومها على مساكن ذوي الدخل المتدني .

٢- إعطاء القطاع الخاص المنظم الحق باستخدام النماذج والمعايير التي طورتها المؤسسة.

٣- تبسيط الإجراءات أمام القطاع الخاص.

٤- معالجة الاختلالات التشريعية التي كانت تقف عائقا أمام استثمار القطاع الخاص في الإسكان.

٥- تنفيذ مشاريع الشراكة ما بين القطاع الخاص والقطاع العام .

سادسا: تنظيم الأراضي السكنية

١- تفعيل إعداد الدراسات الاجتماعية الاقتصادية عند إعداد المخططات التنظيمية الهيكلية بما يسمح بالمواءمة بين التنظيم وإمكانيات السكان .

٢- أنظمة استعمالات الأراضي والبناء يجب أن تسمح للقسائم الصغيرة وتضبط الكثافات.

٣- تحديث الأنظمة والقوانين بما تقلل من كلفة الروتين وتبسيط في الإجراءات.

المصادر :

١. عبدالله ،حسون ناجي (تحديث مخطط الاسكان العام لمرحلة ما بعد الحرب) ، رسالة ماجستير مقدمة الى المعهد العالي للتخطيط الحضري و الاقليمي ،جامعة بغداد،.١٩٨٩

٢. مشروع التنمية الحضرية لمدينة بغداد (٢٠١٥) ، جامعة بغداد: كلية الهندسة : قسم الهندسة المعمارية، ١٩٩٨.

٣. الرؤيا،الادوار،الاحتياجات و الاولويات: اوراق العمل المقدمة من الوزرارات المعنية في جمهورية العراق في ندوة الاسكان و التنمية الحضرية،.٢٠٠٤

٤. سوريش، فاسوديفان وناجي، جبرائيل و الشماع ،همام و اسعد، مفيد عزيز(المقدمة لخطوة نحو استراتيجية تمويل الاسكان في العراق،.٢٠٠٥

٥. الصالحي ،عدنان (مجالس المحافظات و رداء اللامركزية) مركز الامام الشيرازي للبحوث و الدراسات ،.٢٠٠٨

٦. المسح الاجتماعي و الاقتصادي للاسرة في العراق٢٠٠٧، الجهاز المركزي للاحصاء و تكنلوجيا المعلومات، وزارة التخطيط و التعاون الانمائي،.٢٠٠٩

٧. سياسة الإسكان الوطنية والاستراتيجيات اللامركزية والإصلاحات المؤسسية والتنظيمية في العراق، حكومة جمهورية العراق و برنامج الامم المتحدة للمستوطنات البشرية،٢٠١٠.

اثر تصميم طرق المشاة في توفير بيئة مريحة للانسان

اسم الباحث : د. سوزان عبد حسن
مكان العمل : قسم الهندسة المعمارية/ كلية الهندسة / جامعة النهرين

المستخلص:

اظهرت المشاريع الخاصة بتخطيط المدن تركيزا عاليا على تخطيط الطرق باعتبارها ابرز المكونات البنيوية الحضرية الأساسية للمدينة التي تشبع احتياجات متعددة وتقوم بأداء وظائف متنوعة، فهي تربط قطاعات المدينة بعضها البعض وتعمل كمراكز للنشاط الاقتصادي والخدمي بأنواعه، وبرغم هذا التركيز العالي على توزيع فضاءات الطرق بانماطها المتنوعة التجارية والصناعية والسكنية ، الا ان هذا التركيز اقتصر في كثير من جوانبه على ابعاد ومقاييس المركبات المختلفة وتحقيق سهولة وانسيابية حركتها ، اما حركة الانسان واستخدامه لفضاء الطريق فقد برز كمؤشر ثانوي في عملية التخطيط والتصميم ، وتناقص بشكل تدريجي مقياس الانسان المعتمد في تصاميم ازقة المدن التقليدية .كما ظهرت اثار اخرى تمثلت في اهمال الجوانب النفسية والاجتماعية والبيئية للانسان ضمن فضاء الطريق . البحث سيحاول تقديم عددا من المؤشرات التصميمية للمخططين الحضريين التي تسهم في اعادة الاهتمام بالجانب الانساني من خلال دراسة ابرز المؤثرات النفسية والبيئية والضوضائية التي تسهم في تحقيق البيئة المريحة للانسان ضمن فضاء الطريق الحضري.

Abstract

Planning of cities show great attention on streets planning as one of the most structural component foundations for cities, that providing many functional needs and connect parts of the city each other, and work as a commercial and services activities centers.

Instead of this highly focused on distributing streets with different streets types such as economical and trading and housing streets. This concerned was only on the dimensions and scales of different types of vehicles and their movement. When scale and dimension and movement of mans were as a second priority in designing and planning streets. Which came's first for traditional streets. The research try to submit some designs guides for planners that contribute in re concerning the human environment through studying the most effective needs such as psychological and environmental and acoustical. That achieving comfort environment for walking person inside streets.

١-المقدمة

يسهم تخطيط وتصميم فضاءات الطرق في المدن الى تحديد محاور الحركة الرئيسية فيها وما يتعلق بذلك من توزيع المناطق المتنوعة وتنظيم حركة المركبات والانسان ، ومع الحاجة لضمان انسيابية حركة المركبات وتنظيمها ، تبرز الحاجة الى مراعاة الجانب الانساني في تصاميم الطرق من خلال معرفة ابرز الاحتياجات للانسان السائر ضمن فضاء الطريق لتحقيق الراحة والاستمتاع بفعالية السير والتي افتقدت احياناً في تصاميم المدن الحديثة .

٢ – فضاء الطريق

ظهر فضاء الطريق بصورة عامة في المناطق الحضرية عند توسع إستيطان الإنسان إذ كان يشكل إطاراً وحدوداً ومدخلاً للوحدات السكنية المختلفة فضلاً عن كونه محور ربط اجتماعي بين السكان وهو أحد المكونات الحضرية الأساسية للمدينة التي تشبع احتياجات متعددة وتقوم بأداء وظائف متنوعة، فهي تربط المدينة مع بعضها البعض وتعمل كمراكز للنشاط الاقتصادي والخدمي بأنواعه. ولقد ظهر الطريق منذ القدم كفضاء للفعاليات الإنسانية اليومية، الاقتصادية والاجتماعية، واستعمل كساحة للاحتفالات الرسمية والشعبية وكان الموقع الأول لظهور فن المسرح. ولا تزال أرصفة الشارع تحمل الطابع الاقتصادي والترفيهي قبل أن تحمل إلى المشاة الراحة والسلامة.[١]

٣ – انواع الطرق في المدن

تصنف انواع الطرق في المدينة الى نمطين اساسين :

١– الطرق الخاصة بالسير السريع : وهي مساحات الطرق والساحات والشوراع المخصصة لسير المركبات ، حيث المركبة هي كل وسيلة نقل تسير بقوة الية او جسمية .

٢– الطرق الخاصة بالسير الهادىء : وهي المساحات التي تخصص لسير المشاة، من ارصفة ومحاور وساحات وممرات خاصة بالمشاة خاصة . [٢]

٣– الطرق المتنوعة : وهي المساحات التي يكون فيها السير مختلطا بين المركبات والمشاة ، كما في الشوارع والطرق الداخلية للجامعات والتجمعات السكنية وغيرها.

وفي هذا البحث سيتم التركيز على الطرق الخاصة بالسير الهدىء باعتبارها ضمن نطاق البحث المتعلق بحركة الانسان الماشي بدون استخدام اليات النقل .

٤-المكونات الفيزياوية للطرق

إن العناصر التي تسهم في رسم ملامح المكونات الفيزياوية للشارع، والعلاقات التي تربط هذه المكونات مع بعضها بهدف خلق استجابة حسية وبصرية ايجابية، ويمكن تقسيمها إلى:

- عناصر ذات السمات الثابتة (Fixed Feature Element) تتمثل في المباني والمسقفات والكتل البنائية المصممة وبعض المعالم الطبيعية.

- عناصر ذات السمات شبه الثابتة (Semi Fixed Feature Element) تتمثل في عناصر تنسيق الموقع وأثاث الشارع، كما المناطق الخضراء (الأشجار والنباتات) وأثاث الشارع من مقاعد جلوس، نافورات، نصب وتراكيب، وعلامات دلالة..الخ.
- عناصر ذات السمات غير الثابتة (Non Fixed Feature Elements) وتتمثل في الفعاليات والأنشطة الأساسية.[٣]

إن هذه العناصر يمكن أن تظهر في إطار المشهد الحضري كذلك، بثلاث مستويات تتفاعل وتتكامل مع بعضها البعض ومع الإنسان كعنصر فاعل، مؤثر، ومتأثر ببيئة الطرق .

٥- توفير فضاء طريق يحقق الراحة للانسان المستخدم

يتوجب ان يوفر فضاء الطريق مستلزمات الراحة للانسان المستخدم وما نعنيه هنا ليس فقط الراحة الجسدية للانسان بل تحقيق حرية الاستخدام بدون اي ضغوطات نفسية في التنقل واختيار وجه الحركة بطريقة سلسة باقل التقاطعات مع حركة السيارات مع معرفة اتجاهات الحركة كما يشمل المفهوم تحقيق الجوانب الاجتماعية في التفاعل بين المستخدمين والحماية البيئية وتقليل التعرض للضوضاء الخاصة باليات النقل .

ولضمان تحقيق الراحة للانسان المستخدم لفضاء الشارع فان هناك عدد من المؤثرات التي لا بد لمخطط المدينة اخذها بنظر الاعتبار والتي تتضمن ما يلي :

١- المؤثرات النفسية

٢- المؤثرات البيئية

٣- المؤثرات الضوضائية

اولاً – المؤثرات النفسية

يتعرض الانسان المستخدم لفضاء الشارع لعدد من الضغوط النفسية المتمثلة بالخوف من التعرض للحوادث المرورية او من صعوبة الاستدلال على الموقع وغيرها العديد ، وللتقليل من هذه المؤثرات النفسية فلا بد لنا من تحقيق عدد من الجوانب التي توفر الراحة النفسية للمستخدمين والتي تتمثل بالنقاط الاتية :-

١- تحقيق الشعور بمألوفية المكان

يتولد الشعور بمألوفية المكان من امكانية معرفة المكان والطرق والشوارع بالنسبة للاشخاص المستخدمين ، وفهم الموقع العام من قبل الانسان ضمن المدينة فالطرق المالوفة هي التي تبدو متدرجة هرميا وموضحة باشكال الابنية الساحات العامة المفتوحة وتقاطعات الشوارع . وكذلك التي تحقق القابلية على تمييز العقد الحركية في الشوارع والساحات المركزية ومن ثم تدريجا وصولا الى المناطق السكنية ومكان سكن الانسان . وضمن هذا المفهوم يتدرج عدد من المفاهيم المرتبطة به وهي :

- معرفة المكان

معظم البيئات الحضرية لها خطوط تصميمية عامة تولد لدى المستخدمين لها توقعات عن كيفية الحركة ضمنها والتصرف في ضوء ذلك . واذا ما تغيرت هذه التوقعات عن الموجود فعليا فان الانسان يصاب بالاضطراب والحيرة [٤]، فيجب ان توفر التصاميم الخاصة بالمدن والشوارع والمنازل السكنية الوضوحية اللازمة لمنع التشوش والتوتر في الحركة على الطرق . [٥]

وكما يجب ان توفر تصاميم البيئة الداخلية ضمن المنزل او المدرسة وغيرها الوضوحية وسهولة الحركة والانسيابية لاستخدامات الحياة اليومية ، فان تصميم البيئة الخارجية لا بد لها من توفير الوضوحية والمألوفية اللازمة لحركة الانسان السائر على قدميه حيث يتوقع من تخطيط المدن وجود مركزا وساحات عامة مع تماثيل او نافورات في الشوراع الرئيسية التي تكون عادة عريضة ومزدحمة بالسيارات والمارة ومحاطة ببنايات مرتفعة ومحلات تجارية في الطوابق الارضية وشقق او مكاتب في الطوابق العليا والشوارع الفرعية يتوقع ان تكون اقل ازدحاما واكثر هدوئا وسكنية .

- فهم الابنية المحيطة بفضاء الطريق

ان فهم الابنية المحيطة بفضاء الطريق من قبل الانسان الماشي يسهم في تعزيز مالوفية المكان ، من خلال الاستدلال على استخدامات المباني المتنوعة مثل المحلات والمكاتب والمنازل وبهذا يتمكن الناس من معرفة المباني حتى من الزيارة الاولى لها . ان اشكال المباني المبهمة وغير الواضحة يجعل من الصعوبة التعرف على موقع الانسان ضمن المدينة ويولد الشعور بالتوتر لدى المتلقي . [٦]

- العناصر المعمارية والبيئية

يجب ان تحقق تصاميم المباني العامة الوضوحوية اللازمة وخصوصا في تعريف المداخل على الشوارع الرئيسية وعلى استخدام المواد الانهائية في المباني المالوفة والتي توفر السهولة في التمييز لجميع الناس الا ان هذا لا يتعارض مع استخدام التصاميم الحديثة ولكن الاخذ بنظر الاعتبار بالاساس سهولة ووضوحية الاستخدام العام للمبنى . [٧]

ونلخص هنا عدد من المؤشرات التي تحقق مالوفية المكان في تصاميم فضاء الطريق:-

- الشوارع والاماكن المفتوحة والتي تعرف نمط المباني بوضوح
- يفضل ان تكون التحويرات والتغيرات في تصاميم المدن والشوارع صغيرة في المقياس والتي تحقق امكانية التمييز للمناطق المعروفة .
- يتوجب ان تتفاعل التصاميم الخاصة بتطوير المدن مع التصاميم المحلية والانماط الشائعة والالوان والمواد البنائية المستخدمة .
- توفر التدريج الهرمي في تصاميم الشوارع الرئيسية والشوارع الجانبية الازقة وممرات الحركة .
- يفضل ان تكون تصاميم الابنية المعمارية واثاث الشارع مفهومة لكافة الناس .

٢- التميز

يرتبط الشعور بالتميز بالمدى الذي يولده تصميم فضاء الطريق في الحصول على صورة واضحة عن مكان التواجد وعن الجهة التي ينتهي اليها فضاء الطريق ، يتولد الشعور بتميز المكان من خلال توافر التصاميم المتداولة محليا في الابنية مع ابراز لدور كل من الشواخص والالوان والمواد المحلية في فضاء الطريق وتصاميم المباني المجاورة . ويرتبط بهذا المفهوم عدد من المؤشرات هي :

١-الصفات المحلية

كما اشرنا سابقا الى اهمية الحفاظ على صفات المنطقة الاصلية والحفاظ على المباني التراثية في المدن والشوارع التي تعطي صفة التميز والهوية المحلية للمكان ومن ثم توفير صورة واضحة وغير مبهمة ، مع توفير الاشارات وعلامات الدلالة الواضحة ضمن فضاء الطريق لتعريف المواقع المهمة ومداخلها.

٢-اشكال المباني المتنوعة

اشرنا سابقا الى تاثير التنظيم الهيكلي المتدرج لشوارع المدينة في توفير وضوحية الحركة وتميزها في المدينة من حيث اعطاء التميز الذي يسمح بتنوع الاشكال والاحجام للشوارع والعقد . كما ان تنوع الاستخدامات لاشكال المباني مع استخدام اشكال متنوعة وعناصر تاثيث ومواد والوان ووجود التنوع مثل اختلاف خطوط ارتفاعات الابنية والعناصر المتنوعة مثل الشرفات والبروزات والابوب الامامية والشبابيك يعطي تصورا واضحا عن موقع الانسان ضمن فضاء المدينة وهو لا يعني الوصول الى التناقضات في التصاميم بل ضمن تشكيل متنوع يعطي الوحدة الكلية لفضاء الشارع . ابرزت دراسة Lynch (1960) حاجة الطرق بان تكون معرفة بوضوح بالتصاميم المنفردة ومواد الانهاء والالوان والانارة وجود الحافات وخط السماء . [٨]

٣-المؤشرات والعناصر البيئية

هناك عدد من المؤشرات والعناصر البيئية التي تسهم في تعريف المكان وتمييزه ندرجها في ما يلي:-

١- المباني التاريخية مثل الجوامع والكنائس والمنشاءات التاريخية مثل التماثيل والنصب التذكارية.

٢- المباني العامة مثل المراكز البلدية والمستشفيات ومراكز المحافظات والمكتبات والابنية الجامعية.

٣- المنشاءات المميزة مثل المباني المرتفعة والجسور والابراج المرتفعة والمآذن .

٤- الاماكن ذات الفعاليات الممتعة مثل الحدائق العامة ومراكز الاجتماعات واماكن اللعب والمناظر الطبيعية.

٥- الاماكن غير المعتادة مثل المباني او الاستخدامات التي لها هوية مميزة ويمكن ان تصنف العناصر الطبيعية التي تحقق التميز في الشوارع الى :

أ- العناصر الجمالية مثل نافورات الماء ، المسطحات المائية والينابيع والحدائق الجميلة والاشجار المميزة والزهور .

ب-العناصر الوظيفية مثل اثاث الشارع وتشمل صناديق الهواتف وصناديق البريد والمقاعد العامة ومواقف المركبات العامة . [٩]

ونلخص هنا عدد من المؤشرات التصميمية والمعالم للحصول على التميز في فضاءات الشوارع :-

- وجود تصاميم وعناصر مستلهمة من التراث المحلي.
- تحقيق اشكال مباني متنوعة .
- فضاءات مفتوحة محددة ومفهومة مع فعاليات متنوعة وعناصر مرحبة.
- تنوع في اشكال الساحات العامة من مناطق خضراء الى ملاعب اطفال واماكن تجمع وراحة .
- تنوع في المباني التاريخية والمدنية والابنية ذات الهياكل الانشائية المميزة .
- تنوع في الاماكن الممتع والفعاليات والعناصر الجمالية مثل الاشجار واثاث الشارع.

ثالثاً – سهولة الفهم والاستيعاب

هي الصفة التي تجعل من الفضاء سهل الاستيعاب [١٠]، وتمكن هذه الصفة الانسان المتحرك ضمن فضاء الطريق من ان يفهم ويستوعب المكان الذي يتحرك ضمنه في فضاء الشارع بالاضافة الى فهم العقد والاماكن الي توصل اليها . وتبرز اهمية هذه الصفة من جانبين الاول من الشكل الفيزياوي الذي يظهره الشكل العام لفضاء الطريق والثاني من التخطيط العام وما يقود اليه ضمن المدينة رغم من صعوبة الفصل بين هذين الجانبين بسهولة . ويرتبط بهذا المفهوم عدد من المؤشرات هي :

١- التدرج

اعتمدت معظم الطرق قبل القرن العشرين صفة التدرج الهرمي ، فالطرق المهمة تبرز اهميتها من الشكل الفيزياوي الذي يمتلك اشكالا منتظمة وكبيرة وتؤدي اليه معظم ازقة المدينة اما باقي الازقة فتتميز بالتدرج الفيزياوي والتخطيطي و بحسب اهميتها .

اما المدن الحديثة فقد تميزت بصفات انعدام التدرج والهرمية بالاضافة الى التشابه في اشكال المباني العامة والادارية والسكنية وخصوصا في المخططات الشطرنجية الذي نجده في مناطق كبيرة ضمن مدينة بغداد . وهو ما اضعف سمة الاستيعاب والفهم لمكان تواجد الانسان ضمن المدينة وظهرت الاشارات التي توصف المناطق والشوارع كبديل عن الهرمية الموجودة في المدن التقليدية.

٢- العلامات الدالة والاشارات

ان وجود علامات الدالة المميزة واشارات الطريق كلها تستخدم في زيادة الاستيعاب والفهم لحركة الانسان ضمن فضاء الطريق . وتستعمل هذه الاشارات في تحديد موقع الانسان ضمن المكان بالاضافة الى ما تؤدي اليه الطرق واتجاهاتها وتوصيف المباني المهمة والتي لها فعالية معينة او صفة تراثية وغيرها . [١١]

وللوصول الى سهولة الفهم والاستيعاب لموقع الانسان في المدينة ضمن فضاء الطريق فلا بد من الحصول على الصفات التالية :

- ان الطرق غير المستقيمة والمتعرجة اكثر وضوحا للنسان السائر من النظام الشبكي المتعامد الذي يولد الملل في الانظمة الحركية ومن ثم صعوبة التمييز والوضوحية . كما ان استخدام العقد الحركية بشكل T-junctions او بشكل حافة حادة يفضل على العقد المتعامدة في تحقيق الوضوحية .
- التدرج في انماط الطرق.
- يفضل ان لا يزيد طول الطرق عن ٦٠ – ١٠٠ متر للسماح بالتنوع. وان زاد الطول عن ذلك فلا بد ان تنحني الطرق او يغير مسارها لتحقيق التنوع اللازم.
- يجب ان توفر اشارات الدلالة اللازمة للتعرف على اتجاهات المسارات الرئيسية في الطرق ويفضل ان تكون بسيطة وغير غامضة . كما يفضل ان تكون غير لامعة او متوهجة.وباقل عدد ممكن لتحقيق البساطة والوضوحية
- يفضل ان تكون مؤشرات الاتجاهات للمشاة مثبتة على مرتكز واحد.
- توفير اثاث طرق وغيرها من المؤشرات الاتجاهية في المناطق التي تنتهي بها المحاور البصرية.

رابعاً– الشعور بالامان في الحركة

يواجه الانسان المستخدم اشكاليات الانتقال والحركة مع وجود حركة السيارات وهو ما يضعف احساس الانسان بالامان في الانتقال بالاضافة الى العديد من الحوادث المرورية التي تتولد من جراء اشتراك حركة الانسان السائر مع حركة السيارات ضمن اغلب مناطق المدن حتى في المناطق السكنية وتعد هذه المشكلة من ابرز مشاكل العصر، وقد قدمت العديد من المقترحات لغرض التوصل الى عزل حركة الانسان الراجل عن مستخدمي السيارات وفي المخطط ابراز لربط سير المشاة في المدينة لضمان سهولة الوصول الى المسكن بشكل منفصل عن حركة السيارات .

المثال رقم -١ شبكي متعامد -مزاح

سير السيارات وسير المشاة عبارة عن نظامين منفصلين
نقاط اللقاء فيما بين النظامين محدود
شروط الامان افضل

المثال رقم-٢ ربط مشطي

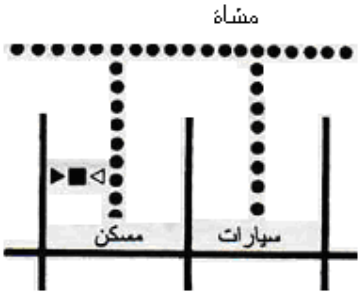

سير السيارات وسير المشاة عبارة عن نظامين منفصلين
لاوجود لنقاط الالتقاء الخطرة فيما بين النظامين المختلفين
تحسس متمايز بالنسبة لسائقي السيارات والمشاة
عامل الامان جيد جدا

المثال رقم -٣ نظام ربط مركب

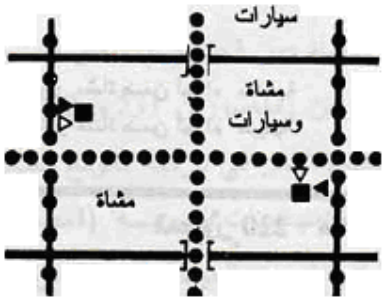

شوارع ذات حركة سريعة
شوارع خاصة بالمشاة
شوارع مختلطة السير
هرمية الترتيب وفقا لطبيعة الكثافات
عامل الامان مقبول

المثال رقم -٤ اعادة تصميم هيكلية الشبكة الطرقية وفق مفهوم تربيض السير

الحد من السير السريع عن طريق تجنب ومنع السير الحاد
تحديد سرعات السير السريع
ترتيب شوارع سكنية ومحاور مشاة

المثال رقم -٥ فصل سير المشاة عن سير السيارات على مستويين

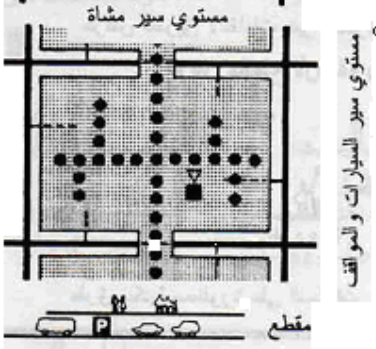

لاوجود لنقاط الالتقاء (نقاط خطرة) فيما بين النظامين المختلفين
مجالات التحسس مختلفة تماما
عامل الامان جيد جدا
كلفة مرتفعة

مخطط امثلة عن عزل حركة الانسان عن حركة السيارات وفيه توضيح لميزات وعيوب كل نمط [١٢]

اما ابرز العناصر التصميمية التي تعزز من الاحساس بالامان في الطرق فهي:

١- وجود الاستخدامات متنوعة ضمن الفضاء الواحد .

٢- وضع حدود بين حركة الدراجات الهوائية وحركة المشاة.

٣- عزل حركة المشاة عن السيارات بواسطة الاشجار او مواقف السيارت المؤقتة او خطوط حركة الدراجات الهوائية او بواسطة عزل مستويات الحركة.

٤- الحفاظ على طرق المشاة من التكسرات والمطبات.

٥- استخدام مواد مسطحة لينة يسهل السير عليها.

٦- ابراز اضاءة الطرق في اوقات الليل بحيث تسمح بالرؤية الواضحة .

ثانياً- المؤثرات البيئية

تتأثر عناصر المناخ في الفضاءات الحضرية وخاصة فضاء الطريق بعوامل عديدة تجعلها مختلفة عن مناخ الإقليم وتكون مناخاً خاصاً بها يدعى المناخ الحضري المصغر وفيما يلي أهم العوامل المؤثرة في مناخ الفضاء الحضري:[١٣]

* الكثافة العالية جداً في وسائط النقل والمركبات الخاصة تتسبب في زيادة الملوثات.
* مواد البناء وانهاء الطرق.
* زيادة المساحة المبنية وتغطيتها للتربة الطبيعية وقلة المساحات الخضراء.
* كثافة الأبنية وارتفاعاتها مما تؤدي إلى زيادة الخشونة السطحية للمنطقة ككل.

ويمكن ان نلخص عددا من المؤشرات التصميمية التي تسهم في تحسين بيئة الطريق وتحديدا في اجواء العراق الحارة المشمسة .

- استخدام مواد الانهاء للطرق التي تعكس اشعة الشمس اعتمادا على الملمس الناعم او الالوان الفاتحة للمواد لارصفة الطرقات بحيث تسهم في تقليل امتصاص حرارة اشعة الشمس ومن ثم عكسها في المساء والذي يرفع درجات الحرارة ضمن المدن والشوارع .
- توفير التظليل المناسب للانسان الراجل على ارصفة الطرق وتوجد العديد من المقترحات مثل :-

-التظليل باستخدام التسقيف سواء كانت المسقفات من المواد البنائية الثقيلة مثل الكونكريت والطابوق او باستخدام المواد البنائية الخفيفة مثل المسقفات اللدائنية والخشبية وغيرها.

-استخدام الاشجار في الارصفة والمناطق الوسطية وخاصة اشجار النخيل، التي تحقق تظليلا مناسبا مع مراعاة اتجاه الشمس بالنسبة للطريق ونوع التظليل الذي تحققه انماط الاشجار المختلفة بالنسبة للارصفة .

- اعتماد تقديم الطابق الاول عن الطابق الارضي في المباني التجارية وتشكيل نوع من الاروقة التي تحقق التظليل المناسب وابرز مثال محلي تاريخي على ذلك يتمثل بشارع الرشيد.
- في حالة صعوبة توفير الشروط السابقة يمكن توفير مناطق انتظار خاصة لركاب المركبات العامة مسقفة ومبردة وهو ما انتشر في الاونة الاخيرة في دول الخليج العربي .

- توفير عدد من المسطحات المائية البسيطة والنافورات التي تسهم في تلطيف الاجواء العامة للطرق .
- التقليل من امتداد الطرق على استقامة واحدة لمسافات طويلة واعتماد التنوع في اشكال الشوارع والذي يولد بدوره تغييرا في التيارات الهوائية والتظليل المناسب الناتج عن تقديم وتاخير الكتل البنائية . [١٤]

ثالثاً– المؤثرات الضوضائية

يعتبر الضوضاء المروري من المشاكل المتفاقمة في المدن وخصوصاً الطرق المزدحمة في مناطقها المركزية. وبينت عدة دراسات إن ضوضاء حركة المرور وخصوصاً الطرق المزدحمة يعتبر أكبر مصدر للإزعاج البيئي عن غيره من مصادر الضوضاء. وتستخدم الحواجز الصوتية لتقليل نسب ضوضاء المرور ، إن استخدام المواد المختلفة في الحواجز الصوتية الضوضائية غير محدود وكما يمكن تصنيف المواد المستخدمة في الحواجز إلى مواد ماصة ومواد عاكسة أو خليط منهما وبشكل عام يمكن استخدام المواد التالية:

١– الكونكريت

يستخدم الكونكريت بعدة طرق في الحواجز المانعة للضوضاء أهم فوائدها أنها سهلة التركيب والصيانة ويمكن إجراء تشكيلات فنية وزخرفية لإضفاء جمالية على واجهاتها وبنفس الوقت تعكس الأشعة الساقطة عليها بالاتجاهات المصممة أو المطلوب توجيهها إليها.[١٥]

٢–المعادن

تستخدم الحواجز المعدنية مثل الحديد ويتم تغطيتها بمواد ماصة للضوضاء مثل الفايبركلاس، الصوف الزجاجي، للحد من الضوضاء. الألمنيوم يستخدم أيضاً وذلك لمتانته وخفة وزنه حيث يمكن استخدام لوح من الألمنيوم ذو مساحة كبيرة ويثبت بإسناد قليل (أقصى بعد يكون 5م).

٣– المواد الشفافة

تسمح المواد الشفافة للإنارة أو الضوء بالنفوذ من خلالها إلى المساحات أو الأبنية التي تقع خلف الحواجز أو في منطقة ظلها وتعتبر من المواد العاكسة للضوضاء. ولها سلبيات تتمثل في تركيزها لدرجات الحرارة وظرورة الصيانة المستمرة لها . [١٦]

٤- المواد القابلة للإعادة

تستخدم المواد البلاستيكية بعد إعادتها في الهياكل للألواح الماصة للضوضاء كما يمكن تلوينها بألوان تختلف عن ألوانها الأصلية لتعطي مظهر لا يميزها عن الاستخدام السابق.وكما يمكن الاستفادة من مبدءا الفجوات الرنينيه في توهين الضوضاء الخارجية. [١٧]

٤- السداد والتلال الترابية

إن شق الطرق ينتج عنه فائض من المواد وأغلبه المواد الترابية ويكون ذا كلفة بسيطة في حالة الاستفادة منه لأغراض العزل للضوضاء كما يمكن أن يكون اقتصادي حيث لا يحتاج إلى نقل من أماكن أخرى، إن تصميم التلال أو السداد الترابية يجب أن يأخذ بالاعتبار المنطقة المحيطة بالموقع. إن بعض المواد تصلح فقط للمنحدرات بشكل متدرج والكمية الأخرى قد تستعمل بكميات أكبر لإعطاء حاجز مانع الضوضاء فعال بعض التدرجات تكون من الناحية الجمالية جيدة ولكنها لا تفي بأغراض التوهين.[١٨]

٥- الحواجز المزروعة بالنباتات

تسمى بالحواجز الخضراء لكونها تستخدم أشجار دائمة الخضرة، وهي تستعمل عادة مع إملاءات من التربة يصل ارتفاعها إلى ٤ م في بعض الأحيان. وهذا النوع من الحواجز يتطلب عناية مستمرة بهذه النباتات وخصوصاً في الأجواء الجافة تحتاج إلى ري مستمر للمحافظة عليها وكذلك المكافحة ضد الحشرات المضرة، وذلك للمحافظة عليها من وبقاء التأثير البصري لها كما أنها بعض الأحيان تتطلب صيانة التربة وتبديل الأجزاء التالفة منها ويمكن أن تعزى الصيانة إلى المناطق الحضرية التي تمر فيها هذا النوع.[١٩]

ومن الذي تقدم في هذا البحث يمكن ان نستخلص عددا من المفردات الرئيسية لابرز مؤثرات تصميم الطرق والواجب المترتب على المصمم والمخطط لفضاءات الطرق اخذه بنظر الاعتبار بهدف الوصول الى فضاء طريق يحقق الراحة للانسان الماشي . والجدول التالي يوضح هذه المفردات .

جدول رقم (١)

اعداد الباحث

المفردة الرئيسية	المفردات الثانوية	فقراتها الفرعية
المؤثرات النفسية	الشعور بمألوفية المكان	معرفة المكان
		فهم الابنية المحيطة بفضاء الطريق
		العناصر المعمارية والبيئية
	التميز	الصفات المحلية
		اشكال المباني والحضري المتنوعة
		المؤشرات والعناصر البيئية
	سهولة الفهم والاستيعاب	التدرج
		علامات الدلالة والاشارات
	الشعور بالامان في الحركة	عزل حركة المشاة عن المركبات
		صيانة الطرق
		انارة الطرق
المؤثرات البيئية	مواد الانهاء	مواد عاكسة للضوء بسطح املس والوان فاتحة
	التظليل	المسقفات
		تقديم الطوابق العليا
		استخدام النباتات
		مناطق انتظار مسقفة ومكيفة
	التيارات الهوائية	التخلخل والتضاغط من تنويع شكل الطريق
	الرطوبة النسبية	استخدام المسطحات المائية والنافورات
المؤثرات الضوضائية	الحواجز الصوتية	الكونكريت
		المعادن
		المواد الشفافة
		المواد القابلة للإعادة
		السداد والتلال الترابية
		الحواجز المزروعة بالنباتات

الاستنتاجات

من خلال تحليل ومناقش الطروحات والنتاجات التي تعرض لها البحث فقد تم التوصل الى مجوعة من الاستنتاجات النهائية تتعلق بعملية تصميم فضاء الطريق والتي يجب ان يضعه المصمم في اعتبارته التصميمية للوصول الى النتاج الذي يحقق الراحة للانسان ضمن فضاء الطريق هي :-

١- توفير التدريج الهرمي في تخطيط الشوارع الرئيسية والشوارع الجانبية الازقة وممرات الحركة .

٢- الحفاظ على وجود تصاميم الابنية والعناصر المستلهمة من التراث المحلي.

٣- تنوع في اشكال الساحات العامة من مناطق خضراء الى ملاعب اطفال واماكن تجمع وراحة

٤-

٥- العمل على زيادة عرض منطقة سير المشاة للحصول على حرية التنقل والمشي.

٦- زيادة عدد العلامات الدالة والمساحات المفتوحة الخاصة بفعاليات المشاة.

٧- عزل حركة لمشاة عن المركبات بخطوط من الاشجار او الحواجز لتقليل الحوادث .

٨- اضافة عدد من المقتربات والمسقفات والعلامات الواضحة لتعريف مداخل الابنية .

٩- ازالة العاملات الدالة التي تولد التشوش وغير الواضحة .

١٠- ازالة العلامات المتفرقة وتقليل عددها بواسطة جمعها معا في مناطق محددة .

١١-اضافة اثاث شارع مناسب يسهم في تحسين بيئة الطرق للانسان.

١٢- الاعتماد على تغيير الالوان كمعالجة في تعريف انماط المباني والفعاليات المختلفة ضمن فضاء الطريق.

١٣- زيادة الانارة الليلية وتوزيعها بشكل منسجم ضمن فضاء الطريق .

١٤- الاعتماد على تظليل مناطق معينة من ارصفة الشوارع التي تشهد زخما في استخدامها في اثناء اوقات النهار .

١٥- اضافة العناصر الطبيعية التي تسهم في تحسين بيئة فضاء الطريق مثل الاشجار والشجيرات ومسطحات الماء .

١٦- تسقيف مناطق انتظار المركبات العامة وتوفير البيئة المريحة ضمنها .

١٧- استخدام الحواجز الصوتية في الشوارع المزدحمة والضوضائية والتي تقلل من نسب الاصوات الضوضائية وتعزل حركة المشاة عن حركة السيارات .

شكل رقم (١) استخدام عناصر متميزة يسهم في تحسين بيئة الطرق.[٧]

شكل رقم (٢) استخدام علامات الدلالة الخاصة بالمشاة والتي تثبت على مرتكز واحد يزيد من وضوحية اتجاهات الطرق .[٧]

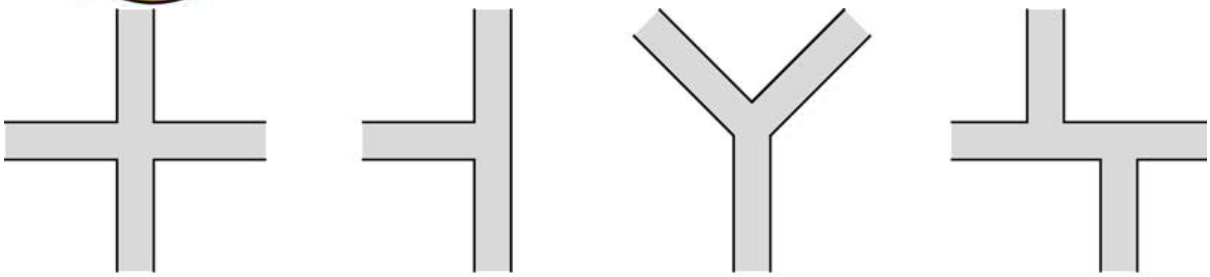

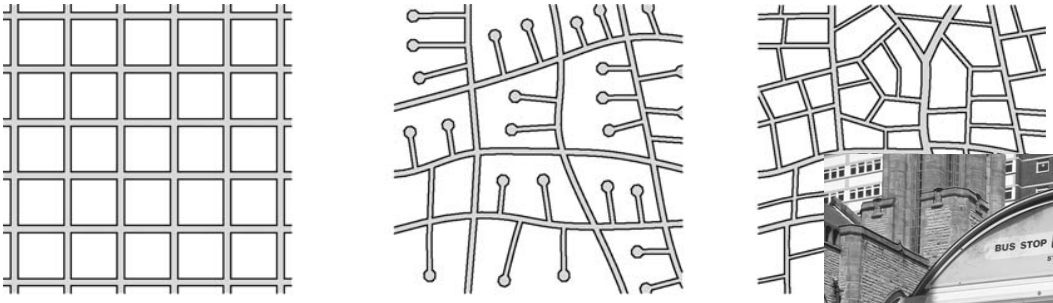

ة في الاستيعاب من العقد المتعامدة ، كما ان
ن الشوارع الشطرنجية .[٧]

شكل رقم (٤) تخصيص مناطق انتظار مسقفة واماكن جلوس مظللة بالاشجار يحسن من بيئة فضاء الطريق .[٧]

شكل رقم (٥) الحواجز الصوتية وانواعها المختلفة ١- الزجاجية ٢- الكونكريتية المزينة بالوان ولوحات .[١]

المصادر

1- http://www.hmSoft.nl
٢- د.زهير جبور ، د.حسام بركات،د.بهجت الجندلي ،د.صفوان العساف "نظريات تخطيط المدن" ،كلية الهندسة المعمارية،جامعة البعث ،دمشق ،٢٠٠٠،ص٣٢٠
3- www.hnsulation net.Sound Insulation Prediction Software
4- Zimring, C. and Gross, M. (1991). Searching for the environment in environmental cognition research. In Environment, Cognition and Action: An Integrated Approach(T. Garling and G. Evans, eds) pp. 78–95. Oxford: Oxford University Press.
5- Mitchell, L., Burton, E., Raman, S., Blackman, T., Jenks, M. and Williams, K. (2003).Making the outside world dementia friendly: design issues and considerations. Environment and Planning B – Planning and Design, 30(4), 605–632.

6- Burton, E and Mitchell, L., (2006).Inclusive Urban Design: Streets for Life. Architectural Press is an imprint of Elsevier .pp. 61
7- Burton, E and Mitchell, L., (2006).Inclusive Urban Design: Streets for Life. Architectural Press is an imprint of Elsevier .pp. 62
8- Lynch, K. (1960). The Image of the City. Cambridge, MA: MIT Press.F
9- Moore, G. (1991). Life-span developmental issues on environmental assessment, cognition ,and action: applications to environmental policy, planning and design. In Environment, Cognition and Action: An Integrated Approach (T. Garling and G. Evans, eds) pp. 309–331. Oxford: Oxford University Press.
10-(Bentley, 1985, p.42)
11-Hall, P. and Imrie, R. (1999). Architectural practices and disabling design in the built environment. Environment and Planning B – Planning and Design, 26(3), 409–425.
١٢- د.زهير جبور ، د.حسام بركات،د.بهجت الجندلي ،د.صفوان العساف "نظريات تخطيط المدن" ،كلية الهندسة المعمارية،جامعة البعث ،دمشق ،٢٠٠٠،ص٣٥٠
13-http://www.navcon.com.
١٤- الجوادي ، د. مقداد حيدر " محاضرات في العمارة والبيئة " في دراسة الدكتوراة ،الجامعة التكنلوجية ،بغداد ٢٠٠٣ .
15-OSHA Field Operations Manual. 1992. OSHA Instruction CPL 2.45B. Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office
16-http://www.commercialwindows.umn.edu/issues.html
17-http://www.ndeed.org/EducationResources/educationresource.htm
18-http://zone.ni.com/zone/jsp/zone.jsp
19- http://cthta4.ta.chalmers.se/www/webben/index.html

عمارة الحداثة في تخطيط مدينة بغداد

د.عامر شاكر خصير
معهد التخطيط الحضري والاقليمي للدراسات العليا
رنا صبحي ناصر

المقدمة:

مرت مدينة بغداد بتغيرات وتطورات مختلفة , أثرت على طابعها العمراني بشكل ملحوظ . وغير ذلك من نسيجها الحضري . وكان من أبرز التغيرات في عمارتها تلك الفترة التي تميزت ببزوغ وانتشار عمارة الحداثة , فهي تمثل الفترة التي تمتد بين الاربعينات واواخر السبعينات من القرن العشرين والتي كان لها اسبابها العديدة وعواملها المختلفة التي مهدت ودعمت , بل وشجعت على انتشار عمارة الحداثة العالمية , لتمثل جسر التواصل مع العالم المتقدم في اعتماد عمارة عالمية انتشرت في مدينة بغداد على ايدي عدد من المعماريين العالميين والعراقيين الذين قدموا من تلك الدول وتشبعوا بأفكار الحداثة ولمسوا تطبيقاتها بشكل عملي , مما دفعهم الى تطبيقها في مدينة بغداد كمحاولة للخروج عن النمط العمراني التقليدي المتمثل بالنسيج الحضري القديم المتضام والاسلوب العضوي في تخطيط المدينة , بتشييد عدد غير قليل من أبنية الحداثة عبّرت عن أفكار مصمميها واستخدامهم للمواد الانشائية الجديدة .

تلك الافكار والتطبيقات لاقت العديد من النقد السلبي والايجابي , فهي تارةً تبدو وكأنها صروح معمارية طبقت أفكار الحداثة بابتعادها عن النسيج المحيط بها واستخدام خطوط نقية واشكال بسيطة والاعتماد على المبدأ الوظيفي , وتارةً أخرى تبدو كأنها مقحمة على النسيج الحضري دون مبرر لوجودها لتكسر خط السماء بتناقض كبير في مقياسها الانساني مع مجاوراتها من خلال تشييدها كقطع متناثرة غير منسجمة مع بعضها.

يهدف هذا البحث الى إبراز أهم العوامل التي ساهمت في ظهور وانتشار عمارة الحداثة في مدينة بغداد من خلال تناول مراحل نشأة بغداد تخطيطياً واهم المؤثرات المعمارية والاقتصادية والتخطيطية التي حملها المعماريون العراقيون والاجانب على حدٍ سواء .

١ – عمارة الحداثة في بغداد

١ – ١ نشأة عمارة الحداثة في بغداد :

من الصعب بمكان تحديد بدء ونشوء عمارة الحداثة في بغداد , بل ان التأشير التقريبي ينسحب اثره على جميع مراحل تطور وظهور الانماط والطرز المعمارية على مر التاريخ. بيد ان كل ذلك لم يتركنا نهيأ للتاويلات والافتراضات غير المدروسة وغير العلمية ، فقد ارتؤي ان تكون الاحداث الجسام التي يمر بها العالم ، والنجاحات الباهرة في حقلي العلم والتكنلوجيا ، كاقترانات لبدايات نشوء عميق في زمن خلفيات تلك التحديدات النسبية والمقترحة. (١)

وتاسيساً على هذا فان فترة عمارة الخمسينات تمتلك موضوعية تسميتها بمرحلة (تأسيس عمارة الحداثة) بالقطر ، كونها الفترة التي اعقبت الحدث الكبير في تاريخ البشرية ، وهو نهايه الحرب العالمية الثانية، وما رافق ذلك من تغير واسع ومتعدد الجوانب في مختلف النواحي الاقتصادية والاجتماعية واهمية وانعكاس كل ذلك على العراق ، فضلاً عن بروز ظاهرة مهمة ومؤثرة هي بدء نشاط المعماريين العراقيين وبدء ظهورهم في هذه المرحلة بهذا العدد الكبير نسبياً ولأول مرة .

وقد افرزت مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية بالقطر ، ظواهر ثقافية عديدة ، كان لها دور مهم في تاصيل وتحديد مرحله التأسيس ، منها ظاهرة التجمعات الفنية والادبية التي ساعدت على تهشيم التقاليد الثقافية السابقة ، الامر الذي مهد السبيل نحو تسريع توظيف واستثمار الممارسات المعمارية. (٢)

واتسمت بداية القرن العشرين في العراق بفترة ركود في الحياة الاجتماعية وجمود الحالة الاقتصادية وعدم ظهور بوادر تغيرهما على مدى عشرات السنين التي سبقتها, مما كرس نمطاً تخطيطياً أبقى المدينة العراقية بشكل عام ومدينة بغداد خاصة ضمن ابعادها المعروفة. فكان لظهور عمارة الحداثة عالمياً وقع واضح على العمارة في بغداد , إذ تأثر الاكاديميون والمعماريون العراقيون بعمارة الحداثة في الغرب من خلال دراستهم والاطلاع على ما يكتب وينشر . كذلك فان التطورات الاقتصادية والتغيرات الاجتماعية أسهمت بايجاد بيئة جديدة انعكست على النسيج الحضري , تمثلت بانبثاق نمط معماري جديد وهو (الأبنية متعددة الطوابق) التي لم يألفها المجتمع البغدادي مما ولّد وجهات نظر مختلفة نحو هذا النمط .

أما الفكر التصميمي للعقدين الذين سبقا فترة الخمسينات فقد تمثل بناحيتين اساسيتين هما : التخطيط الحضري والعمارة حيث انطوت على مفاهيم مفعمة بالحداثة . فقد كان فكر التخطيط الحضري بمثابة انقلاب على مفاهيم التخطيط التقليدي الذي اتسمت به مدينة بغداد .

وقد كانت بوادر هذا الانقلاب والتغيير تكمن اساسا في قرار الخروج من حدود المدينة المسورة ، في البدء شمالا نحو (العيواضية) وجنوبا الى (البتاوين) الذي حدث في بداية الثلاثينات ، ثم اعقبه امتداد واسع في جميع الجهات وعلى ضفتي النهر . وبهذا القرار الذي كانت له ارباب الكثيرة اختفى نهائيا نهج النسيج الحضري المتراص ونشأ على تخومه اسلوب تخطيطي جديد قوامه الشوارع المستقيمة العريضة نسبياً. (٣)

لم يكن توسيع مديات حدود مدينة بغداد أمراً هامشياً او ثانوياً , ذلك لأن مساحة التوسيعات التي جرت في الثلاثينات كانت لدرجة كبيرة بحيث شغلت اضعاف مساحة المدينة القديمة المسورة وامتدت لتشمل (الوزيرية والاعظمية ثم العلوية والكرادة الشرقية) ولتمتد في الطرف الاخر من النهر نحو (الكريمات والصالحية وكرادة مريم وعلاوي الحلة). (٤)

شكل (١) بغداد في الثلاثينات

المصدر: Amanat Al Assima, study on conservation and redevelopment of historical center of Baghdad city BY JCP, 1984, P1.

لقد تأثرت مدينة بغداد إلى حد كبير بطروحات الحداثة ، فأصبحت تنتمي بصورتها – خاصة الجزء المركزي منها– وعناصرها العمرانية إلى أفكار الحداثة ذات التوجهات البعيدة عن الخصائص التصميمية والتخطيطية التي ميزت نسيجها التقليدي , وفي الوقت ذاته لم تتم عملية اعادة احياء الأبعاد التاريخية

والرمزية التراثية على وفق توجهات العمارة العالمية التي تلت فترة الحداثة. بيد أن التوجهات الحداثوية على مستوى العمارة والتخطيط الحضري لو قدّر لها أن تستمر , لربما أنتجت عمارة بغدادية نابعة من نسيج حضري حداثوي من ناحية , ومرتبط بالبيئة العمرانية التي تميز مدينة بغداد من ناحية أخرى .

١-٢ *نشأة بغداد تخطيطياً و ظهور عمارة الحداثة :*

شهدت مدينة بغداد مراحل متعددة في نموها وتطورها كانت استجابة للمتغيرات العمرانية والتخطيطية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية , مما انعكس على نسيجها واستعمالات الأرض فيها . وسيتناول هذا الجزء من الفصل الثاني مراحل التطور التخطيطي لمدينة بغداد وفقاً لتسلسل زمني يبتدئ من مطلع القرن العشرين وينتهي بأواخر فترة السبعينات. (٥)

١-٢-١ المرحلة الأولى من مطلع القرن العشرين حتى أواخر العشرينات:

اتسمت مدينة بغداد بالنسيج المتضام العفوي والتدرج الهرمي للشوارع والازقة التي تنتهي بطرق غير نافذة , وكانت استعمالات الأرض متداخلة فيما بينها مع وجود مناطق تجارية غالباً ما تتركز في مركز المدينة . ويمثل الاستعمال السكني النسبة الأكبر من بين الاستعمالات الحضرية . ولم يكن هناك بوادر لظهور عمارة الحداثة في هذه المرحلة .

وفي هذه المرحلة بدأ العراق يشهد تحولاً اقتصادياً ,حيث جاءت الزيادة في الموارد الاقتصادية للبلد مع استخراج النفط وازدياد عمليات تصديره عند اكتشافه في نهاية العشرينات (١٩٢٧) الا ان التصدير جاء بصورة فعلية خلال الثلاثينات بعد ابرام الاتفاقيات بين الدولة والشركات النفطية ، وهذا الامر قد أمن الاحتياجات المالية الضخمة في ذلك الوقت لتشييد مبان عديدة وأغرى كثيرين من المعماريين للعمل في العراق. (٦)

١-٢-٢ المرحلة الثانية من أوائل الثلاثينات حتى أواخر الخمسينات:

شهدت هذه المرحلة تحوّل مدينة بغداد من النمو شبه الدائري الى الامتداد الطولي على محور نهر (دجلة) . وبدأ النظام الشبكي للشوارع بالظهور مع التطورات السياسية التي قادت الى تطورات اقتصادية وعمرانية وتخطيطية تمثلت بنشوء عمارة الحداثة وانتشار أبنيتها ضمن النسيج التقليدي مما استدعى الى تغير في بنية المدينة فشقت الشوارع الجديدة (شارع الرشيد والكفاح والجمهورية – شارع الخلفاء حالياً –). (٧)

حاولت المدينة التكيف مع هذا النمط المعماري خاصة في مركز مدينة بغداد الذي طرّزت أبنية الحداثة شوارعه بارتفاعاتها الشاهقة وتفاصيلها الإنشائية وكتلها الضخمة مما أثّر على النسيج القديم من خلال إزالة بعضٍ منه , فتناقضت الحداثة مع التراث وتنوع خط السماء .

وبدأت بوادر عمارة الحداثة بالظهور في هذه المرحلة كان أهم أسبابها :

١- عودة الجيل الأول من المعماريين العراقيين :

كان ثمة حدث يتحدد بظهور نخبة من الشباب الرواد من المعماريين ضمن هذه الفترة بشكل فاعل ومؤثر على الساحتين الفنية والمعمارية اذ شهدت هذه المرحلة عودة عدد من الفنانين التشكيليين والمعماريين الى العراق يحملون معهم ذات الافكار والمفاهيم الفلسفية ازاء العمارة التي اشاعتها الانماط والمدارس التي انتشرت في امريكا واوروبا راسمة معالم نهضة تجددية وتدين بالمعاصرة مستنجدة بالجديد من معطيات التكنلوجيا الغربية وما ظهر في ميدان التداول الفعلي من مواد واساليب تنفيذية , فكان من جراء ذلك ان قفزت سمات جديدة الى واقع المدينة ومجتمعها وتخطيطها الحضري. (٨)

فـ(جعفر علاوي) يعود الى القطر في سنة(١٩٤٠)، و(مدحت علي مظلوم) سنة(١٩٤١) وقبلهم كان قد وصل (أحمد مختار ابراهيم) سنة (١٩٣٥) و(حازم نامق) سنة(١٩٣٦) و(سامي قيردار) سنة(١٩٣٩) . ثم اعقبهم (عبد الله احسان كامل)(١٩٤٣) و(محمد مكية) سنة(١٩٤٦) ليصل عددهم في نهاية الخمسينات نحو نيف وعشرين مهندساً معمارياً اكثرهم درسوا العمارة في مدارس انكلترا ، واخرون في معاهد الولايات المتحدة وغيرها. (٩)

وبحلول الخمسينات تهيأت أرضية خصبة للنشاط المعماري المتمثل بأبنية عمارة الحداثة في النسيج البغدادي . وبدأ خط سماء بغداد بالتغير من خلال ظهور أبنية متعددة الطوابق مثل المبنى الاداري لعمارة (سوفير) في شارع الرشيد (١٩٤٦) صممه (مدحت علي مظلوم) , أعقبه انشاء (عمارة الدامرجي) التي نفذها (نيازي فتو) عام (١٩٤٨) والمكونة من ستة طوابق . وبرغم وجود أبنية متعددة الطوابق مثل (بناية الدفتردار) سنة (١٩٥٣) المصممة من شركة (انتركونتينينتال الالمانية) والتي اشرف على تنفيذها (عبد الله احسان كامل) – مكونة من ١٤ طابق- الا ان تأثير (عمارة الدامرجي) كان له وقع خاص عند البغداديين .

٢- تأسيس مجلس الأعمار/ ١٩٥٠ :

أحدث تأسيس هذه المؤسسة تطوراً مهماً في العمارة العراقية خلال هذه المرحلة، لما كان لها من أهمية في تنظيم العملية البنائية،حيث كان الهدف من تأسيس هذه المؤسسة هو " ضمان استمرار عملية الإنماء والتطوير بخطى ثابتة بعيداً عن تأثير التغيرات الوزارية المتعاقبة ". (١٠)

وانجز العديد من المشاريع الصناعية والزراعية والاروائية بعد تأسيس مجلس الاعمار أهمها (سد دوكان) و(سد الثرثار) الذي أنقذ بغداد من خطر الفيضان وسمح لبغداد بالتوسع الافقي مما أوجد عددا من النواحي المحيطة بالمدن القديمة , كما نمت مدن صغيرة جديدة قرب المشاريع الصناعية وعلى طرق المواصلات الرئيسة (١١)

وقد استعان مجلس الاعمار بالمخططين الاجانب في اعداد مخططات المدن العراقية مثل مؤسسة (منوبريو Minoprio Spencely & Macfriare) لاعداد مخطط اساس لمدينة بغداد عام(١٩٥٤) . إذ كان لهذه الخطوة الأثر الفعّال في بدء التفكير بالتخطيط الحضري للمدينة العراقية من أجل النهوض بنسيج المدينة بما يتلاءم مع التطورات الحاصلة في عمارة الحداثة التي انتشرت في الغرب وبدأت بواكيرها بالظهور في بغداد مع مطلع الخمسينات . الا ان هذه المؤسسات لم تعطِ مدينة بغداد حقها في التصميم الاساس الذي اعدته لان النمط الذي اعتمدته في تصاميمها لم ينسجم مع نسيج المدينة القديم فجاء مناقضاً لطبيعة المدينة المتراصة التي تمتعت بها بغداد , بالاضافة الى انها لم تدرس الترابطات الاجتماعية للمجتمع البغدادي وميزاته .

٣- دعوة مجلس الأعمار للمعماريين الأجانب :

أثّرت هذه الدعوة المشهد المعماري العراقي بأبنية لم يعهدها النسيج الحضري التقليدي , حيث تميزت بتعددية الطوابق التي كانت تمثل نقلة نوعية في العمارة . حيث طبّق هؤلاء المعماريون الأجانب عمارة الحداثة – التي انتشرت في الغرب – في تصاميمهم في بغداد , هذا الامر عزّز كفاءة المعماريين العراقيين , بالاضافة الى مساهماتهم في إلقاء المحاضرات والنقاشات في بغداد .

وكان خيار دعوة المعماريين العالميين للمساهمة في تقصي اجابات لمشاكل العراق العمرانية أمراً مناسباً وصائباً , وضرورياً أيضاً , لأن التلاقي مع رموز الخبرة العالمية والاطلاع على مستواها المهني في شقيه التطبيقي والتنظيري , ظل على الدوام لصيق التطلعات الجادة التي تطمح في رؤية موضع الممارسة المعمارية المحلية مرتقياً الى مصاف الفعالية المعمارية العالمية . ويمتلك العراق تجربة غنية منقطعة النظير في هذا المجال , كما عدّت بمثابة الحدث الأهم في المشهد المعماري العالمي . إذ قلما اجتمعت نخبة معمارية عالمية في مكان واحد , كمثل اجتماعهم على الأرض البغدادية. [١٢]

لقد نفذ عدد من تلك المشاريع مثل (جامعة بغداد) للمعمار (كروبيوس) أما مشاريع (المدينة الرياضية) لـ (لوكوربوزييه)– الذي صمم في ١٩٦٧ – حالياً لم ينفذ ما عدا قاعة ملعب الشعب الرياضي– و(دار الاوبرا وجزيرة ام الخنازير) لـ (فرانك لويد رايت) فلم ينفذ وبقيت مخططات فقط .

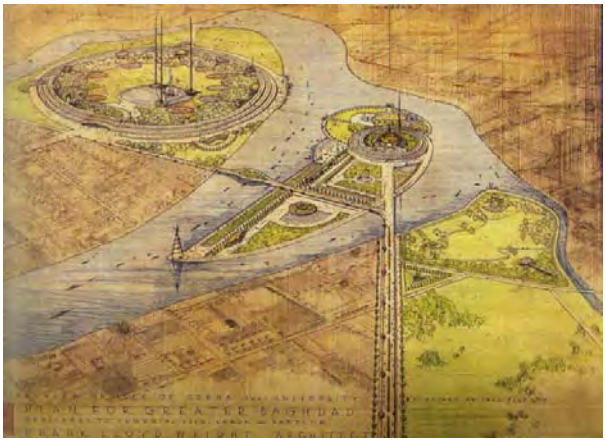

شكل (٢) دار الاوبرا وجزيرة ام الخنازير لفرانك لويد رايت

المصدر : السلطاني، د. خالد , مئة عام من عمارة الحداثة, دار المدى للثقافة والنشر , دمشق , سوريا , ٢٠٠٩ , ص ٢٧٨ .

ورغم ذلك لقيت تلك المشاريع انتقادات كثيرة حيث تصف (د.سعاد عبد علي مهدي) تلك المشاريع "ان بغداد كانت ستصبح أكبر متحف لعمارة الحداثة في العالم، ولكن لا اكثر كانت ستصبح (فسيفساء) من رقع متنافرة الأشكال والأحجام والألوان والطرز على الرغم من جمال كل رقعة بحد ذاتها . ولكن حتى الفسيفساء فيها ما يوحدها, فما الذي كان سيضفي الوحدة هنا ؟ " [١٣]

ربما لو قُدّر لأبنية عمارة الحداثة الاستمرار في تطورها وتفاعلها مع النسيج الحضري البغدادي – سواء أبنية المعماريين الأجانب او العراقيين – واختطت طريقاً فيه التخطيط الحضري ضرورة وأساس في التصاميم والمخططات , لكنّا قد وجدنا فعلاً بغداد متحفاً لعمارة الحداثة في العالم لكنه متحف يعكس ثقافة المجتمع البغدادي بإطارٍ حداثي متفاعل مع النسيج الحضري .

٤- زيادة واردات النفط/١٩٥٢ :

لم يصبح الانماء الاقتصادي محوراً رئيساً لسياسة الدولة الاّ بعد عام ١٩٥٠ حين هيأت ايرادات النفط المتزايدة الامكانية له ليحتل هذه المكانة . ففي تلك السنة , أنيط بمجلس الاعمار الاشراف على الانفاق الانمائي الحكومي لتطوير موارد العراق ورفع المستوى المعيشي . وتم تخصيص ٧٠% من عوائد النفط لتمويل المشاريع التي أعدها مجلس الاعمار , حيث بلغ مجموع المبالغ المخصصة للاستثمار حولي (١٥٥) مليون كان (٩٨) مليوناً منها قد خصص لإنجاز مشاريع الري والطرق والجسور والمواصلات والأبنية و (٥٧) مليون لاستصلاح الاراضي الزراعية وبعض الصناعات البسيطة. [١٤]

وكتب أحد الخبراء الاقتصاديين الذين استقدمتهم الحكومة العراقية في الخمسينات ليقدم تقريره عن التطور الاقتصادي للبلد " أهم شيء بالنسبة للدول النامية التي تحاول اللحاق بسرعة بركب التقدم هو إجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية في مشاريع استثمارية محلية ... الاّ أنه بفضل عوائد امتيازات النفط الضخمة الأخيرة فقد أصبح العراق يمتلك الموارد الكافية لتمويل المشاريع المطلوبة , وباعتبار العراق عضواً في المجموعة الاسترلينية فان له نظاماً نقدياً ثابتاً يدعمه في ذلك الجنيه الاسترليني "[١٥]

٥- قيام ثورة ١٤ تموز سنة ١٩٥٨ :

أدى قيام ثورة ١٤ تموز التي غيرت نظام الحكم الملكي الى جمهوري وحررت العراق من حلف بغداد والانفتاح على المعسكر الاشتراكي وبروز مفاهيم جديدة باتجاه السياسة الدولية اضافة الى انفتاح المجال الى المحاور السياسية الموجودة في العراق آنذاك لان تسهم في صنع القرار السياسي مما ساعد على توافر فرص عمل كبيرة وزيادة نسبة المهاجرين الى المدن من المناطق المتاخمة لها , أدت الى زيادة في الرقع السكنية وظهور مجمعات سكنية جديدة في اطراف المدينة وحول المجمعات الصناعية فانعكس ذلك على نسبة الخدمات (المدنية والثقافية والصحية) بسبب الزيادة في عدد سكان المدن وتنامي نسب الحرف الوسطية بشكل ملحوظ .[١٦]

وبدأت الحكومة بتقويم السياسة الاستثمارية من خلال إعادة تنظيم جهاز التخطيط , ففي مستهل عام ١٩٥٩ ألغي مجلس الاعمار ووزارة الاعمار وحل محلهما (مجلس التخطيط الاقتصادي ووزارة التخطيط) .[١٧]

كان لقيام الدولة العراقية تأثير واضح على نتاج المرحلة الثانية من خلال الحاجة إلى أبنية جديدة وتشريع القوانين الخاصة بالعملية البنائية ، حيث أثر النظام الجمهوري على سير عمارة الحداثة ، من خلال الدور الذي لعبه في استملاك الأراضي الخالية وبيعها فيما بعد إلى جمعيات الأفراد والإسكان ، مما أدى إلى تسارع عملية النمو الحضري تسارعاً لم يسبق له مثيل في تاريخ العراق , فاتسعت الحاجة الى أبنية تتماشى مع الانظمة والقوانين الجديدة .

٦- تأسيس قسم الهندسة المعمارية :

تأسس قسم الهندسة المعمارية ضمن كلية الهندسة التابعة لجامعة بغداد في مستهل العام الدراسي(١٩٥٨.١٩٥٩) وكانت أول وجبة متخرجة بدرجة بكلويورس عمارة عام (١٩٦٤ . ١٩٦٥). فكان هذا الحدث الاول من نوعه ضمن اختصاصات القطر العلمية والذي تم بمبادرة نخبة العائدين من المهندسين المعمارين الذي تلقوا علومهم في اوروبا وامريكا امثال (د٠ محمد مكية) الذي تولى رئاسة القسم , وكذلك الاساتذة الذين قاموا بالتدريس, منهم (هشام منير وقحطان المدفعي وعبدالله احسان

كامل واحسان بربوتي وناصر الاسدي وحازم التك واسهامات الاساتذة رفعة الجادرجي والفنانين فرج عبود وفائق حسن وهاشم الخطاط وعبد الرحمن الكيلاني والدكتور علي الوردي وغيرهم) . لقد كان لتخرج الوجبتين الاولى والثانية على قلة عددهم (الدورة الاولى ١٧ طالبة وطالباً والثانية ٢٤ طالبة وطالباً) اسهامات مباشرة في نتاجات فترة الستينات حيث استقطبت المكاتب الاستشارية التي كانت قائمة انذاك جل الكوادر لتغطية مستلزمات التصاميم المتوفرة في تلك الفترة . [١٨]

تأثر هؤلاء الرواد بصيغ الحداثة والتكوينات المعمارية الاوروبية وكان انبهارهم بالعمارة الغربية ومحاولة تقليدها بادخال التقنية في البناء , على حساب كثير من القيم والمعايير أحياناً .[١٩]

وتميزت هذه المرحلة بحدثٍ مثل الأهم في تأريخ البلد الا وهو ثورة ١٤ تموز وما تبعها من تغيرات أثرت على المجتمع العراقي وتأثرت به في آنٍ واحدٍ مما نتج عنه خلق تكوينات فنية متميزة برزت ضمن النسيج الحضري في بغداد انطوت على احترام البيئة وشواهد الموقع من خلال التعايش مع المجاورات بالرغم من تباين واختلاف هذه المجاورات ومقاييسها العمرانية .

شكل (٣) التوسع العمراني لمدينة بغداد

المصدر : www.image.google.baghdad.com

١-٢-٣ المرحلة الثالثة من أوائل الستينات حتى أواخر السبعينات:

وصلت مدينة بغداد في هذه المرحلة الى نضجٍ عمراني وتخطيطي إعتماداً على التغيرات السياسية و النهضة الاقتصادية التي شهدها العراق- بشكل عام- في المرحلتين السابقتين , وانتشرت عمارة

الحداثة في معظم مناطقها تنوعت بين أبنية ادارية وتجارية حكومية متعددة الطوابق وبين سكنية خاصة عبرت عن أفكار لمعماريين عراقيين درسوا خارج العراق وجاءوا حاملين في جعبتهم الحداثة التي انتشرت في أرجاء العالم الاوروبي والاميركي .

بيد أن هذه الفترة شهدت انعطافة في عمارة الحداثة في بغداد , تمثلت بالاسلوب المتعاطف مع التراث البغدادي , حيث ساد هذا الاسلوب الظواهر الأدبية والفنية والمعمارية من خلال البحث عن خصوصية العمارة العراقية , فتجسدت بظهور الجماعات الفنية مثل مجموعة (الفن الحديث لجواد سليم).[٢٠]

وتوسعت بغداد بنمطين، الأول طولي على امتدد الطرق الرئيسية والثاني حول نوى وظيفية ومعمارية كالأسواق والجوامع أو تقاطعات الطرق .[٢١]

ان تغير استعمالات الأرض داخل مدينة بغداد وتغير المفاهيم المتجددة أو اعادة النظر بها تبعاً لمتطلبات الحداثة وفق أُفق ومنظور معماري وتخطيطي جديد, تبعه انتقال الحركة العمرانية من المناطق القديمة التي تمثل النواة المركزية للمدينة العراقية , قد حدث نتيجة تصارع قوتين هما : القوة الطاردة من

المركز (Centrifugal Force) والقوة المركزية أو الجاذبة للمركز (Centripetal Force) .[٢٢]

شكل (٤) البنية العمرانية لمدينة بغداد بعد الستينات

المصدر : www.image.google.baghdad.com

ومن ابرز الاحداث التي عززت من تطور عمارة الحداثة ضمن النسيج البغدادي هي :

١- تأميم النفط سنة ١٩٧٢:

أدى تأميم شركات النفط الاجنبية الى زيادة كبيرة في ايرادات العراق النفطية مما دعى الى مواصلة بناء الهياكل الاقتصادية كقاعدة أساسية لاستيعاب متطلبات عمليات التطوير اللاحقة , وكذلك الاهتمام بالمشاريع الخدمية . حيث تميزت هذه الفترة بضخامة الانفاق الحكومي للاغراض الاستثمارية , انعكس على تشييد الدوائر الحكومية بطراز الحداثة .[٢٣]

كان لتوفر الموارد المالية دورٌ بارزٌ في عمارة الحداثة وسيرها وتوجهاتها . فلم تنتفِ الحاجة إلى الاستعانة بخبرات الشركات الأجنبية لإنجاز جودة العمل وسرعة التنفيذ ، إضافة إلى دور هذه الموارد في حصول نمو اقتصادي كبير أسهم في إبراز طبقة من أرباب العمل ذوي رؤوس الأموال الكبيرة .

٢- تأسيس المركز القومي للاستشارات الهندسية ١٩٧١:

بعد أن باشرت المدرسة المعمارية العراقية الاولى في إعداد وتأهيل وتخريج المعماريين الذين شاركوا في تعزيز مكانة المهنة المعمارية واهميتها في الحياة العامة للمجتمع وأسهموا في انتشارها, كانت الاعمال الهندسية تجري بشكل متصاعد ويزداد تاثيرها واهميتها في عمليات ومهمات انجاز المشاريع الكبيرة والمختلفة التي كانت تتطلبها خطط التنميه والتعمير في العراق ، الامر الذي أدى الى استحداث مؤسسات جديدة تعنى فقط بالعمل الهندسي والمعماري كتأسيس المركز القومي للاستشارات الهندسية والمعمارية واستحداث دوائر تصميمية معنية بمواكبة عملية التصميم والاشراف والتنفيذ للمشاريع العمرانية لهذه الدوائر .[٢٤] فأنجزت تلك المؤسسات العديد من المشاريع البنائية بطراز الحداثة ضمن النسيج الحضري التقليدي فبانَ التغير الواضح بين مقاييس الحداثة وبين بساطة النسيج التقليدي .

لقد توسّع النشاط المعماري عمودياً , أما النشاط التخطيطي فقد توسّع أفقياً ليغطي مناطق جديدة ومختلفه من بغداد لم تكن معهودة في السابق. فأتسمت المعالجات المعمارية لتلك الفترة بطابع خاص متفرد ، دأب المعماريون العراقيون على تجسيده من خلال الاهتمام لمفردات النسيج الحضري وطبيعة المناخ والمواد الانشائية واستثمار الخبرات البنائية التقليدية كي لا تكون نتاجاتهم مغتربة عن الواقع المحلي .

تلك المؤثرات بمجملها تراكمت لتفضي الى خلق تداخل متشابك ومتناسق من الصروح المعمارية والتطورات التخطيطية الحضرية لمدينة بغداد فضلاً عن المتغيرات الفكرية والثقافية التي سادت المجتمع في تلك الحقبة بسبب تلك المؤثرات .

١-٣ التأثير الأجنبي في بغداد:

نظراً للدور الذي لعبه الاجانب في بغداد في فترة الخمسينات والستينات والسبعينات من القرن العشرين, سيتناول البحث التاثيرات بجوانبها المعمارية والإقتصادية والتخطيطية

١-٣-١ معمارياً :

حمل المعماريون الأجانب أفكار الحداثة الغربية معهم لدى قدومهم الى بغداد , فاتسمت ابنيتهم بتعددية الطوابق واستخدام النوافذ الشريطية والانهاءات الخارجية الجديدة –(اللبخ) بالنورة او الاسمنت – والاستخدام المكثف والواسع للكونكريت المسلح .

ان التغير المفاجيء والسريع في الممارسات المهنية المعمارية في العراق ، كان لا يمكن ان يحدث لولا النجاحات التي احرزتها عمارة الحداثة في العالم ، والتي سعى المعماريون الأجانب لتجسيدها باعمالهم في بغداد .[٢٥] فتظهر تأثيراتهم (المعماريون الاجانب) في تصميم المعمار (كوبر Cooper) لمبنى (مجلس الأمة) في منطقة (كرادة مريم) (١٩٥٢–١٩٥٧) .

شكل (٥) مجلس الأمة / كرادة مريم , المصدر: السلطاني، د. خالد , رؤى معمارية ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، عمّان , الاردن ،الطبعة الاولى , ٢٠٠٠ , ص٣٦٧.

ويستحضر المعمار (خوسيه لويس سيرت J.L. Sert) في حله المعماري لمبنى السفارة الامريكية في بغداد (١٩٥٥–١٩٦٠) قيم وأفكار الموروث البنائي للمنطقة الزاخرة بالارث الحضاري , ويستند في ذلك الى نماذج العمارة الاسلامية كونها الحافظة الاساسية لبلورة تلك القيم وترسيخ تجاربها البنائية .[٢٦]

شكل (٦) مبنى السفارة الامريكية في بغداد

المصدر: شيرزاد , شيرين احسان , لمحات من تاريخ العمارة والحركات المعمارية وروادها , دار الشؤون الثقافية , بغداد , ١٩٨٦ , ص ١١٥ .

ويمثل مبنى السفارة منجزاً متميزاً لا يشابه تطبيقات عمارة الحداثة من جانب , الا انه في الوقت ذاته ينتمي اليها في ارتباطه المكاني من حيث المعالجات التصميمية لمحيطها الحضري والاهتمام بالجوانب البيئية مراعاةً لمناخ بغداد المميز الحار والجاف والمشمس .

أما (عمارة الدفتردار) التي صممتها (شركة انتركونتينينتال الالمانية) عام (١٩٥٣) فهي تكسر خط السماء لتعلو ضمن النسيج التقليدي المتناقض مع تفاصيلها المعمارية البسيطة . وتصف المعمارية (زها حديد) بناية (مجلس الاعمار) – وزارة التخطيط حالياً– للمعمار (جيوبونتي) التي صممها عام (١٩٥٦) بأنها " سفينة في نهر دجلة "[٢٧].فينساب المبنى بانسيابية النهر .

اما القاعة الرياضية– الواقعة قرب ملعب الشعب الدولي– التي صممها (لوكوربوزييه) في عام (١٩٥٦) ونفذت اواخر السبعينات , فتمثل نموذجاً معمارياً متميزاً لعمارة الحداثة في بغداد بخطوطها النقية وكتلتها الصلدة التي تنسجم مع النسيج المحيط بها من الناحية الوظيفية لانها لم تصمم ضمن النسيج السكني .

شكل (٧) القاعة الرياضية ضمن مجمع ملعب الشعب الدولي في بغداد

المصدر: الباحثة بالاعتماد على www.google-image.com

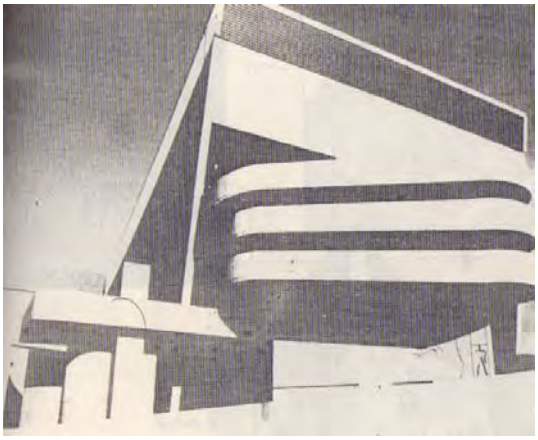

شكل (٨) القاعة الرياضية للوكروربوزييه

المصدر: شيرزاد , شيرين احسان , لمحات من تاريخ العمارة والحركات المعمارية وروادها , دار الشؤون الثقافية , بغداد ,١٩٨٧ , ص ١٠٦ .

يتوق (فالتر غروبيوس (١٩٦٩-١٨٨٣) Walter Gropius) ، مصمم (جامعة بغداد) في الجادرية ، الى تكريس قناعاته التصميمية ، عبر نظام تخطيطي معبر ينطوي على تآلف عناصر تخطيطية متماثلة في لغتها المعمارية مع عناصراخرى تتسم معالجاتها التصميمية على قدر كبير من التميّز والاثارة . وهذا التمازج المفعم بالتشويق بين العادي والاستثنائي ، وبين المألوف والنادر ، هو الذي يجعل من مخطط (جامعة بغداد) : حدثاً تصميمياً على جانب كبير من الاهمية والريادة . ورغم تلك الاهمية الفائقة التى اقترنت بظهور مخطط الجامعة كحدث تصميمي مرموق في منجز عمارة الحداثة ، لم يحظَ بقسطٍ وافرٍ ومستحق من الدرس والنقد الموضوعيين من الاوساط المهتمة بالشأن المعماري ، تليق بمكانته المعمارية وانجازه التصميمي .[٢٨]

شكل (٩) مخطط جامعة بغداد / الجادرية

المصدر: www.google-image.Baghdad

حين كلف (غروبيوس) عام (١٩٥٧) بالتصميم ، كان مشروع الجامعة وقتذاك يمثل أحد المشاريع المهمة والرئيسة حيث سعى مع فريقه التصميمي (تاك TAC " المعماريون المتعاضدون" The Architects Collaborative) لان يكون التخطيط المعد للجامعة مناسبة لاعلان قناعات معمارية جديدة[٢٩]، تناسب الدور الريادي الذي لعبته عمارة الحداثة في بغداد وتأثيرها على المشهد البغدادي . ورغم ان (غروبيوس) استقى مخطط (جامعة بغداد) من مخطط (مركز هارفرد للدراسات العليا) بالولايات المتحدة الاميركية (١٩٤٩)[٣٠] , الاّ أن التأثير المكاني لمخطط الجامعة برز بشكل واضح في المعالجات التصميمية الحضرية , فتفاعل ابنية الجامعة مع محيطها الحضري ظهر في استخدام الجدول المائي المحيط بالأبنية لمراعاة البيئة البغدادية من حيث المناخ ولمحاكاة نهر دجلة الذي شيدت الجامعة بموازاته, تلك العناصر أثْرت المشهد التخطيطي وعناصره المعمارية المميزة البارزة كبرج الجامعة ومدخل الجامعة ضمن نسيج تخطيط مكوناتها.

لقد ترك التأثير الأجنبي المعماري بصمة واضحة على التخطيط الحضري لمدينة بغداد وأسهم في إثراء عمارة الحداثة ليفتح الطريق أمام المعماريين العراقيين لتكملة المسيرة التي بدأوها.

١-٣-٢ إقتصادياً :

على الرغم من أن الحكومة العراقية بعد ثورة (١٤ تموز) قد اختطت لها سياسة اقتصادية تستهدف النهوض بإقتصاد البلد , الا ان هذه السياسة كانت عاجزة – بحكم عوامل التخلف الاقتصادي – عن تحرير الاقتصاد الوطني من التبعية للرأسمال الاحتكاري الأجنبي والتي تتمثل قبل كل شيء في الاعتماد الكلي على عائدات النفط المتأتية من استغلال ثروة البلاد النفطية بأيدٍ أجنبية .[٣١]

أثّرت التبعية الاقتصادية الناجمة عن هيمنة القطاع النفطي الأجنبي على مقدرات التطور الاقتصادي , وكانت الحكومة العراقية قد بدأت بالتفاوض مع شركات النفط الأجنبية بشأن إحتساب كلفة انتاج النفط وتحديد العناصر التي تتألف منها تحديداً يضمن للعراق حقوقه. لذا أصدرت الحكومة قانون رقم (٨٠) لسنة (١٩٦١) نص على استرجاع جميع الاراضي الخاصة بحقول النفط غير المستثمرة الا انه لم يطبق بشكل فعلي , ثم اصدرت في عام (١٩٦٤) جملة من القوانين نصت على تأميم (٣٠) شركة صناعية وتجارية وجميع البنوك الخاصة التجارية العراقية والاجنبية وشركات التأمين ومنحت الحكومة سلطة حصر استيراد المواد التي ترتأيها والاتجار بها .[٣٢] وقد تشكلت المؤسسة العامة للصناعات الهندسية والمؤسسة العامة للصناعات الانشائية وهي تابعة للقطاع العام بموجب قانون رقم (٩٠) لسنة (١٩٧٠) , فكان لهما تأثيرٌ مباشرٌ على مجمل الحركة العمرانية .[٣٣]

الا انه في عام (١٩٧٠) , وبغية تشجيع استثمار الرأسمال الأجنبي أصدر (مجلس قيادة الثورة) قراراً سمح للأجانب غير المقيمين بادخال رساميلهم بحرية ويشترط ان يسهم الرأسمال العراقي في الشركات الأجنبية بما لايقل عن ٥١% من مجموع رأس المال.[٣٤]

ان هذه الخطوات التي حررت البلد من سيطرة الشركات الاجنبية على القطاع النفطي – الذي يمثل الاهم والاكثر تأثيراً على جميع القطاعات– ساعدت على الالتفات الى الواقع الحضري والعمراني الذي اتسم بالركود نتيجة للركود الاقتصادي , حيث انتشرت الايدي العاملة العراقية وازداد دخل الفرد وتوفرت فرص العمل , كل ذلك انعكس على النهضة العمرانية . فالتطور الاقتصادي وتحكم الدولة العراقية بالثروات أدى الى الاتصال بالعالم مما أسهم في التواصل المعماري المتمثل بعمارة الحداثة التي حملها الرواد العراقيون الى بلدهم عند عودتهم ومن خلال توفر المواد الانشائية التي وفرتها المؤسسات الحكومية .

١-٣-٣ تخطيطياً :

نظراً لنقص الكادر الفني والتقني والمخططين المحليين الكفوئين في فترة الخمسينات من القرن الماضي , فقد تعثر وضع تصميم اساسي لمدينة بغداد من أجل السيطرة على التوسع والنمو العمراني , كذلك تأخر اعداد تصاميم تفصيلية تساعد على تطور النسيج الحضري . لذا تم الاستعانة بمخططين أجانب لإعداد مخطط أساس لمدينة بغداد يحدد بموجبه الضوابط التي تكون علاجاً للجوانب السلبية المؤثرة على الحالة العمرانية للمدينة.[٣٥] تمثلت تلك المخططات بمخطط (مينوبريو , سبنسلي وماكفارلين , Minoprio Spencely and Macfarlane) من المملكة المتحدة عام (١٩٥٦) ,حيث يتألف المخطط من شبكة للطرق الرئيسة ومبانٍ عامة جديدة وتصاميم معمارية للمراكز الحكومية والمدنية مع تخصيص منطقة صناعية جنوب بغداد.

شكل (١٠) مخطط مينوبريو و ماكفارلين لمدينة بغداد

المصدر : الزبيدي , د. شاكر سلمان , دراسة شبكات النقل لمدينة بغداد بين التصميم والتنفيذ , المنظور العمراني لمدينة بغداد ,مطبعة دار الحكمة , بغداد , ١٩٩١ , ص ٣٥٩ .

من سلبيات هذا المخطط ان الشركة لم تدرس بدقة واقع المجتمع البغدادي وأهمية الحفاظ على تراثه بالاضافة الى ان المخططات لم تستثمر نهر دجلة , ولم تتضح فيها حركة المشاة بل ركزت على شق الشوارع العريضة التي لاتتناسب مع النسيج التقليدي لبعض الاحياء القديمة .

اما مؤسسة (دوكسيادس وشركاه Doxiades and Associates) من اليونان , فقد أعدت مخططاً لمدينة بغداد عام (١٩٥٩) تميز بانه مستطيل الابعاد (٣١ x ١٨ كيلو متراً) مكون من شبكة تخطيطية مقحم على المدينة متجاهل الخصائص الطبيعية , واقترح شق ثلاث قنوات احداها (قناة الجيش) .[٣٦]

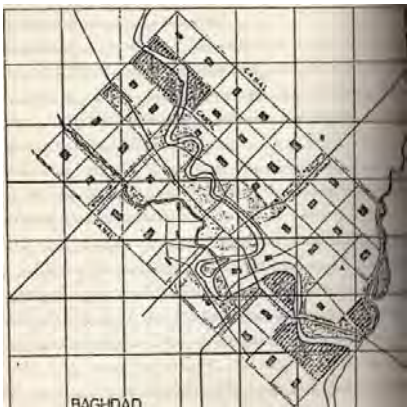

شكل (١١) مخطط دوكسيادس لبغداد

المصدر: الملاحويش, عقيل نوري, العمارة الحديثة في العراق– تحليل مقارن في هندسة العمارة والتخطيط – , دار الشؤون الثقافية, بغداد, ١٩٨٨, ص ٦٣.

اختلف هذا المخطط عن سابقه بكونه لم يتجاهل النهر وكانت مساحة التطوير اكبر من سابقه وتم تصميم تفاصيل بعض المناطق مثل اسكان غربي بغداد .

١ – ٤ التأثير العراقي في بغداد:

كانت ظاهرة البحث عن الخصوصية* العراقية من جهة , والفردية ضمن العراقية من جهة اخرى ,عملية واضحة تطفو على سطح الخلافات الايدلوجية وعلى اساليبها التصميمية بشكل واضح , كما ان المتتبع للحركة الفكرية المعمارية العالمية يلاحظ تبلور اتجاهات جديدة في منتصف ونهاية الستينات بدأت تأخذ اهتماما واضحا من بعض المهتمين والباحثين العراقيين.[٣٧]

١ – ٤ – ١ معمارياً :

كان لعودة المعماريين العراقيين من الخارج الأثر الأكبر في اضفاء هيبة عمارة الحداثة التي شيدوها ضمن النسيج البغدادي التقليدي ومحاولاتهم لتطويع التقنيات الجديدة لاستخدامها في خلق عمارة حداثة عراقية يمتزج فيها التأثير العالمي على عمارة الحداثة في بغداد والاستلهام من موروث العمارة المحلية التقليدية .

وبانحسار بعض هذه المحاولات وامتداد مساحة المؤثرات الفكرية والعملية ظهرت محاولات تتسم بالتخبط لبعض الاعمال المعمارية ,الامر الذي قاد الى ان يلتفت فيه بعض المعماريين الى الخلف مستنجدين بالخزين الكبير لمفردات العمارة المحلية فبرزت على السطح محاولات تتم عن استساغة معلنة لترويض بعض مفردات التراث وتطويعها لتتعايش مع الافكار السائدة آنذاك فكانت بداية البداية حركة معمارية تلتزم بالهوية المحلية وتفردها في محصلة بارزة باتجاه خلق مدرسة عراقية .[٣٨]

فتتسم جميع المباني التي صممها (مدحت علي مظلوم) بخاصية تعبيرية واضحة ناجمة عن الامكانية والقدرة المعمارية في التلاعب بالكتل الحجمية للمبنى , كما في (سينما الارضروملي) في منطقة (علاوي الحلة) سنة (١٩٤٧) ومبنى (كلية الاقتصاد والسياسة) عام (١٩٥٦). [٣٩]

شكل (١٢) سينما الارضروملي

المصدر : السلطاني، د. خالد, رؤى معمارية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ،عمّان, الاردن ، الطبعة الاولى, ٢٠٠٠, ص٣٨٩.

أما (نيازي فتو) , فقد قام بتنفيذ جريء لمبنى اخر بعد(عمارة سوفير) لـ(مدحت مظلوم) وهو (عماره الدامرجي) التي نفذها سنة (١٩٤٨) وفي هذه المرة وصل عدد طوابق المبنى الى رقم خيالي (ستة طوابق) الامر الذي اكسب المبنى شهرة واسعة في كل ارجاء القطر.

شكل (١٣) عمارة الدامرجي

المصدر: مردان , تارا عبد الرزاق علي , العلاقة بين الطراز والحركة في العمارة وأثرها في التصميم على الاعمال المعمارية المعاصرة في العراق , رسالة ماجستير , كلية الهندسة , جامعة بغداد , ٢٠٠٥ , ص ٩٥.

وشهدت العمارة في بغداد دخول منظومات انشائية جديدة كمنظومات كاسرات الشمس (LOUVERS) وظاهرة تغليف المباني بستائر وشاشات (SCREEN) مما اكسبت واجهات المباني قوة وتنوعاً في التفاصيل المعمارية, فضلاً عن كونها معالجات بيئية تراعي البيئة البغدادية الحارة .كما ان ظهور الاساليب الانشائية التي تعتمد على تسقيف فضاءات واسعة دون الحاجة الى أعمدة واستخدام وسيلة الانتقال العمودية بين الطوابق المتعددة (المصاعد الكهربائية) أضحت من سمات أبنية الحداثة التي اتسمت بها بداية الخمسينات من القرن الماضي .

بينما تميز اسلوب المعمار (محمد صالح مكية) بالتعاطف مع التراث في توجهاته لعمارة الحداثة فيتم صهر التكوينات التراثية ضمن الكتل البنائية لأبنيته التي أدخل اليها التكنولوجيا وأساليب الانهاءات الجديدة ودمج الحداثة مع التراث لتنسجم العمارة مع النسيج المحيط بها من خلال استخدام الاقواس والتغليف بالطابوق .

واهتمت عمارته بالريازة الاسلامية لاعمال كان قد صممها تجسدت بصورة ملموسة عند تكليفه باعداد تصاميم توسيع جامع الخلفاء في بغداد(١٩٦٥ – ١٩٦٨) ومن ثمة مبنى كلية الفقه ببغداد (١٩٦٧) [٤٠].

شكل (١٤) توسيع جامع الخلفاء

المصدر: الراوي , خالد ثابت , عمارة قحطان عوني – دراسة تحليلية وتوثيقية – , رسالة ماجستير , كلية الهندسة , جامعة بغداد , ١٩٩٠ , ص ٤٠.

إنَّ تطلع (قحطان المدفعي) نحو عمارة بطابع متميز ذات نكهة خاصة ومتفردة , أدى به لإتخاذ (التعبيرية) نهجاً معمارياً , حيث يمكنه الدنو من مراميه في ايجاد تكوينات تتسم بالديناميكية ولاتمثل

اقحاماً على نسيج البيئة المعمارية , بل يرتقي الحل المعماري لديه ليكون ناتجاً عن دراسة وتحليل عوامل اقتصادية واجتماعية وعوامل تأريخية وعمرانية .[٤١]وتميزت اعماله بالتنوع ضمن النسيج فمنها ما يحاكيه بمفردات تراثية ومنها ما يمثل انقطاعاً عن النسيج الحضري .

من ابرز انجازاته مسجد (الست نفيسة) عام (١٩٥٤) و(مصرف الرهون)- بالاشتراك مع عبد الله احسان كامل- عام (١٩٥٨) و مبنى (جمعية الفنانين العراقيين) عام (١٩٦٤) و مبنى (متحف التاريخ الطبيعي) عام (١٩٦٥) عمارة (شارع الخلفاء) عام (١٩٦٧) و (وزارة المالية) عام (١٩٧٨) .

شكل (١٥) وزارة المالية

المصدر: مردان , تارا عبد الرزاق علي , العلاقة بين الطراز والحركة في العمارة وأثرها في التصميم على الاعمال المعمارية المعاصرة في العراق , رسالة ماجستير , كلية الهندسة , جامعة بغداد , ٢٠٠٥ , ص ١٠٨.

وكان المعمار (رفعة الجادرجي) رائد التطور في اسلوب التراثية التجريدية الذي استطاع ان يسمو الى درجة جيدة ما برحت بعضها تتعثر في توليد خصوصية عراقية شريطة أن تكون النتاجات صادقة مبدعة لاقشرية سطحية , حيث انتهج اسلوب (الباوهاوس) المعتمد على العلاقة بين الحرفة والفن , وكان لعمله في (وزارة الاوقاف العراقية) التي تتعامل مع الأبنية التراثية الأثر الأكبر في انقلاب اسلوبه من الحداثة الى الاهتمام بالتراث .[٤٢]

وتتضح لمساته التراثية في تصميم (وزارة البلديات) – في مسابقة معمارية – (١٩٦٥) و(مبنى المجمع العلمي العراقي) (١٩٦٥) و(مديرية انحصار التبوغ) (١٩٦٧) و (مركزالاتصالات) (١٩٧١) التي لم تتوانَ في إضافة الاقواس (رمزاً للتراث) .

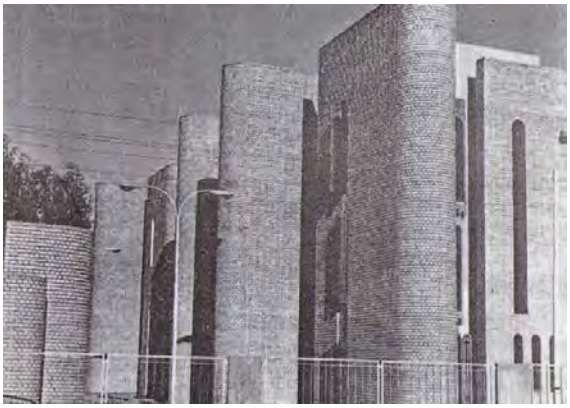

شكل (١٦) مديرية انحصار التبوغ

المصدر: جدو , ينار حسن , مناهج النقد المعماري وتطبيقها على العمارة العراقية المعاصرة للفترة مابين (١٩٥٠-١٩٨٠) , رسالة ماجستير , كلية الهندسة , جامعة بغداد , ١٩٩٣ , ص ١٠٠ .

تمخضت الفترة التي تزامنت مع عودة المعماريين العراقيين الى القطر في أواخر الاربعينات عن انجازات معمارية عراقية , مثّلت الأهم في تاريخ العمارة العراقية . فتنوعت بتنوع الافكار والأساليب المستخدمة لتطبيقها مع الاحتفاظ بالتيار الأساس الا وهو تيار (الحداثة) , منهم من طبق البساطة في الانشاء , ومنهم من استخدم العناصر التفصيلية بشكل متكرر غير رتيب , ومنهم من استنسخ الحداثة العالمية ليزرعها في بغداد , وآخرون مزجوا التراث بالحداثة مع مراعاة الظروف المناخية . كل تلك الأعمال أثْرت النسيج البغدادي في فترة انتعاشه الاقتصادي وأسهمت في إرساء قواعد لمفهوم (العمارة) وغيرت من خط السماء الافقي بالارتفاعات المتميزة بقوة خطوطها ودقة تفاصيلها وجمال تراثيتها , وشاركت في ايجاد وعي ثقافي بين الناس بأهمية العمارة وليس أهمية الأبنية . فأضافت مقاييس جديدة للشارع , رغم ابتعادها عن المقياس الانساني .

الا أننا لاينبغي ان نتغاضى عن الهفوات التي رافقت تلك المنجزات , كان أبرزها التعاطي مع الابنية باسلوب منفرد ومنفصل عن النسيج المحيط بها مما اثّر على استعمالات الأرض وحركة المركبات والسابلة , فمعظمها أبنية ادارية تحتاج الى مواقف للسيارات والى خدمات بنى تحتية اضافية . بالاضافة الى الافتقار الى التداخل بين عناصر المشهد الحضري الذي امتزجت فيه ابنية الحداثة بالابنية التقليدية . كان معظم رواد عمارة الحداثة في بغداد يرومون أن تكون أبنيتهم صروحاً ذات طابع يميزهم عن غيرهم , هذا الأمر أدى الى قلة الانسجام بين أبنية الحداثة التي تشيد في الشارع أو المنطقة نفسها, أي ان كل مبنى ينزع لتاكيد هيبته وابراز تفاصيله بعيداً عن مفهوم الانسجام والتوافق مع مجاوراته من أبنية الحداثة .

١-٤-٢ إقتصادياً :

إن الاقتصاد العراقي اعتمد بشكل كبير على الموارد المتأتية من النفط لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية , وبعد مرحلة (مجلس الاعمار) تم اعداد خطط اقتصادية خمسية من أجل النهوض بالواقع الاقتصادي .

فأعدت أول خطة شملت الفترة (١٩٥١-١٩٥٦) ركزت على برامج مجلس الاعمار الاستثمارية , واشتملت الخطة الثانية (١٩٥٥-١٩٦٠) على تطوير الطرق والجسور , ففي عام (١٩٥٧) تم بناء جسر يربط بين منطقتي (الكاظمية) في جانب الكرخ و(الأعظمية) في جانب الرصافة من بغداد سمي (جسر الأئمة) و ثم تلاه تشييد جسر (الجمهورية) و(الجسر المعلق) – جسر ١٤ تموز – حيث مثلت انتقالة في تخطيط النسيج البغدادي .[٤٣]

وبعد ان تولت وزارة التخطيط مسؤولية اعداد الخطط الاقتصادية شكلت دائرة تعنى بالبحوث الاقتصادية , فاتسمت تلك الخطط بالشمول لانها تضمنت جوانب الاستثمار والانتاج والعمالة وتنفيذ مجموعة مشاريع إعمارية كانت أبنية عمارة الحداثة المنفذة منها .

ثم صدرت الخطة الاقتصادية الخمسية (١٩٦١-١٩٦٥) التي ركزت على مضاعفة الدخل القومي للبلد وهو ما لم تستهدفه الخطط السابقة. وبرز قطاع المباني والخدمات ليأخذ الدور الرائد فيما تم تنفيذه حتى بلغ نسبة (٤٢%) من مجموع مصروفات الخطة .[٤٤]

أما في القطاع الحضري فكان التوقيع المكاني للاستثمارات قد تميز بالتركز في أماكن دون غيرها، خاصةً المراكز الحضرية الرئيسة كبغداد والموصل والبصرة ممثلة بالاستثمار في الخدمات والمباني . ولعل أهم ما أتبع من معايير في توقيع الأنشطة والمشاريع الاستثمارية هو التأكيد على الكفاءة الفنية للاستثمار وبما يمكن الحصول عليه من وفورات اقتصادية، على حساب زيادة الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين مناطق القطر. ويُقدر ما استقطبته كل من بغداد والبصرة والموصل ثلثي استثمارات فترة الخمسينات، وأن أغلب تلك الاستثمارات تركزت في محافظة بغداد , الأمر الذي عمّق من هيمنتها الاقتصادية والحضرية وبروزها بشكل أكبر كمدينة طاغية ضمن التسلسل الهرمي للهيكل الحضري .[٤٥]

وركزت الخطة الاقتصادية (١٩٦٥-١٩٦٩)على تحقيق التوازن في معدلات النمو للقطاعات الاقتصادية المختلفة ذات الصفة الحضرية (الصناعة، والمباني والخدمات، والنقل والمواصلات) لتصل نسبة الاستثمار فيها إلى (٨١%) من أجمالي الاستثمارات المنفذة مما أسهم هذا الأمر في انتعاش المراكز الحضرية [٤٦]

ومن أبرز سمات خطة التنمية القومية (١٩٧٠-١٩٧٤) هو ضخامة الانفاق الحكومي التي سمحت بتحقيق معدلات نمو عالية فتولدت قناعة بأن العراق في مرحلة اختراق لعنق زجاجة التخلف ودخوله مرحلة الانطلاق في طريق التنمية فتميزت بشموليتها أكثر من الخطط التي سبقتها .[٤٧]

تعدُّ خطة (١٩٧٦-١٩٨٠) من بين أهم الخطط التنموية وأكثرها تأثيراً في دفع عملية التنمية في القطر، كونها جاءت في ظروف سياسية واقتصادية مناسبة ومستقرة، لصالح البناء الاقتصادي والاجتماعي والعمراني، خاصةً بعد تأميم ثروة العراق النفطية ، وارتفاع أسعار النفط، إذ كانت (٩٠%) من استثمارات هذه الخطة معتمدة على إيرادات النفط، وكانت خطة انفجارية طموحة ، بلغت تخصيصاتها أضعاف الخطة السابقة[٤٨].

وبرغم التباين في التخصيص المكاني للاستثمارات لكنها أخذت طابعاً أكثر انتشاراً ضمن ستراتيجية مكانية تقوم على إيجاد أقطاب تنموية موازية لقطب النمو في بغداد .[٤٩]

كان لهذه الخطط الاقتصادية الأثر الواضح على مجمل الفعاليات الاقتصادية في بغداد , فبسبب تزايد التخصيصات للقطاعات الخدمية , نشطت الحركة التجارية مما حفز على تغيير استعمالات الارض الحضرية خاصة في مركز مدينة بغداد لتتحول معظمها الى تجارة وأعمال , وعزز ذلك التزايد الملحوظ في تشييد أبنية عمارة الحداثة التي شيدت نتيجة لتزايد التخصيصات للاستثمارات العمرانية ضمن النسيج الحضري , كذلك فان نمو الاقتصاد الوطني أسهم في دخول مواد انشائية جديدة للقطر وازدادت الايدي العاملة في مجالات البناء , كل تلك العوامل نهضت بعمارة الحداثة وتفاعلت مع استعمالات الارض لتغير من هيكلية النسيج الحضري في بغداد.

١-٤-٣ تخطيطياً :

يمكن إعتبار تصميم الجامعة المستنصرية في بغداد عام (١٩٦٤) حدثاً معمارياً وتخطيطياً فريداً في نشاط المعمار (قحطان عوني) المهني , ذلك لأن لغة العناصر التكوينية للمشروع ومقياسه الضخم والمعالجات التفصيلية للأعمال الآجرية[٥٠], واكبت التطور الحاصل في عمارة الحداثة في بغداد لكن على مستوى التخطيط الحضري مع احترام عالٍ لرموز البيئة البغدادية .

يقع مشروع (الجامعة المستنصرية) في الجزء الشمالي الشرقي من مدينة بغداد (شارع فلسطين) , لهذا الموقع أهمية متزامنة مع تأريخ بغداد العمراني , إذ أن منطقة (الباب المعظم) التي تبتعد عنه قليلاً كانت مركزاً لكثير من المؤسسات الحكومية والثقافية مثل (وزارة الدفاع) و(مجمع مدينة الطب) و(كلية الهندسة) .[٥١] وأسهم موقع الجامعة في تغيير استعمالات الأرض من سكنية الى تجارية مما سبّب الكثير من المشاكل التخطيطية والعمرانية في استعمالات الأرض وسبب مشاكل بيئية ومشكلة النقل والمرور

وتشوهات بصرية للأبنية التي تداخلت في استعمالاتها فضلاً عن مشكلة الضغط على خدمات البنى التحتية .[٥٢]

وأعتمد التخطيط العام على مبدأ المحورية التي تمتد بين الطرفين الأبعد للموقع وتتوزع الفعاليات على امتداد المحور الطولي والمحور العرضي . واستمد المصمم شكل المبنى بشكل حرف (U) المتقابل الذي يبدو وكانه مربع مشطور الى نصفين من تخطيط أحياء بغداد القديمة. فعلى الرغم من اعتماد المصمم على الارث المحلي في معالجات الأبنية وفي التوزيع التخطيطي , فقد كانت له خصوصية وظيفية .

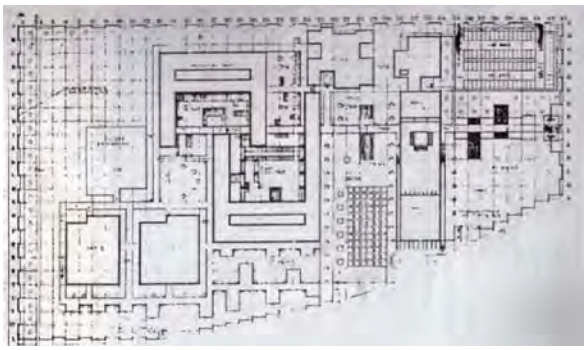

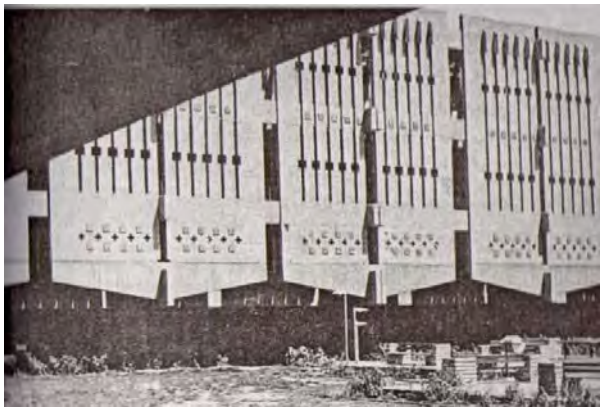

شكل (١٧) مخطط وأبنية الجامعة المستنصرية

المصدر: الراوي , خالد ثابت , عمارة قحطان عوني – دراسة تحليلية وتوثيقية – , رسالة ماجستير , كلية الهندسة , جامعة بغداد , ١٩٩٠ , ص ١١١ .

أما المشروع التخطيطي الآخر فهو (مجمع المركز المدني) في بغداد للمعمار (هشام منير) عام (١٩٧٥) والذي اشتمل على تصاميم أبنية الحداثة . شيد في المركز المدني لمدينة بغداد وتضمن مبنى (أمانة العاصمة) ومبنى (اسالة الماء) وعدداً من المباني الخدمية .

حيث شّكل بمجموعه مشروعاً تخطيطياً في قلب العاصمة وكانت تأثيراته ايجابية على المجاورات من المباني , فقد توزعت بين تجارية وخدمية ومناطق اعمال فلم يكن مقحماً عليها من الناحية الوظيفية , بل أضاف لها تكاملاً اقتصادياً من خلال خلق منطقة جذب للأنشطة الادارية والتجارية فكانت منطقة متخصصة بعمل محدد مما نظّم حركة المترددين على هذه المنطقة .

شكل (١٨) موقع المركز المدني في شارع الخلفاء

المصدر : الباحثة بالاعتماد على www.google-image.com

شكل (١٩) مجمع المركز المدني

المصدر: الملاحويش , عقيل نوري ,العمارة الحديثة في العراق– تحليل مقارن في هندسة العمارة والتخطيط – , دار الشؤون الثقافية , بغداد , ١٩٨٨ , ص ٢٦٥

التأثيرات / المستويات	التأثير الأجنبي في بغداد	التأثير العراقي في بغداد
معمارياً	استنساخ عمارة الحداثة في الغرب وزرعها في نسيج بغداد التقليدي بارتفاعاتها الشاهقة وخطوطها الحادة وكتلها الصلدة وموادها الانشائية الجديدة .	استلهام مفردات التراث وتوظيفها في واجهات أبنية الحداثة وتطويع الكتل البنائية لخق انسيابية في الكتل ومزج المواد الانشائية الجديدة بعناصر تراثية زخرفية قديمة.
إقتصادياً	هيمنة الرأسمالية الاحتكارية الاجنبية على مقدرات التطور الاقتصادي .	تحقيق تقدم اقتصادي بعد تأميم النفط واعتماد الخطط الخمسية.
تخطيطياً	تجاهل الخصائص الطبيعية لمدينة بغداد والتداخل الاجتماعي بين سكانها بتخطيط شبكة منتظمة الابعاد تخلو من الانسيابية منفصلة عن النسيج البغدادي المتضام .	الاهتمام بتخطيط مجمعات متخصصة وظيفياً .

جدول يوضح مقارنة بين التأثيرين الأجنبي والعراقي لعمارة الحداثة على مدينة بغداد بالمستويات الثلاثة المعمارية والاقتصادية والتخطيطية

المصدر: الباحثان

الاستنتاجات :

- تميزت مدينة بغداد بأنها من أكثر المدن العربية التي تقبلت أفكار الحداثة وطبقتها في عمارتها تراوحت بين أعمال المعماريين الأجانب الذين وجدوا فيها مكاناً خصباً لعمارة الحداثة وبين أعمال المعماريين العراقيين الذين درسوا مفهوم الحداثة في اوروبا وأمريكا وحملوا في جعبتهم تلك الأفكار وزينوا مدينة بغداد خاصة الجزء المركزي منها دون مراعاة النسيج المحيط بها .
- أثّرت عمارة الحداثة بشكل مباشر على مورفولوجية مدينة بغداد من حيث تغير المخطط العام من خلال شق الشوارع وتغير استعمالات الأرض التي ساد فيها الاستعمال التجاري والاداري على حساب الاستعمال السكني والنمط المعماري الذي مثّل تواصلاً مع الحداثة العالمية بكتلها البسيطة وواجهاتها ذات الخطوط الافقية وارتفاعاتها غير المعهودة .
- كان تأثير عمارة الحداثة في بغداد محدوداً , لقِصر الفترة الزمنية التي ظهر وانتشر فيها , ولقلة المشاريع التخطيطية التي تزامن ظهورها مع الحداثة , فمن الصعب في تلك الفترة الحكم عليها بالنجاح أو الفشل .
- تغيرت عناصر المشهد الحضري لمدينة بغداد, نتيجة لانتشار أبنية الحداثة على جانبي شوارعها , مما أدى الى حجب المناطق التقليدية ضمن نسيج المنطقة , هذا الأمر أثار نقاط خلاف بين المختصين بالعمارة والتخطيط مابين مؤيدٍ لوجود عمارة الحداثة ضمن النسيج التقليدي بحيث تتحقق استقلالية كل نمط , وبين معارضٍ لهذه الفكرة لوجود التناقضات بين النمطين .
- من أبرز الأسباب التي دعمت ظهور عمارة الحداثة وانتشارها في بغداد الانفتاح الثقافي والتطور الاقتصادي والتغيرات السياسية .
- أن عمارة الحداثة كانت غير متفاعلة مع النسيج المحيط بها ولم تنسجم معه وغيرت من نمط استعمالات الأرض , الا أن ذلك لم يمنع أن تعتبر ظاهرة حضارية ميزت مدينة بغداد في تلك الحقبة وأضافت بصمة عمرانية على النسيج الحضري .

التوصيات :

- إن المرحلة التي يمر بها البلد تتطلب التواصل مع دول العالم المتقدم في تطوير مدننا وخاصة عاصمتنا بغداد من خلال إحداث تغيرات في نسيجها العمراني الذي أصابه التهرؤ لقِدَمِهِ والدمار بسبب التقلبات السياسية , لذا لابد أن نشيد عمارة تستلهم الفكر الجديد بممارسات عراقية تنسجم مع طابع مدينة بغداد , تراعي التراث وتطور المتبقي من النسيج .

- الاهتمام بأبنية الحداثة لأنها مثّلت حقبة مزدهرة في تأريخ مدينة بغداد من خلال صيانة أبنيتها وإعادة استخدامها كمنشآت إدارية مع إضافة تكنولوجيا متقدمة لخدماتها والاهتمام بتصميم المحال التجارية التي تحتل الطابق الأرضي منها لأنها تمثل قلب مدينة بغداد التجاري.
- العمل على تغيير استعمالات الأرض المحيطة بعمارة الحداثة لأنها في الظاهر تبدو بيوتاً سكنيةً , الا أنها في حقيقة الأمر تمثل مخازن لأصحاب المحال التجارية استغلت بشكل اثّر سلباً من الناحية العمرانية والاجتماعية على طابع النسيج التقليدي لتلك المناطق .
- التعاطي مع هذه المنطقة كنسيج متكامل في الدراسات المعمارية والتخطيطية لأن عمارة الحداثة هي جزء من نسيج مدينة بغداد تاثرت به وأثرت عليه .

المصادر :

١. السلطاني، د. خالد, رؤى معمارية ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، عمّان, الاردن ،الطبعة الاولى, ٢٠٠٠, ص٣٦٠.
٢. السلطاني، د. خالد, رؤى معمارية ، المصدر السابق, ص٣٦٠.
٣. السلطاني، د. خالد, رؤى معمارية ،المصدر السابق، ص٣٦٠
٤. السلطاني، د. خالد, رؤى معمارية ، المصدر السابق, ص٣٤٥.
٥. الزبيدي , مصطفى جليل , اثر العولمة على المدينة العربية الإسلامية , رسالة ماجستير , المعهد العالي للتخطيط الحضري والإقليمي , جامعة بغداد , ٢٠٠٤ , ص ٦٣ .
٦. السلطاني، د. خالد , المصدر السابق, ص٢٢٨.
٧. يوسف، شريف، تاريخ فن العمارة العراقية في مختلف العصور، دار الرشيد للنشر, بغداد، ١٩٨٢,ص ٤٥٨.
٨. الراوي , خالد ثابت , عمارة قحطان عوني – دراسة تحليلية وتوثيقية – , رسالة ماجستير , كلية الهندسة , جامعة بغداد , ١٩٩٠ , ص ٢٩ .
٩. السلطاني، د. خالد , رؤى معمارية ، المصدر السابق, ص٣٧٦.
١٠. السلطاني، د. خالد, دراسة في عمارة الخمسينات , مجلة آفاق عربية ، ١٩٩٣, ص٣٩.
١١. رزوقي , د.غادة موسى , الخصوصية في العمارة – دراسة تحليلية وتوثيقية للتراث المعماري وتوظيفه في العمارة المعاصرة في العراق – , رسالة ماجستير , كلية الهندسة , جامعة بغداد , ١٩٨٧ , ص ٤٦ .
١٢. البهنسي , أ. سعد صديق , فن العمارة , مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع , الطبعة الاولى , ٢٠٠٦ , ص ٢٥٥.
١٣. مهدي , د.سعاد عبد علي , العمارة العراقية بين المحلية والعالمية , مجلة آفاق عربية , ٢٠٠١, ص٤١.
١٤. سلمان , د.جمال داود , و حسون , د. طاهر فاضل , التخطيط الاقتصادي , بيت الحكمة , جامعة بغداد , ١٩٨٩ , ص ١٩٠ .
١٥. Salter, Lord Arthur: The Development of Iraq ; The Development Board ; 1955; P.1.
١٦. الراوي , خالد ثابت , عمارة قحطان عوني – دراسة تحليلية وتوثيقية – , رسالة ماجستير , كلية الهندسة , جامعة بغداد , ١٩٩٠ , ص ٢٧ .
١٧. السامرائي , سعيد عبود , التطور الاقتصادي الحديث في العراق , مطبعة القضاء , النجف , الطبعة الاولى ,١٩٧٧ , ص١٣٩.
١٨. الراوي , خالد ثابت , عمارة قحطان عوني – دراسة تحليلية وتوثيقية – , المصدر السابق, ص ٣١ .
١٩. الملاحويش , عقيل نوري ,العمارة الحديثة في العراق– تحليل مقارن في هندسة العمارة والتخطيط – , دار الشؤون الثقافية , بغداد , ١٩٨٨ , ص ٣٣٠ .
٢٠. الملاحويش , عقيل نوري ,العمارة الحديثة في العراق ،المصدر السابق, ص ٢٧٠ .

٢١. جواد , مصطفى – سوسه، احمد– مكية، محمد . معروف، ناجي، كتاب بغداد، نقابة المهندسين العراقية ،١٩٦٨ , ص٨٢.
٢٢. الملاحويش , عقيل نوري ,العمارة الحديثة في العراق ،المصدر السابق, ص ١٢٥ .
٢٣. سلمان , د.جمال داود , و حسون , د. طاهر فاضل , التخطيط الاقتصادي , المصدر السابق, ص ١٩٦ .
٢٤. السلطاني، د. خالد , رؤى معمارية ، المصدر السابق , ص٤٢٠.
٢٥. السلطاني، د. خالد , رؤى معمارية ، المصدر السابق , ص٣٦٥.
٢٦. السلطاني، د. خالد , مئة عام من عمارة الحداثة, دار المدى للثقافة والنشر , دمشق , سوريا , ٢٠٠٩ ,ص ٢٤٩ .
٢٧. حديد , زها , مقابلة صحفية في جريدة الزمان أجراها كريم نعمة ونشرت في مقال (زها حديد تفند من جديد مقولة مهندسة قرطاس – معمارية عراقية تشيد مخروطاً من الضوء في متحف علوم بالمانيا), لندن , العدد٢٢٦٨ , بتاريخ ٢٦ /١١/ ٢٠٠٥ . من الموقع الالكتروني
www.azzaman.com/azzaman/ftp/articles/.../669.htm
٢٨. السلطاني , د. خالد , مقالة بعنوان (مسجد ما بعد الكولونيالية) في موقع الحوار المتمدن الالكتروني . www.ahewar.org , العدد ١٢٢٦, بتاريخ ٢٠٠٥/٦/١٢.
٢٩. السلطاني , د. خالد , مقالة بعنوان (مسجد ما بعد الكولونيالية) في موقع الحوار المتمدن , العدد ١٢٢٦ , بتاريخ ٢٠٠٥/٦/١٢. www.ahewar.org
٣٠. السلطاني , د. خالد , مقالة بعنوان (مسجد ما بعد الكولونيالية) في موقع الحوار المتمدن , العدد ١٢٢٦ , بتاريخ ٢٠٠٥/٦/١٢. www.ahewar.org
٣١. التطور الاقتصادي في العراق بعد ثورة السابع عشر من تموز , الطبعة الثانية , تشرين الثاني ١٩٧٤, ص ٤٧.
٣٢. التطور الاقتصادي في العراق بعد ثورة السابع عشر من تموز , الطبعة الثانية , تشرين الثاني ١٩٧٤, ص ٥٠.
٣٣. السامرائي , سعيد عبود , التطور الاقتصادي الحديث في العراق ,مطبعة القضاء , النجف , الطبعة الاولى , ١٩٧٧ , ص١٣٠.
٣٤. المصدر السابق , ص ١٢٤ .
٣٥. الملاحويش, عقيل نوري, العمارة الحديثة في العراق، المصدر السابق, ص ٦٦.
٣٦. مهدي , سعاد عبد علي , عمارة الاجانب في بغداد – دراسة توثيقية تحليلية لأهم أعمال المصممين الأجانب (١٩٠٠– ١٩٦٠)– , رسالة ماجستير , كلية الهندسة , جامعة بغداد , ١٩٨٧ , ص ١٦٩ .
٣٧. الملاحويش , عقيل نوري , العمارة والنسيج الحضري الحديث في العراق , رسالة ماجستير , كلية الهندسة , جامعة بغداد , ١٩٨٦, ص ١٢٠.
٣٨. الراوي , خالد , عمارة قحطان عوني – دراسة تحليلية وتوثيقية – المصدر السابق, ص ٣٢ .
٣٩. السلطاني، د. خالد, رؤى معمارية، المصدر السابق, ص٣٧٩.
٤٠. الملاحويش , عقيل نوري , العمارة والنسيج الحضري الحديث في العراق , المصدر السابق, ص ١٢٩.
٤١. السلطاني، د. خالد, رؤى معمارية ، المصدر السابق, ص ٦٢٢.
٤٢. الملاحويش , عقيل نوري , العمارة والنسيج الحضري الحديث في العراق , المصدر السابق, ص ١٤٤.
٤٣. سلمان , د.جمال داود , و حسون , د. طاهر فاضل , التخطيط الاقتصادي , بيت الحكمة , جامعة بغداد , ١٩٨٩ , ص ١٩٤ .
٤٤. الجنابي , علي حسين محمد , توزيع الاستثمارات وانعكاسه على توزيع السكان في العراق –دراسة تحليلية– , اطروحة دكتوراه , المعهد العالي للتخطيط الحضري والاقليمي , جامعة بغداد , ٢٠٠٦ , ص ٧٧.

٤٥. الجنابي , علي حسين محمد , توزيع الاستثمارات وانعكاسه على توزيع السكان في العراق –دراسة تحليلية– , المصدر السابق , ص ٧٧.

٤٦. النجار , د. يحيى غني , دراسة في التخطيط الاقتصادي مع اشارة خاصة لتجربة العراق , الموسوعة الصغيرة , دار الحرية للطباعة , منشورات وزارة الثقافة والفنون , العدد ٣٠ , سنة ١٩٧٨ , ص ١٠٧ .

٤٧. سلمان , د.جمال داود , و حسون , د. طاهر فاضل , التخطيط الاقتصادي , بيت الحكمة , جامعة بغداد , ١٩٨٩ , ص ١٩٦ .

٤٨. الجنابي , علي حسين محمد , توزيع الاستثمارات وانعكاسه على توزيع السكان في العراق –دراسة تحليلية– , المصدر السابق, ص ٨٩.

٤٩. الكناني، د. كامل كاظم بشير، " التخطيط الإقليمي: تأثيرات الحرب وآفاق المستقبل, دراسة تحليلية في البنية المكانية للاقتصاد العراقي بين مؤشرات التخطيط الإقليمي وتأثيرات الحرب" ، مجلة المجمع العلمي العراقي، الجزء الثاني، المجلد الثامن والأربعون، بغداد، ٢٠٠١، ص ٥٢.

٥٠. السلطاني، د. خالد, رؤى معمارية ، المصدر السابق, ص ٦٨٤.

٥١. الراوي , خالد ثابت , عمارة قحطان عوني – دراسة تحليلية وتوثيقية – المصدر السابق, ص ١٠٧ .

٥٢. كمونة , د. حيدر عبد الرزاق , بعض الملاحظات عن المشاكل التخطيطية التي يعاني منها مجتمع مدينة بغداد , المنظور العمراني لمدينة بغداد , مطبعة دار الحكمة , بغداد , ١٩٩١ , ص ٢٧٠ .